عبد الله إبراهيم

البحث العلمي في العلوم الاجتماعية



الكتاب

البحث العلمي
في العلوم الاجتماعية

تأليف

عبد الله إبراهيم

الطبعة

الأولى، 2008

عدد الصفحات: 256

القياس: 17 × 24

الترقيم الدولي:

ISBN: 978-9953-68-270-4

الناشر

المركز الثقافي العربي

الدار البيضاء ـ المغرب

ص.ب: 4006 (سيدنا)

42 الشارع الملكي (الأحباس)

هاتف: 2303339 ـ 2307651

فاكس: 2305726 ـ 2 212+

Email: markaz@wanadoo.net.ma

بيروت ـ لبنان

ص.ب: 5158 ـ 113 الحمراء

شارع جاندارك ـ بناية المقدسي

هاتف: 01750507 ـ 01352826

فاكس: 01343701 ـ 961+

www.ccaedition.com

Email: cca@ccaedition.com

المحتويات

القسم الثاني

التعرف الى البحث العلمي من الداخل

القسم الثالث

الفكرة ومحطاتها في البحث الاجتماعي

القسم الرابع

المعاينة او الملاحظة ومحطاتها في البحث الاجتماعي

المقدمة

لمجرد ان يكون صاحب هذا الكتاب في موقع المتعلم، الذي رأى ان ينقل الى الآخرين حصيلة ما تعلمه حول البحث العلمي، تطرح، على نحو خاص، جدلية المعلم والمتعلم. وهي مطروحة على الوجه التالي: عندما تجري عملية التعلم داخل الحقل المعرفي الواحد، بلغته ومفرداته ومفاهيمه واشكالياته، من الطبيعي، والمنتظر، والمتوقع، ان يملك المعلم، في هذه الحالة، امكانيات وقدرات تفوق ما يملكه المتعلم، والا، لا تحصل عملية التعلم، او، على الاقل، تحصل من دون ان يؤدي التعلم الى تعلم. وعلى العكس، عندما تجري عملية التعلم بين مُعلّم ومُتعلّم، ينتمي كل واحد منهما الى حقل معرفي يختلف، بلغته ومفرداته ومفاهيمه واشكالياته، عن الحقل المعرفي الذي ينتمي الآخر اليه، فمن الطبيعي، والمنتظر، والمتوقع، ان يملك المتعلم، في هذه الحالة، امكانيات وقدرات تفوق ما يملكة المُعلم، والا، لا تحصل عملية التعلم، أو، على الاقل، تحصل من دون ان يؤدي التعلم الى تعلم. فلماذا نرى جدلية المعلم والمتعلم من هذا المنظار؟

في الحقيقة، لا تقدم كتب العلم المنتقلة الينا من بلدان الغرب المعنى في البحث العلمي، وانما تقدم الاشكال المختلفة والمتنوعة لممارسة هذا المعنى، والاشكال المختلفة والمتنوعة لاستخدام هذا المعنى استخداماً وظيفوياً.

والمشكلة ليست في بلدان العلم في الغرب، فهي بلدان العلم، ولا يسعها، سوى تقديم اشكال ممارسة المعاني العلمية واشكال استخدامها. وانما المشكلة عندنا، في بلداننا، فعلينا التعرف الى المعاني العلمية خارج اشكال ممارستها،

وخارج اشكال استخدامها، كي يكون ممكناً لنا التعرف الى اشكال ممارستها، واشكال استخدامها.

ولكشف المعاني العلمية خارج اشكال ممارستها، وخارج اشكال استخدامها، لا بد من امكانيات وقدرات تتيح للمتعلم ان يكون معلماً قبل ان يكون متعلماً. ويعني ذلك، ان يكون المتعلم، معلماً تارة، ومتعلماً تارة اخرى، وان يتمتع بامكانيات وقدرات تسمح له برصد المعاني العلمية عن طريق رصد آثارها، وبرصده لآثارها، يكتشف حضورها.

وفي المقابل، عندما لا تمارس جدلية المعلم والمتعلم على هذا النحو، لا تحصل عملية التعلم، او، على الاقل، تحصل من دون ان يؤدي التعلم الى تعلم. وهذا هو واقع التعرف الى البحث العلمي في بلداننا منذ قرنين من الزمان، فعندما يقرأ المفكر، او العالم، او الباحث، او الاستاذ، او الطالب، عندنا، في كتب العلم والبحث العلمي المنتقلة الينا من الغرب، لا يجد فيها سوى اشكال ممارسة المعنى، واشكال استخدام المعنى. وبما انه لا يعرف المعنى، يحصل الخلط عنده بين المعنى وبين اشكال ممارسته، واشكال استخدامه، فيقول ان البحث العلمي هو كذا وكذا وكذا، وفي هذا القول يكون يقدم اشكال ممارسة المعنى، واشكال استخدامه، ولا يكون يقدم المعنى ذاته. فيبقى هذا المعنى يمثل عنده لغزاً مستعصياً على الفهم. والمسألة ليست مسألة امكانيات وقدرات ذهنية، فهي حاضرة عندنا، ولا نقص او نقصان فيها، انما المسألة هي مسألة وعي التمييز بين المعنى وبين اشكال ممارسة المعنى، وبين اشكال استخدام المعنى.

واكثر من ذلك، بما ان المتعلم ينتمي الى حقل معرفي آخر غير الحقل المعرفي الذي ينتمي المعلم اليه فإنه، بالتأكيد، سيرى، في تعلمه، ما لا يستطيع ان يراه المعلم، في تعليمه، ولهذا، فان حصيلة التعلم، ستأخذ، بالتأكيد، وجهة بلدان الغرب، فيتحول المعلم الى متعلم، ويتحول المتعلم الى معلم.

تلك هي السمة المميزة لجدلية المعلم والمتعلم بين حقلين معرفيين مختلفين، وهي تتمثل في غياب الحدود الفاصلة بين المعلم والمتعلم، وتبادل المواقع والادوار بينهما.

على هذا الاساس، اعتمدنا، في الكتاب، التدرج الاتي في المعالجة:

- نبدأ بأشكال ممارسة المعاني العلمية، واشكال استخدام المعاني العلمية كما هي موجودة في كتب العلم والبحث العلمي في بلدان الغرب.
- نبيّن استحالة التعرف الى المعاني العلمية عن طريق التعرف الى اشكال ممارستها واشكال استخدامها.
- نقدم المعاني العلمية خارج اشكال ممارستها، وخارج اشكال استخدامها.
- نعود من جديد الى اشكال ممارسة المعاني، واشكال استخدامها فنفهمها، هذه المرة، عن طريق المعاني العلمية المتضمنة فيها.

القسم الأول

التعرّف إلى البحث العلمي من الخارج

في اي حقل معرفي نتعرف الى البحث العلمي؟ يوجد ثلاث اجابات عن هذا السؤال، ومع كل اجابة، يتغيّر الحقل المعرفي، ويختلف التعرف الى البحث العلمي.

الاجابة الاولى: نتعرف الى البحث العلمي في حقل العلم.

الاجابة الثانية: نتعرف الى البحث العلمي في حقل الابستمولوجيا الخاص ببلدان العلم في الغرب.

الاجابة الثالثة: نتعرف الى البحث العلمي في حقل الابستمولوجيا الخاص بالبلدان التي ينتقل العلم اليها من الغرب.

وعلى هذا الاساس، يتألف القسم الاول من أربعة فصول:

الفصل الاول: التعرف الى البحث العلمي في حقل العلم.

الفصل الثاني: التعرف الى البحث العلمي في حقل الابستمولوجيا الخاص ببلدان العلم في الغرب.

الفصل الثالث: التعرف الى البحث العلمي في حقل الابستمولوجيا الخاص بالبلدان التي ينتقل العلم اليها من الغرب.

الفصل الرابع: تمارين تطبيقية في التعرف الى البحث العلمي.

الفصل الاول

التعرّف الى البحث العلمي في حقل العلم

أولاً: ما هو حقل العلم؟

يتضمن حقل العلم معنى النظريات والمناهج العلمية المعتمدة من قبل العلماء في عصر بذاته، وتشكل تلك النظريات والمناهج عالماً متكاملاً يعيش الباحثون فيه. كما يتضمن حقل العلم معنى مجتمع اهل العلم، فالنشاط العلمي يملك طبيعة جمعية، والباحث الفرد لايمكن اعتباره ذاتاً كافية للنشاط العلمي.

ثانياً: ماهي المسألة في التعرف الى البحث العلمي؟

انها الممارسة، اي ممارسة النظريات والمناهج العلمية. تلك هي المسألة في حقل العلم. وتتضمن المسألة المعنى التالي: لا تمثل الممارسة، عند صاحب الممارسة، موضوعاً للدراسة، فالممارسة شيء، ودراسة الممارسة شيء آخر، ومن يمارس الممارسة هو غير من يدرسها، وينفصل عنها، ويأخذ مسافة منها.

في تعابير اخرى، لا تمثل الممارسة موضوعاً يضاف الى الموضوع الذي يبحث صاحب الممارسة فيه، اي ان الممارسة لا تمثل، اثناء الممارسة وخلالها، موضوعاً في ذاتها، من حيث كونها ممارسة. ويعني ذلك ان الباحث، في بحثه، يقدم ممارسته على انها هي الممارسة، ولا يقدمها، فيما لو افترضنا انه يمارسها ويدرسها في الوقت نفسه، على انها ممارسة بين ممارسات اخرى عديدة غيرها، ويقدم نظريته على انها هي النظرية، ولا يقدمها، فيما لو افترضنا انه يمارسها ويدرسها في الوقت نفسه، على انها نظرية بين نظريات اخرى عديدة غيرها، ويقدم

منهجه على انه هو المنهج، ولا يقدمه، فيما لو افترضنا انه يمارسه ويدرسه في الوقت نفسه، على انه منهج بين مناهج اخرى عديدة غيره.

ان الباحث، في كل بحث علمي، يقدم نظريته ومنهجه كالتالي: تلك هي النظرية، وذاك هو المنهج، وهكذا يُدرَس الموضوع، وهكذا يُفهَم. وليس مطلوباً منه، او مطروحاً عليه، سوى تقديم اشكال الممارسة العائدة لنظريته ومنهجه، ولا شيء اكثر من ذلك. وهو غير معني بدراسة ممارسته، والانفصال عنها، واخذ مسافة منها، وبالتالي، غير معني بالمقارنة بين ممارسته وبين الممارسات الاخرى، وغير معني بتعدد الممارسات، وتعدد اشكال الممارسات، وتعدد النظريات، وتعدد المناهج، وتعدد الابحاث، وتعدد الباحثين، في الموضوع نفسه الذي يبحث فيه.

ثالثاً: كيف يحصل التعرف الى البحث العلمي؟

نأتي الى حقل العلم كي نتعرف الى البحث العلمي فلا نجد سوى اشكال الممارسة التي يقدمها كل باحث في بحثه، ولا شيء نجده، او نراه، او نتعرف اليه، غير اشكال الممارسة. وبناء عليه:

- ليس متاحاً لنا، في حقل العلم، التعرف الى المعنى في البحث العلمي، وما يتاح لنا فقط التعرف الى شكل الممارسة الذي يرتديه المعنى في البحث العلمي، ويتنكر في ردائه، ويحتجب بواسطته عن الانظار. والفرق كبير جدّا، بين التعرف الى معنى البحث العلمي، وبين التعرف الى شكل ممارسة البحث العلمي. **فمن جهة اولى**، قد تجتمع اشكال ممارسة مختلفة في معنى بحث علمي واحد، **ومن جهة ثانية**، قد تتوزع اشكال ممارسة متشابهة على اكثر من معنى بحث علمي، **ومن جهة ثالثة**، لا ينتج عن التعرف الى شكل ممارسة بعينه التعرف الى معنى بحث علمي بعينه، **ومن جهة رابعة**، اننا في حاجة الى تفحص شكل الممارسة، في كل مرة، كي نكتشف اي معنى بحث علمي، بين معاني البحث العلمي، يرتديه هذا الشكل او ذاك من أشكال الممارسة ويتنكر في ردائه.

- ليس متاحاً لنا، في حقل العلم، التعرف الى المعنى الذي يشرح ويفسر تعدد اشكال ممارسة البحث العلمي، وما يتاح لنا فقط التعرف في كل مرة، الى شكل ممارسة بحث علمي واحد، ثم تجميع الاشكال، ووضعها الواحد جنب الآخر.

● اذا طرح احدهم علينا، او طرحنا على انفسنا، في حقل العلم، السؤال: ما هو البحث العلمي؟ نسارع الى الاجابة الوحيدة المتاحة لنا: «البحث العلمي هو الشكل الذي يمارسه الباحث في بحثه، وتلك لائحة بالاشكال التي يمارسها الباحثون». ومع هذه الاجابة، نكون نخلط بين السؤالين: ماهي اشكال البحث العلمي؟ ما هو معنى البحث العلمي؟ ونعتبرهما سؤالاً واحداً، ونكون نجيب عن السؤال الثاني بواسطة اجابة نقدمها عن السؤال الاول. والفرق بين السؤالين كبير جداً، فالاجابة عن السؤال: ما هي اشكال البحث العلمي؟ تفترض تقديم لائحة بأشكال البحث العلمي، واما الاجابة عن السؤال: ما هو معنى البحث العلمي؟ فتفترض تقديم ماهية البحث العلمي، وخصوصيته، وتميّزه. وهذه الماهية بالذات هي التي تشرح وتفسر وجود اللائحة بأشكال البحث العلمي، ووجود اشكال البحث العلمي فيها.

● بنتيجة الخلط بين معنى البحث العلمي وبين اشكال البحث العلمي، وعند محاولتنا تقديم اشكال البحث العلمي على انها البحث العلمي ذاته، نصطدم بالتناقض التالي: تتعدد اشكال البحث العلمي وتتنوع وتختلف الى درجة كبيرة جداً، ويستحيل على اي كان تقديمها والاحاطة بها. من هنا ضرورة الاختيار بينها، فما الذي يسمح بهذا الاختيار؟ انه معيار او مقياس ننطلق منه. وعند هذه النقطة، نواجه التناقض بين حاجتنا الماسة الى معيار يساعدنا على تصنيف اشكال البحث العلمي ونمذجتها، وبين استحالة وجود اي معيار من هذا النوع، فكل المعايير، في حقل العلم، تصدر عن اشكال ممارسة المعنى، ولا يوجد معيار واحد يصدر عن المعنى نفسه. ولحل التناقض، نلجأ الى استخدام المعايير الوحيدة المتاحة لنا، العائدة الى اشكال البحث العلمي. ولمجرد استخدامها، نكتشف انها متعددة ومتنوعة ومختلفة الى درجة كبيرة جداً، ويستحيل على اي كان الاحاطة بها، وتعاني من المشكلة نفسها التي لجأنا اليها في الاصل كي تساعدنا على حلها، فنقع في التخبط والارتباك، وهو التخبط والارتباك نفسه الذي تقع فيه كتب العلم الاكاديمية في بلدان العلم في الغرب، فكل واحد منها يعرض لائحته الخاصة من اشكال البحث العلمي، فتختلف المعايير واللوائح بين كتاب أكاديمي وآخر، وتصطنع وتفبرك، في العديد من الكتب الاكاديمية، اشكال بحث علمي لا وجود لها في العلم.

رابعاً: ماهي حصيلة التعرف الى البحث العلمي؟

انها اللائحة بأشكال البحث العلمي، وفي ما يلي، عيّنة من الاشكال يمكن ان تدخل في اي لائحة من اللوائح.

البحث الاساسي والبحث التطبيقي

يرى الباحثون الذين يمارسون شكل البحث التطبيقي (recherche appliquée) ان تقدم العلم لا يدور في حلقة لا نهائية من التشكك والاختبار، فهو قادر على الوصول في لحظة معينة الى تعميمات ومقولات يمكن تطبيقها في وقائع الطبيعة والانسان. وعلى هذا الاساس، يعني البحث العلمي التنقيح المعرفي المستمر للنظريات والمناهج، وتنقيح الاضافات التي تلحق بها، وتنقيح تطبيقاتها، ووضعها على الدوام في مواجهة تجارب ومشكلات وتطبيقات جديدة. ولهذا، يلعب انغماس الابحاث العلمية في شؤون المجتمع دوراً هاماً، وكذلك ممارسة البحث العلمي لوظيفة الخدمة المجتمعية. واما البيروقراطية العلمية، والطلب على الابحاث، وتمويلها، وتنظيمها، وتحديد موضوعاتها، فلا تقدّم لأي علم من دونها، فهي تنقل ممارسة النظريات والمناهج العلمية الى درجة عالية في سلم الانتاجية العلمية.

وفي المقابل، لا يضع الباحثون الذين يمارسون شكل البحث الاساسي (recherche fondamentale) ابحاثهم خارج الانغماس في شؤون المجتمع التطبيقية، او خارج الخدمة المجتمعية، او خارج البيروقراطية العلمية، فكل هذه الوظائف تمثل بداهات بالنسبة اليهم، وغير مطروحة على بساط البحث. ولكن على الرغم من ذلك، فهم ينبهون الى الآتي:

- يهتم العلم بالبحث عن الفهم والشرح والتفسير، اما انغماس البحث العلمي في شؤون المجتمع، فيهتم بنجاح التطبيق وفعاليته. وفي احيان كثيرة، يتعارض الصدق مع اعتبارات النجاح ويؤدي الى القضاء على امكانية تقدم النظريات والمناهج العلمية. ومن هذا المنظار، يمثل الاغراق في شؤون المجتمع عقبة تحول دون تقدم العلم، كما يمثل التخفف من هذا الاغراق، والقيام بأبحاث علمية بحته، الشرط الضروري لخلق شروط ملائمة تساعد على تقدم العلم.

• يهتم العلم بالمراجعة المستمرة للنتائج طبقاً لتغير الشواهد والوقائع، في حين تتطلب وظيفة الخدمة المجتمعية اتخاذ قرارات نهائية حتى ولو وجدت الشواهد على عدم الصدق الكامل لهذه القرارات. ومن هذا المنظار، يمثل الاغراق في وظيفة الخدمة المجتمعية عقبة تحول دون تقدم العلم، اذ تفقد النظرية العلمية طابعها الفرضي، كما تغدو المقولة العلمية امراً مسلماً به، فتفقد طابعها التفسيري، وتتحول اداة للتبرير، كما يمثل التخفف من هذا الاغراق، والقيام بابحاث علمية بحتة، الشرط الضروري لخلق شروط ملائمة تساعد على تقدم العلم.

• تمثل البيروقراطية العلمية، حين يسود التحجر البيروقراطي، في تمويل الابحاث، والطلب عليها، وتحديد موضوعاتها، عقبة تحول دون تقدم العلم، كما يمثل التخفف من قيود البيروقراطية العلمية، والقيام بأبحاث علمية بحتة، الشرط الضروري لخلق شروط ملائمة تساعد على تقدم العلم.

وفي النتيجة، يرتسم الخط الفاصل بين شكل البحث التطبيقي (recherche appliquée)، حيث الغرض من البحث العلمي تطبيق النظريات والمناهج القائمة، وبين شكل البحث الاساسي (recherche fondamentale)، حيث الغرض من البحث العلمي اكتشاف نظريات ومناهج جديدة.

البحث النظري والبحث الملموس

في العلوم الاجتماعية، يرتسم الخط الفاصل بين شكل البحث النظري المجرد (recherche théorique) الذي يمارسه الباحث، من الصف الاول، في مكتبه، حيث يفكر بصفاء ذهني، وبدرجة عالية من التجريد، في المعطيات التي يكون جمعها غيره من الباحثين، وبين شكل البحث الملموس (recherche concrète)، الذي يمارسه الباحث، من الصف الثاني، في الحقل، حيث يبذل الجهود المضنية، ويجمع المعطيات حسب القواعد التي يكون وضعها الباحث، من الصف الاول، في مكتبه.

ومن الامثلة الشهيرة، شكل البحث العلمي الذي اجراه العالم الفرنسي مارسل موس (Marcel Mauss) حول العطاء والهبات الملزمة كشكل بدائي للتبادل، فهو بقي في مكتبه، وفكر في المعطيات الحقلية التي وفرها الباحثون من اميركا

وانكلترا، وتوصل الى نظريته الشهيرة حول الظاهرة المجتمعية الكلية (phénomène social total).

البحث التجريبي والبحث الامبيريقي والبحث الاستقصائي

يُستخدم اصطلاح امبيريقي (empirique) حتى لا يختلط بالتجريبي (expérimental) الذي يعني درجة عالية من الدقة في التجربة موجودة في الابحاث العائدة لعلوم الطبيعة، وغير موجودة في الابحاث العائدة للعلوم الاجتماعية. واول من استخدم صفة امبيريقية هو كلود برنار في كتابه «مقدمة للطب التجريبي» حيث يُفرق بين الامبيريقية وبين التجريب، عن طريق التفريق بين الملاحظة وبين التجربة. فالملاحظة، في رأيه، تمهيدية، عامة، اما التجربة فموجهة في اطار محدد ومسلحة بالاجهزة الدقيقة.

على هذا الاساس، وبما ان التجربة في الابحاث العائدة الى العلوم الاجتماعية تتصف بعدد من الصفات بينها انه يصعب عليها التعامل مع الموضوع على انه مادة بحتة، وتفكيكه، والتحكم به، وانها لا تتمتع بسمة الضبط، فمن اولى ميزات الظاهرة المجتمعية تداخل المتغيرات الى درجة كبيرة جداً، وانها في تغير دائم ومستمر قبل ان يمضي وقت كاف لتحقيق نتائجها. . .لكل هذه الاسباب، يوجد شكل البحث التجريبي (recherche expérimentale) في علوم الطبيعة، وشكل البحث الامبيريقي (recherche empirique) في العلوم الاجتماعية. وفي الاطار ذاته، يستخدم اصطلاح استقصائي كي لا يختلط بالتجريبي، او بالامبيريقي، فشكل البحث الاستقصائي (enquête) يقتصر على تجميع الحقائق والمعطيات، والتنقيب عنها، وتحليلها، والتحقق من صحتها، والتقصي الشامل لجميع الشواهد والادلة، والانتهاء الى كتابة تقرير نهائي بالحقائق. وعندما يقوم الباحث بخطوة متقدمة اكثر، وذلك بمحاولة التعميم الذي يستند الى الحقائق المجمّعة، واكتشاف قواعد عامة يمكن التحقق منها مستقبلاً، او اضافة معارف جديدة، يكون انتقل من شكل البحث الاستقصائي الى شكل بحث آخر.

البحث الكمي والبحث الكيفي

تطرح في العلوم الاجتماعية امكانية الاختيار بين شكل البحث الكمي

(recherche quantitative) وبين شكل البحث الكيفي (recherche qualitative)، فمع شكل البحث الكمي، يرسم الباحث، عن طريق التقنيات الاحصائية، صورة ذهنية لابعاد وعوامل الواقع المجتمعي، ثم يختبر الصورة الذهنية التي رسمها، عن طريق قياسات الارتباط (corrélations)، ووصف العلاقات بين العوامل والمتغيرات وصفاً دقيقاً وتحديد اتجاهها ودرجتها وطابعها، واخيراً، يكشف الباحث عن الاستدلالات التفسيرية بين عوامل ومتغيرات تابعة (مفسَّرة) ومستقلة (مفسِّرة).

واما مع شكل البحث الكيفي، فيدرك العقل المدرب تدريباً سليماً ويحس ويفهم الوحدة في المعنى التي تتخلل الظواهر، كما يفهم العقل الرابطة الموحدة فهماً داخلياً، ويحس بها احساساً مباشراً ويدركها دون معالجات تجريبية او احصائية، ودون اي استدلال (استنتاج) مباشر. وهي تظهر للعقل ظهوراً بديهياً، كما لو كانت يقيناً لا يضيف اليه الاستدلال (الاستنتاج) شيئاً. فاذا شاهد الباحث مجموعة من العناصر، امكنه ان يقيم علاقة منطقية بينها، وان يكشف عن وجود انتماء واحد فيها، وان يحدد فكرة موحدة تتخللها جميعها.

بحث الحالة وبحث الوحدة

في بحث الحالة (etude de cas)، يوجد مسألة بحث، او قضية بحث، (problème de recherche) ننزل بها الى الحالة، ومع هذا النزول، تكون الحالات المدروسة متماثلة في انتمائها الى مسألة البحث، او قضية البحث، ولا يهم اذا كان حضور المسألة او القضية يختلف بين حالة واخرى. واما في بحث الوحدة (Monographie)، فتدرس الوحدات، في اختلافها وتمايزها بين وحدة واخرى، ولا يهم اذا وجدنا في الاختلاف تماثلاً يعبر عن انتمائها الى كل واحد.

وهكذا، يمكن ان نستمر الى ما لا نهاية في عرض اشكال البحث العلمي في كتب العلم الاكاديمية في بلدان الغرب. ونقدم في ما يلي جدولاً نضع فيه بعض ما نجده من اشكال بحث علمي في هذه الكتب.

1- البحث الكامل.

2- البحث الاستطلاعي الكشفي او الصياغي.

3- البحث الوصفي التشخيصي.

4- البحث المسحي.

5- البحث الاحصائي.

6- البحث المكتبي او الوثائقي.

7- البحث التنبؤي.

8- البحث الابداعي.

9- البحث المقارن.

10- البحث الاستدلالي.

11- البحث الاستردادي.

12- البحث الفردي.

13- البحث الجماعي.

14- البحث بالمشاركة.

15- البحث القاعدي المجذر.

16- البحث السوسيوغرافي

17- البحث المعياري الوصفي.

18- البحث الطولي.

19- البحث الاستبياني

20-البحث الظاهراتي

21- البحث السوسيومتري

خامساً: ما هي حدود التعرف الى البحث العلمي؟

• عدم كشف المعنى في البحث العلمي، وعدم كشف ماهية البحث العلمي، وخصوصيته، وتميزه. فبدل ان يكون تحديد هذا المعنى، وهذه الماهية، هو الذي يفسر دخول اشكال بحث علمي الى اللائحة، او خروج اشكال بحث علمي منها، او وجود اشكال بحث علمي فيها، تحل معادلة «من اللائحة بأشكال البحث العلمي الى معنى البحث العلمي» محل معادلة «من معنى البحث العلمي الى اللائحة بأشكال البحث العلمي».

- مع غياب معنى البحث العلمي يغيب المعيار الذي يحدد عدد اشكال البحث العلمي، واصنافها، وانماطها، فيختلف هذا العدد بين تصنيف وآخر، وتصطنع، وتفبرك اشكال بحث لا وجود لها في العلم.
- توهم وجود لائحة واحدة ووحيدة بأشكال البحث العلمي، وعدم كشف الخلاف بين الباحثين حول البحث العلمي.
- الاكتشاف بأن الباحثين، الذين يفترض انهم يمارسون شكلاً مشتركاً واحداً من اشكال البحث العلمي، يختلفون في ممارسته، ويتواجهون ويتبادلون النقد والنقد المضاد، وان الشكل الواحد من اشكال البحث العلمي يمارس بأشكال متنوعة ومختلفة ومتعددة.
- الاكتشاف بأن الباحثين، الذين يفترض انهم يمارسون اشكالاً مختلفة من البحث العلمي، يتفقون، ويتساندون، ويتناغمون، ويعتمدون الحجج المشتركة الواحدة، ويمارسون، في الحقيقة، شكلاً مشتركاً واحداً، ولو بأشكال مختلفة.

الفصل الثاني

التعرف الى البحث العلمي في حقل الابستمولوجيا الخاص ببلدان العلم في الغرب

أولاً: ما هو حقل الابستمولوجيا؟

يتضمن حقل الابستمولوجيا معنى العلم بالعلم، ومعنى العلم بالنظريات والمناهج العلمية، فعدد من العلماء ينفصلون عن العلوم، وعن النظريات والمناهج العلمية، ويأخذون مسافة منها، ويدرسونها عن بعد.

«الابستمولوجيا هي الدراسة النقدية للعلوم الدقيقة والانسانية، وهي كذلك دراسة تكوين المعرفة العلمية وظروفها»(1).

«تهتم الابستمولوجيا بدراسة تاريخ ومناهج ومبادئ العلم»(2).

«الابستمولوجيا هي الدراسة النقدية للمبادئ والفرضيات والنتائج العلمية، وهي دراسة المعرفة بالتفصيل، وبتنوع العلوم والموضوعات»(3).

ثانياً: ما هي المسألة في التعرف الى البحث العلمي؟

انها التعدد في الممارسة، اي التعدد في ممارسة النظريات والمناهج العلمية. تلك هي المسألة في حقل الابستمولوجيا الخاص ببلدان العلم في الغرب. وتتضمن

---

(1) Dictionnaire Quillet, Paris, Librairie Quillet, 1978.

(2) Petit Larousse, Paris, Librairie Larousse, 1988.

(3) Vocabulaire technique et critique de la philosophie par André Lalande, 9ème édition (voir Epistémologie).

المسألة المعنى التالي: تستمد الابستمولوجيا نظرياتها ومناهجها من النظريات والمناهج العلمية التي تدرسها، فما هو الفرق بين النظريات والمناهج في حقل الابستمولوجيا، وبين النظريات والمناهج نفسها في حقل العلم؟ وبماذا تختلف ممارسة الابستمولوجيا لنظرياتها ومناهجها عن ممارسة العلم للنظريات والمناهج نفسها؟ في الحقيقة، لمجرد الانفصال عن النظريات والمناهج العلمية واخذ مسافة منها، والابتعاد عنها، لدراستها، فلا بد من ان يمثل تقييمها، والتفكير النقدي فيها، وتحديد قيمتها الموضوعية، ودرجة الصدق والحقيقة فيها، وحساب مردودها ونتائجها، الاساس في اي دراسة ابستمولوجية لها. ويعني ذلك ان ممارسة عالم الابستمولوجيا لنظريته، او منهجه، تؤدي وظيفة مزدوجة، **فمن جهة** الممارسة، **ومن جهة اخرى**، دراسة الممارسة، والتفكير النقدي فيها، ورؤية العقبات التي وقفت وتقف في طريقها، وتقديم ما يلزم، على الصعيد النظري والمنهجي، لتخطي العقبات وتجاوزها.

على هذا الاساس، ولأن العالم في حقل الابستمولوجيا يدرس الممارسة، وينفصل عنها، ويأخذ مسافة منها... ولأنه يفكر في الممارسة تفكيراً نقدياً ويقيّمها ويحسب مردودها ونتائجها... ولأن تقييم اي ممارسة لايحصل الا بتقييم الممارسات الاخرى... ولأن دراسة اي نظرية علمية، اومنهج علمي، تتطلب المقارنة بين النظريات والمناهج... ولأن تعدد الممارسات، وتعدد النظريات والمناهج، يمثل الاطار الضروري لدراسة اي ممارسة او نظرية او منهج... لكل هذه الاسباب، يكون مطلوباً من عالم الابستمولوجيا، ومطروحاً عليه، التسلح بالمعنى الذي يشرح ويفسر تعدد الممارسات واشكال الممارسات، وتعدد النظريات والمناهج العلمية.

ثالثاً: كيف يحصل التعرف الى البحث العلمي؟

نأتي الى حقل الابستمولوجيا الخاص ببلدان العالم في الغرب كي نتعرف الى البحث العلمي، فنجد عدداً لامتناهياً من النظريات والمناهج العلمية، ومن الممارسات واشكال الممارسات، ومن اشكال البحث العلمي. وبناء عليه:

- نأخذ على عاتقنا مهمة تجاوز التعدد الى النمذجة والتصنيف. ويعني ذلك

ان النظريات والمناهج والممارسات واشكال الممارسات واشكال البحث العلمي هي بمثابة مواد خام ننسج منها وننظرها ونجردها في تركيب ذهني نطلق عليه تسمية «نموذج البحث العلمي». واذا كنا نبدأ بنظريات ومناهج وممارسات واشكال ممارسات واشكال بحث لا متناهية في عددها فلكي نستخلص منها ماهو كلي ونموذجي ومثالي، فلا يحصل ذلك الا باعادة بنائها نظرياً بحيث تمثل نماذج مجردة وتركيبات ذهنية.

● نطرح على انفسنا السؤال حول المعنى الذي يشرح ويفسر التعدد في النظريات والمناهج، والممارسات واشكال الممارسات، واشكال البحث العلمي، فلا نجد في متناولنا سوى الثنائيات التي تقوم المعرفة العلمية الحديثة عليها. فبما ان المعرفة العلمية تقطع مع المعرفة الشائعة، ولغتها، فلابد من وجود الباحث الذي يصنع المعرفة وينتجها. ويعني ذلك، بالضرورة، ثنائية الذات والموضوع (او ثنائية الباحث والموضوع). وكذلك، بما ان الباحث الذي يصنع المعرفة العلمية وينتجها، يملك، من حيث كونه انساناً، طريقين في صناعتها، فاما صناعة المعرفة العلمية عن طريق الحواس، واما صناعتها عن طريق العقل، فيعني ذلك، بالضرورة، ثنائية الاستقراء والاستنباط (او ثنائية الملاحظة والفكرة).

وعلى هذا الاساس، تقدم ثنائية الذات والموضوع، عند مستوى الموضوع، احتمالين في العلاقة بين طرفيها. فاما الانطلاق من الموضوع الى الذات، واما الانطلاق من الذات الى الموضوع. وايضاً تقدم ثنائية الملاحظة والفكرة، عند مستوى المنهج، احتمالين في العلاقة بين طرفيها. فاما الانطلاق من الملاحظة الى الفكرة، واما الانطلاق من الفكرة الى الملاحظة. ومع كل احتمال، يرتسم نموذج يختلف عن النموذج المرتسم مع الاحتمال الاخر. فما هي هذه النماذج؟ انها اربعة نماذج موزعة بين نموذجين عند مستوى الموضوع هما: نموذج الموضوع (من الموضوع الى الذات)، ونموذج الذات (من الذات الى الموضوع)، وبين نموذجين عند مستوى المنهج هما: نموذج الاستقراء (من الملاحظة الى الفكرة)، ونموذج الاستنباط (من الفكرة الى الملاحظة). ولكن، بما ان البحث العلمي يمثل ممارسة الموضوع والمنهج معاً، فيعني ذلك اعتماد توزيع للنماذج يأخذ الجمع بين الموضوع والمنهج في الاعتبار. ويفرض هذا التوزيع وجود نموذجين للبحث

العلمي هما: **نموذج الموضوع والاستقراء، ونموذج الذات والاستنباط**. وكل نموذج من النموذجين يملك نظرياته، ومناهجه، وممارساته، واشكال ممارساته، واشكال بحثه الخاصة.

• نأخذ على عاتقنا مهمة كشف الاستخدام الوظيفوي لأشكال الممارسة. ويعني ذلك ان كل شكل من اشكال الممارسة يمثل رداء يرتديه نموذج البحث العلمي، ويتنكر في ردائه، ويحتجب بواسطته عن الانظار. وعن طريق كشف الاستخدام الوظيفوي هذا، وتمزيق الرداء، وفضح التنكر، نتعرف الى البحث العلمي.

وفي تعابير اخرى، ما يعنيه التعرف الى البحث العلمي في حقل الابستمولوجيا الخاص ببلدان العلم في الغرب هو كشف الاستخدام الوظيفوي لأشكال البحث العلمي في وجهة تنسجم وتتلائم وتتكيف، وتخدم، النموذج الذي تنتمي اشكال الممارسة اليه.

• إذا طرح احدهم علينا السؤال: ما هو معنى البحث العلمي؟ تكون إجابتنا: يستمد البحث العلمي **معنى وجوده ومغزاه** في ثنائية الذات والموضوع (او الباحث والموضوع)، فلو كانت المعرفة العلمية هي نفسها المعرفة اليومية الشائعة، لما وجدت الثنائية، ولما وجد الباحث الذي يصنع المعرفة العلمية وينتجها، ولما وجد البحث العلمي. كما يستمد البحث العلمي **مبرر وجوده، ووظيفته، ودوره**، من ممارسة الروابط والعلاقات بين طرفي كل ثنائية من ثنائيتي الذات والموضوع، والفكرة والملاحظة، فما معنى ثنائية في الحقيقة؟ معناها وجود آحادية تُستخرَج الثنائية منها. وهنا يقع مبرر وجود البحث العلمي، ووظيفته، ودوره، فلمجرد وجود طرفين في ممارسة الثنائية، فيعني ذلك، بالضرورة، وجود البحث العلمي الذي يسعى الى الجمع بين الطرفين، والعودة بالثنائية الى الآحادية التي استخرجت الثنائية منها. ولو لم تكن الثنائية موجودة، اي لو كانت الآحادية هي الموجودة، لوجد البحث العلمي، في كل موضوع من الموضوعات، مرة واحدة فقط.

رابعاً: ما هي حصيلة التعرف الى البحث العلمي؟

تتمثل هذه الحصيلة في نموذجين للبحث العلمي. فما هما هذا النموذجان؟

النموذج الأول: الموضوع والإستقراء.

عند مستوى الموضوع

معنى الموضوع

• لا يوجد الإدراك من دون موضوع، أي لابد اولاً من وجود الموضوع مستقلاً عن إدراك الباحث، كي يوجد الإدراك. ويعني موضوع البحث العلمي في هذا السياق، الكشف عن وجود الموضوع، والإعلان عن وجوده، والتطابق مع وجوده.

• الموضوع هو شيء يوجد في الخارج ويفرض نفسه على الجميع، سواء أكانوا من الأفراد الذين يجبرون على الخضوع له في كل لحظة من لحظات حياتهم، أو كانوا من العلماء والباحثين الذين يجبرون على إعتباره الموضوع في أبحاثهم ودراساتهم.

• كل موضوعات البحث العلمي أشياء، وإذا لم نعتقد بوجود مستقل للأشياء عنا، لأصبحنا وكأننا في فراغ، ولأصبح عالم الطبيعة والإنسان وكأنه نتاج المخيلة، كما في الحلم. وإذا لم نكن متأكدين من الوجود المستقل للأشياء عنا، لا نعود متأكدين من الوجود المستقل عنا لباقي البشر.

• لا يتخذ البحث العلمي موضوعاً له الا ما كان طائفة من الوقائع(faits) التي سبق تعريفها بخواص خارجية، فالموضوع هو الشيء الخارجي الذي تقع حواسنا عليه، وهو يملك من الخواص الخارجية ما يسمح لنا بمشاهدته على نحو مباشر، كما يملك أوجهاً وجوانب عدة، ولهذا السبب، ينبغي ان يدرس بأوجهه وجوانبه كافة.

• لما كان خارج الأشياء لا يتاح لنا الا عن طريق الإحساس، ولما كان الإحساس امراً ذاتياً، لذلك ينبغي نبذ المعطيات التي يغلب عليها الطابع الشخصي، والإبقاء على المعطيات الحسية التي تتمتع بدرجة كافية من الموضوعية العلمية،

ويحصل ذلك بقدر ما يملك الموضوع من العلامات (signes) الخارجية الثابتة والدائمة مع إستبعاد كل ماهو متغير وذاتي.

• ما لا يقبل التحقق منه لا يكون موضوعا في البحث العلمي، والموضوع هو نفسه ما تقيسه الإختبارات. ويعني ذلك دمجاً بين مسألتين، تعنى الأولى منهما بالأفكار حول الموضوع، وتعنى المسألة الثانية بما لدى الباحث من شواهد وبيّنات لإثبات صحة افكاره.

• الوقائع المجتمعية (faits sociaux) هي الموضوع، والخارجية، والضغط، والانفصال عن التجسدات الخارجية، هي صفات الموضوع وسماته المميزة.

قواعد بناء الموضوع

• المقياس الاول والأخير في الحكم على المعرفة هو المشاهدة الحسية، ومن هنا، ضرورة المادة المدركة بالحس في تحصيل المعرفة.

• للعقل دور ثانوي يتمثل في تنظيم المشاهدات الحسية وتصنيفها، ولا يعد بذاته المعيار للحقيقة. ولا معنى للمعرفة الحدسية او العقلية او المنطقية دون الاستناد الى المعرفة الحسية.

• المعرفة المستندة الى الحدس والعقل والمنطق ليست مستقلة، والعلاقات المجردة في ذاتها ليست ذات اهمية لو لم تكن تتعلق بحقائق عينية. ولا يوجد شيء في العقل لم يسبق إدراكه بواسطة الحواس، فالإدراك المنطقي والإستدلالات المنطقية تكون تالية للمشاهدة الحسية.

• للنظرية ضرورة معينة شرط ان تعتمد في صدقها اعتماداً كلياً على المشاهدة، بحيث ان الخبرة الملموسة وحدها هي التي تمكننا من تحديد صحة النظرية العلمية وصحة الفرضيات.

رؤوس الموضوعات

• الإبتعاد بالموضوعات عن المستويات العليا في التجريد، والإبتعاد عن المجتمع الكلي، وإختيار الأوساط المجتمعية المحلية، ودراسة قطاع من قطاعات الحياة المجتمعية، وتحول الإهتمام الى دراسة السلوك الواقعي للناس.

• دراسة الأوضاع والمشكلات المجتمعية التي تكرر نفسها، وتفضيلها على دراسة الأوضاع والمشكلات الفريدة التي لا تحدث سوى مرة واحدة.

• دراسة الوقائع المجتمعية المعاصرة وتجنب دراسة الوقائع المجتمعية التاريخية.

عند مستوى المنهج

معنى المنهج

• الإستقراء هو المنهج في البحث العلمي، اي الإستدلال(الإستنتاج) الصاعد الذي يبدأ من جزئيات تجريبية ليصعد منها الى صيغة كلية على هيئة قانون عام يحكم جميع الحالات المتماثلة، إينما وقعت وحيثما وقعت. فإذا حدثت الظروف التي لوحظ انها توجب وقوعها، أمكن التنبوء بحدوثها.

• الإستقراء العلمي هو الإستقراء الناقص، وقد سمي ناقصاً لا لأنه قليل الأهمية، وانما تمييزاً له عن الإستقراء التام، الذي يحوي في مقدماته إحصاءً كاملاً لكل الجزئيات التي تشهد على صدق النتيجة، بينما الإستقراء العلمي يحوي في مقدماته عدداً من الجزئيات ولا يحصيها كلها.

قواعد ممارسة المنهج

• إستخدام الإستقراء في أي من صورتيه: صورة الإستقراء التعدادي وصورة الإستقراء التحليلي. والصورة الاولى تصل الى تعميمات إحصائية عن طريق إختيار ودراسة مجموعة من الحالات يضمها كل محدد، سعياً الى الخصائص المتشابهة بين الحالات، ورغبة في تجريد الخصائص العامة. والصورة الثانية من الإستقراء تجرد من دراسة الحالة الواحدة تلك الخصائص التي تعد أساسية، ثم تقوم بتعميم هذه الخصائص. الإستقراء التعدادي يجرد عن طريق التعميم، والاستقراء التحليلي يعمم عن طريق التجريد.

• الوقائع كما هي فعلاً في المحسوس - الملاحظة التي تكشف الوقائع كما هي فعلاً - البصر غير المثقل بأي أفكار مسبقة - الإستقراء الذي لا يحوي اكثر مما تقدمه المعطيات - الإستقراء الذي يشدد على أولوية المعطيات الحسية التي جرى

تسجيلها بشهادة الحس - العقل على شكل لوح فارغ تنقش الحواس عليه - الملاحظة البريئة الحيادية - المعطيات من طبيعة واحدة موضوعية يتساوى قليلها مع كثيرها مما يسمح للقليل بالتعبير عن الكثير. . .الخ.

• البدء بتعريف الموضوع، والاعتماد في التعريف على الخواص الخارجية التي يمكن ملاحظتها بطريقة مباشرة، وبذل الجهد لفصل الموضوع عن تجسداته الفردية، وملاحظته من الناحية التي يبدو فيها مستقلاً عن مظاهره الفردية. وفي هذه الحالة، يزودنا الإحصاء بأداة ووسيلة الفعل. وعلى قاعدة هذا الفصل، نبحث في أسباب الموضوع، وتحديده خارج الأشخاص ورغباتهم ومشاعرهم.

السبيل المنهجي

يملك المنهج، أربع خطوات مرتبة تصاعدياً وصولاً الى الكشف العلمي.

الخطوة الاولى: الملاحظة، وهي ملاحظة دقيقة، متعددة، هادفة، مرتبة، تتصف بإستخدام الأجهزة والأدوات والتقنيات وصولاً للتكميم الدقيق.

الخطوة الثانية: التعميم الإستقرائي للوقائع التي لوحظت تجريبياً.

الخطوة الثالثة: إفتراض فكرة او فرضية تعلل او تفسر هذا التعميم.

الخطوة الرابعة: إختبار الفرضية تجريبياً والتحقق من صحتها.

النموذج الثاني: نموذج الذات والإستنباط

عند مستوى الموضوع

معنى الموضوع

• لا يوجد الموضوع من دون إدراك، أي لا بد اولاً من وجود الإدراك كي يوجد الموضوع، وكل ما لا يدرك لا وجود له. ويعني الموضوع في البحث العلمي خلق الموضوع وإبتداعه.

• لا توجد حقيقة الا من خلال العقل البشري، فالحقيقة ليست ما نشاهده، والحواس لا تقدم لنا حقيقة الموضوع، انما تقدم لنا مظهره. وما تكشفه حواسنا ليس الا مظهراً بسيطاً ينبغي التعامل معه على انه إشارة لحقيقة ضمنية.

• يجدر بفهم الموضوع ان يكون داخله وليس خارجه، فالموضوع يقع داخل ذوات الأشخاص، والخواص الموضوعية الخارجية ليست اكثر من مؤشرات نصل من خلالها الى الموضوع الحقيقي في الداخل.

• إذا طرحنا السؤال: ما هو الموضوع في البحث العلمي؟ تكون الإجابة: الظاهرة (Phénomène) هي الموضوع، وتمثل المعطى المقدم للباحث، وذات معنى يجرنا الى ما يكمن فيها من حقيقة او ماهية. وهكذا، تكون الماهيات في الظواهر، وان كانت الظواهر تدرك بالحواس، في حين لا تدرك الماهيات الا بالحدس.

• الهدف النهائي من دراسة الموضوع هو الإحاطة بطبيعة الموضوع ونوعيته الخاصة، وماهيته.

قواعد بناء الموضوع

• المصدر الأول للمعرفة هو العقل والحدس العقلي، والمعرفة العقلية التي تكتسب بواسطة العقل هي وحدها التي تزودنا بالمعرفة.

• لا توجد حاجة لمراجعة المحسوس للمطابقة بينه وبين الأفكار.

• يجدر بدراسة الموضوع ان تكون من داخله وليس من خارجه. أما إختزال الدراسة الى مجرد التفتيش عن مؤشرات خارجية فيقع اسيراً لنظرة ترى الموضوع وكأنه معطى بديهي او قضية بديهية غير مطروحة على الفهم. ومن هذا المنظار، الذي يرى الموضوع من الخارج، تتماثل المواضيع جميعها وتتشابه، فكلها بديهيات وكلها غير مطروحة على الفهم، وفي هذه الحالة يفشل سعي الباحث الى الإحاطة بمعنى الموضوع وطبيعته وماهيته وخصوصيته.

• يعني بناء الموضوع في البحث العلمي الإحاطة بوحدة المعنى المتضمنة في تنوع وتعدد العناصر المؤلفة للواقع، والإنتماء الواحد فيها، والفكرة الموحدة التي تتخللها جميعاً. كما يعني بناء الموضوع وضع كل عنصر في نسق منطقي وهذا النسق هو الذي يسبغ المعنى على العناصر التي تندرج فيه.

رؤوس الموضوعات

• تدور رؤوس الموضوعات حول آلاف الأفعال المؤقتة، او الدائمة، الواعية،

او اللاواعية، السطحية السريعة، او الغنية بنتائجها، التي تربط الواحد بالآخر، والتي ترعى صلابة الحياة المجتمعية، ومرونتها وتنوعها ووحدتها وتماسكها. وفي هذا النمط من رؤوس الموضوعات يوجد السلوك الذي يسلكه الفرد تجاه الاخرين من خلال ما يراه في سلوك الآخرين من دلالة ومعنى وهدف.

- قبل ان يطرح السؤال: ماذا يعني الموضوع عند الباحث؟ لابد اولا من الاجابة عن السؤال: ماذا يعني الموضوع عند الفاعل المجتمعي الخاضع للملاحظة؟ والإلتزام بالرجوع الى حياتنا وخبراتها اليومية، وهو الإلتزام الوحيد الذي يضمن لنا ان الموضوع الحقيقي لن يحل مكانه موضوع موهوم مصطنع يختلقه الباحث. وعلى هذا، تدور رؤوس الموضوعات حول التجارب الحية المعاشة، عند الفئات المتنوعة والمختلفة، ودراسة الأوساط المحلية والجماعات والتفاعلات داخلها.

عند مستوى المنهج

معنى المنهج

- الإستنباط هو إستدلال (إستنتاج) هابط يبدأ من مقدمات كلية ويهبط منها الى نتائج جزئية تلزم عنها بالضرورة، ومن دون حاجة الى تجريب.

- يستند المنهج الإستنباطي الى مجموعة من التعريفات، او القضايا الواضحة بذاتها، او القضايا المسلم بها، ومنها ينتقل الباحث الى ما يترتب عليها من أفكار. ويطلق على مجموع التعريفات، او القضايا الواضحة بذاتها، او القضايا المسلم بها، تسمية «النسق المنطقي».

- النسق المنطقي غير قابل للحد، وغير قابل للبرهنة، والباحث ليس ملزماً بأن يبدأ من قضايا لابد منها، بل هو حر في إفتراض ما يشاء من قضايا، ويطلب من الآخرين التسليم بها تسليماً لا يستند الى برهان، ويصل الى أفكاره على هذا الأساس.

- إذا كان النسق المنطقي غير قابل للحد، وغير قابل للبرهنة، فلا يعني ذلك انه نسق إعتباطي، بل على الباحث الإلتزام بشرطين: الكفاية والإحكام. وتعني صفة الكفاية البدء بالقضايا الأولية، والإنتقال الى كافة التصورات والأفكار الناتجة عنها، كما تعني صفة الإحكام، غياب اي تناقض بين القضايا الأولية وما ينتج عنها

من أفكار. وعلى هذا، يكون معيار صدق الأفكار المستنبطة هو إتساق وإنسجام المقدمات والنتائج.

قواعد ممارسة المنهج

- الإبتعاد عن التفسير العلي(السببي) والإقتراب من الفهم التأويلي. ويعني ذلك فهم الواقع بإعتباره تعبيراً رمزياً لنسق من المعاني.
- قوام نسق المعنى، وحدة المعنى المتضمنة في تنوع وتعدد العناصر المؤلفة للواقع، فإذا شاهد الباحث مجموعة من العناصر، أمكنه ان يقيم علاقة منطقية بينها وان يكشف عن وجود انتماء واحد فيها، وان يحدد فكرة موحدة تتخللها جميعاً. كما يدرك العقل المدرب تدريباً صحيحاً، ويحس ويفهم الرابطة الموحدة فهماً داخلياً، ويدركها من دون معالجات تجريبية او إحصائية. وهي تظهر للعقل ظهوراً بديهياً، كما لو كانت يقيناً لا يضيف اليه الإستدلال (الإستنتاج) شيئاً.
- إستخدام النماذج العقلية المثالية. ويتضمن مصطلح «مثال» معنى النموذج العقلي، اي اداة تصورية منطقية. وتتضمن صفة «مثالي» معنى الإستعانة بالنموذج العقلي في دراسة حالات واقعية تجري مقارنتها بالخصائص التي يتصف بها النموذج.

السبيل المنهجي

يملك المنهج ثلاث خطوات مرتبة تصاعدياً وصولاً الى الكشف العلمي.

الخطوة الاولى: تحديد مجموعة الأفكار او التعريفات او القضايا الواضحة بذاتها.

الخطوة الثانية: التفكير بمجموعة الأفكار والتعريفات والقضايا بذاتها، والوصول الى فكرة او فرضية يفهم الباحث بواسطتها الظاهرة المدروسة.

الخطوة الثالثة: التفتيش عن الفكرة او الفرضية في الظاهرة، وإيجادها، من دون حاجة الى التجريب، ومن دون حاجة الى البرهنة على الفكرة.

خامساً: ما هي حدود التعرف الى البحث العلمي؟

يصطدم «التعرف الى البحث العلمي، في حقل الإبستمولوجيا الخاص ببلدان العالم في الغرب» بالحدود التالية:

● العجز عن رؤية القطيعة والإنقطاع (rupture) بين نموذجي البحث العلمي (نموذج الموضوع والاستقراء ونموذج الذات والاستنباط)، وبين واقع الأبحاث العلمية في الملموس. **فمن جهة أولى،** لا يجادل احد، في أي بحث من الأبحاث العلمية في الوقت الحاضر، بأن الموضوع ليس مستقلاً عن الباحث، وبأن الفكرة تأتي قبل الملاحظة. **ومن جهة ثانية،** لا يجادل احد، في أي بحث من الأبحاث العلمية في الوقت الحاضر، بأن الفكرة العلمية لا قيمة لها إذا لم تتعلق بمحسوس معين، وبأن الملاحظة تأتي قبل الفكرة.

نتساءل إذن، مع تحول القاعدة المناقضة لكل نموذج من نموذجي الموضوع والاستقراء والذات والاستنباط الى جزء لا يتجزأ من كل بحث علمي في الوقت الحاضر، حول مبرر وجود النموذجين، والجدوى منهما، وصلاحيتهما في ان يمثلا نموذجين بالفعل. وهذا التساؤل، لا مكان له في حقل الإبستمولوجيا الخاص ببلدان العالم في الغرب، فالعلماء في هذا الحقل، لا يرون اي قطيعة او انقطاع من أي نوع كان، ويتخيلون، في واقع البحث العلمي في الملموس، توزعاً للأبحاث العلمية بين النموذجين، ويفترضون خياراً امام الباحث، في كل بحث علمي، بين تطبيق القواعد العائدة الى نموذج الموضوع والإستقراء، وبين تطبيق القواعد العائدة الى نموذج الذات والإستنباط.

● العجز عن رؤية الحجج المتناقضة والمتعارضة داخل نموذج البحث العلمي الواحد. **فمن جهة أولى،** إذا إلقينا نظرة سريعة، في الوقت الحاضر، على المنهج الإستقرائي، في واقع الأبحاث العلمية، لوجدنا ان الفرضية جزء اساسي منه، ومكوّن رئيسي من مكوناته، ويبدأ المنهج الإستقرائي منها على الدوام، والتشديد فيه على البدء بالفرضية يوازي تشديده على البراهين التجريبية. **ومن جهة ثانية،** إذا ألقينا نظرة سريعة، في الوقت الحاضر، على المنهج الإستنباطي، في واقع الأبحاث العلمية، لوجدنا ان التحقق من الفرضية، والبرهنة عليها، واللجوء الى المحسوس لإثبات صحتها، جزء أساسي منه، ومكوّن رئيسي من مكوناته، ويقف عندها المنهج الإستنباطي على الدوام، والتشديد فيه على البدء بالفرضية يوازي تشديده على البرهنة عليها، والتحقق منها، في المحسوس وإثبات صحتها.

نتساءل إذن، مع إجتماع حجج متعارضة ومتناقضة، داخل النموذج الواحد،

حول معنى هذا الاجتماع، ومغزاه. وهذا التساؤل، لا مكان له في حقل الإبستمولوجيا الخاص ببلدان العالم في الغرب، فالعلماء في هذا الحقل، لا يرون اي تعارض او تناقض، من اي نوع كان، داخل نموذج البحث العلمي الواحد، ويتخيلون في واقع البحث العلمي الملموس توزعاً بين نموذجٍ للموضوع والإستقراء، يحوي الحجج العائدة اليه، ولا يحوي غيرها، وبين نموذجٍ للذات والإستنباط، يحوي الحجج العائدة اليه، ولا يحوي غيرها.



الفصل الثالث

التعرف الى البحث العلمي في حقل الإبستمولوجيا الخاص بالبلدان التي ينتقل العلم اليها من الغرب

تختلف المسألة بين بلدان العلم في الغرب، وبين البلدان التي ينتقل العلم اليها من الغرب. ومع إختلافها، يتشكل حقلان ابستمولوجيان داخل الحقل الإبستمولوجي الواحد. الأول هو حقل الإبستمولوجيا الخاص ببلدان العلم في الغرب، والثاني هو حقل الإبستمولوجيا الخاص بالبلدان التي ينتقل العلم اليها من الغرب.

أولاً: ما هي المسألة في التعرف الى البحث العلمي؟

إذا كانت الممارسة، أي ممارسة النظريات والمناهج العلمية، هي المسألة في حقل العلم، وإذا كان التعدد في الممارسة، أي التعدد في ممارسة النظريات والمناهج العلمية، هو المسألة في حقل الإبستمولوجيا الخاص ببلدان العلم في الغرب، فإن المعضلة في تعدد الممارسة، أي المعضلة في تعدد الممارسات النظرية والمنهجية، هي المسألة في حقل الإبستمولوجيا الخاص بالبلدان التي ينتقل العلم اليها من الغرب. وتتضمن المسألة المعنى التالي: ينتبه علماء الإبستمولوجيا في البلدان التي ينتقل العلم اليها من الغرب الى جملة من المعطيات التاريخية تتعلق بتعدد نماذج البحث العلمي، وبقاء التعدد، وإستمراره، وتجدده. **فمن جهة اولى**، نشأت النماذج مع نشأة البحث العلمي، وتاريخ البحث العلمي هو نفسه تاريخ النماذج، **ومن جهة ثانية**، كلما تقدم الزمن، ومرّ الوقت، تتجذر النماذج، وتتركز، وتصبح اكثر غنى، عند مستوى الموضوع، وعند مستوى المنهج، **ومن جهة ثالثة**،

تتبادل النماذج النقد والنقد المضاد، وهي تتبادله إما بصورة مباشرة (نقد مباشر)، وإما بصورة غير مباشرة (دراسة الموضوعات حسب القواعد العائدة لنموذج معين، والوصول الى نتائج مغايرة لتلك التي تصل اليها دراسة الموضوعات نفسها حسب القواعد العائدة لنموذج آخر)، **ومن جهة رابعة**، عن طريق توجيه النقد، وإستيعاب النقد المضاد، والرد عليه، ومواجهته بالحجج الجديدة، تصبح النماذج اكثر متانة وقوة، **ومن جهة خامسة**، يجد كل نموذج، في جعبته النظرية والمنهجية، ما يمكّنه، بسهولة فائقة، من إستيعاب النقد، ومواجهته بالنقد المضاد.

ويطرح علماء الإبستمولوجيا في البلدان التي ينتقل العلم اليها من الغرب على أنفسهم السؤال حول الصفة التي يمكن إضافتها الى مسألة ينبع تعدد نماذج البحث العلمي منها، وتعمل في الوقت نفسه على بقاء التعدد، وإستمراره وتجدده، فلا يجدون في متناولهم سوى صفة المعضلة. وما دامت المعضلة موجودة، يكون التعدد موجوداً، فحضورها يعني حضوره، وغيابها يعني غيابه، وبما ان المعضلة، من حيث كونها معضلة، باقية ومستمرة على الدوام، فالتعدد كذلك.

وما يتيح لعلماء الإبستمولوجيا في البلدان التي ينتقل العلم اليها من الغرب رؤية المعضلة العلمية، هو وجودهم خارج حقل العلم، وإنتقال العلم اليهم من الخارج، في حين، يستحيل على اي عالم من علماء الإبستمولوجيا في بلدان الغرب ان يرى في تعدد نماذج البحث العلمي اي معضلة علمية مستحيلة الحل، فكل واحد منهم يستمد نظريته ومنهجه من نموذج بين النماذج، ويملك قناعة راسخة بأن القواعد العائدة الى النموذج الذي يتبناه كفيلة بحل الإشكالات التي ينبع تعدد النماذج منها. وفي الحقيقة، لولا هذه القناعة الراسخة، لما كان تعدد النماذج في الأصل.

ثانياً: كيف يحصل التعرف الى البحث العلمي؟

نأتي الى حقل الإبستمولوجيا الخاص بالبلدان التي ينتقل العلم اليها من الغرب كي نتعرف الى البحث العلمي فنجد بقاءً وإستمراراً وتجدداً للتعدد في نماذج البحث العلمي. وبناءً عليه:

- نأخذ على عاتقنا مهمة تحديد المعضلة العلمية الى تشرح وتفسر بقاء التعدد

في نماذج البحث العلمي، واستمراره، وتجدده. فما معنى ثنائية في الحقيقة؟ معناها وجود آحادية نستخرج طرفي الثنائية منها، وهنا تقع المعضلة، ففي ثنائية الذات والموضوع، او في ثنائية الفكرة والملاحظة، تغيب الآحادية التي يفترض ان تستخرج الثنائية منها، وتبقى الثنائية تشير الى انها ثنائية مصطنعة، مفبركة، غير مستخرجة من آحادية واحدة، وتملك طرفين يعود كل واحد منهما الى آحادية مستقلة ومنفصلة عن الآحادية التي يعود الطرف الثاني اليها.

واما الفرق بين ان تملك الثنائية طرفين مستخرجين من آحادية واحدة، وبين ان تملك طرفين يعود كل واحد منهما الى آحادية مستقلة ومنفصلة عن الآحادية التي يعود الطرف الثاني اليها، فكبير جداً، ويصل الى حدود بعيدة. فمع الثنائية ذات الآحادية الواحدة، تحضر الآحادية نفسها في الطرف (1) وفي الطرف (2)، ولهذا يبقى التعدد في إحتمالات العلاقة بين الطرفين(1) و(2) تعدداً داخل النموذج الواحد، وهو تعدد مرحلي، ظرفي، مؤقت، في إنتظار ان نكتشف، في ممارستنا للروابط والعلاقات بين طرفي الثنائية (1) و (2) حضوراً للآحادية نفسها في الطرفين، وفي العلاقات والروابط بينهما، فلا يعود عندنا سوى نموذج واحد من دون اي تعدد فيه. واما مع الثنائية ذات الآحاديتين المستقلتين والمنفصلتين، فتختلف الآحادية التي تحضر في الطرف (1) عن الآحادية التي تحضر في الطرف (2). ولهذا تتعدد النماذج بين الإنطلاق من الطرف (1) الى الطرف (2)، او الإنطلاق من الطرف (2) الى الطرف (1) وهو تعدد مستمر، متجدد، وباقٍ على الدوام، ما دامت الثنائية مستمرة وباقية.

● نأخذ على عاتقنا مهمة الكشف عن حضور المعضلة العلمية في كل نموذج من نماذج البحث العلمي. فمع تعدد النماذج، يختلف العلماء والباحثون، وفي خضم إختلافهم، يتشكل حقل من النقد والنقد المضاد بينهم يتصف بعدد من الصفات. **فمن جهة أولى**، النقد و النقد المضاد صحيحان على الدوام، ويتمتعان بالأهمية والجدارة العلمية ذاتها، ويستمدان حججهما من ممارسة الثنائيات ذاتها. **ومن جهة ثانية**، النقد والنقد المضاد جذريان، ويقعان على درجة عالية في سلم النقد، ويقدمان نفسيهما، في كل مرة، على انهما البديلان عما ينقدانه، او يواجهانه بالنقد المضاد. **ومن جهة ثالثة**، النقد والنقد المضاد يقعان داخل ما ينقدانه، فالنقد

لا يكون بين طرفين ما دام لا يدور داخل الإطار ذاته بلغته ومفاهيمه، والمسائل التي تتم مناقشتها وتخضع للنقد، او النقد المضاد، ترتبط بما يناقش وينقد، ولا معنى لها خارجه، أي ان النقد، او النقد المضاد الموجه الى نموذج ما، يسمح له بوعي اكبر لذاته عن طريق إنتقال النقد، او النقد المضاد، الى داخله وتحوله جزءاً لا يتجزأ منه. وعلى هذا الاساس، في حال مارس الباحث ثنائية الذات والموضوع، وثنائية الفكرة والملاحظة، وانطلق من الموضوع الى الذات، ومن الملاحظة الى الفكرة، واعتبر ان الموضوع يملك وجوداً مستقلاً عن الباحث، وان الملاحظة تسبق الفكرة، يأتي رجل علم او باحث آخر ليثبت له، ببساطة شديدة وسهولة فائقة، عن طريق ممارسة الثنائيتين ذاتهما، ان الموضوع لم يكن مستقلاً عنه، وان عقله حين انطلق الى ملاحظة الواقع، لم يكن على شكل لوح فارغ تنقش الحواس عليه، وان تجميعه للمعطيات كان محكوماً بفكرة جعلته ينتبه الى معطيات معينة دون غيرها. وكذلك، في حال مارس الباحث ثنائية الذات والموضوع، وثنائية الفكرة والملاحظة، وانطلق من الذات الى الموضوع، ومن الفكرة الى الملاحظة، واعتبر ان الموضوع لا يوجد مستقلاً عن الباحث، وان الموضوعية ليست الواقع بل ما يقرره العلماء الواقع، وان الفكرة تسبق الملاحظة، يأتي رجل علم او باحث آخر ليثبت له، ببساطة شديدة وسهولة فائقة، عن طريق ممارسة الثنائيتين ذاتهما، ان الموضوع كان مستقلاً عنه، وهو موجود في الطبيعة والانسان، وان الفكرة التي بدأ بها لم تكن في فراغ وانها تضمنت الوقائع المحسوسة، والمحسوس الذي فكرت فيه.

تلك هي المعضلة العلمية، إنها ممارسة النقد والنقد المضاد، الصحيحان عليالدوام. فإلى أين تنتهي؟ وماذا ينتج عنها؟ في الحقيقة، ينتج عن النقد، والنقد المضاد، إنتقال نقد النموذج الى داخله، وتحوله جزءاً لا يتجزأ منه فتتشكل نماذج هي غير النماذج في صورها الصافية، المثالية. إنها النماذج منقودة ومنتقدة، وما يميز كل واحد منها، هو الحجج المتناقضة والمتعارضة الحاضرة فيه، **فمن جهة**، ينتقل النقد، مع كل الحجج المرافقة له، الى داخل النموذج، **ومن جهة اخرى**، تبقى الحجج الأصلية معتمدة، وهي الحجج العائدة الى النموذج من حيث كونه نموذجاً في صورته الصافية، فتكون الحصيلة، مجموعة من الحجج المتعارضة،

والمتناقضة داخل النموذج الواحد، وكلها صحيحة، وتتمتع بالأهمية والجدارة العلمية ذاتها.

• نأخذ على عاتقنا مهمة كشف الإستخدام الوظيفوي لأشكال الممارسة في البحث العلمي، ويعني ذلك ان كل شكل من أشكال الممارسة يمثل رداء يرتديه التناقض والتعارض بين الحجج المتناقضة والمتعارضة، ويتنكر في ردائه، ويحتجب بواسطته عن الأنظار. وعن طريق كشف الإستخدام الوظيفوي هذا، وتمزيق الرداء، وفضح التنكر، نتعرف الى البحث العلمي.

وفي تعابير اخرى، ما يعنيه التعرف الى البحث العلمي في حقل الابستمولوجيا الخاص بالبلدان التي ينتقل اليها العلم من الغرب هو كشف الاستخدام الوظيفوي لأشكال البحث العلمي في وجهة تحجب وتغطي التناقض والتعارض بين الحجج المتعارضة والمتناقضة داخل النموذج الواحد الذي تنتمي اشكال الممارسة اليه.

• إذا طرح احدهم علينا السؤال: ما هو البحث العلمي؟ تكون إجابتنا: يستمد البحث العلمي **معنى وجوده ومغزاه** من ثنائية الذات والموضوع، ويستمد **مبرر وجوده، ووظيفته ودوره**، في ممارسة الروابط والعلاقات بين طرفي كل ثنائية من ثنائيتي الذات والموضوع، والفكرة والملاحظة، ويستمد **بقاءه، وتجدده، وإستمراره في الوجود** من وجود المعضلة العلمية في الثنائيتين، ومن بقاء المعضلة، واستمرارها، وتجددها.

ثالثاً: ما هي حصيلة التعرف الى البحث العلمي؟

تتمثل هذه الحصيلة في نموذجي البحث العلمي منقودين ومنتقدين، فما هما هذان النموذجان؟

نموذج الموضوع والاستقراء منقوداً ومنتقداً

لا تتضمن علوم الطبيعة والانسان، سوى الموضوع، والموضوعية، ولا مجال فيها لغير ذلك فهي علوم تنظر الى الحقيقة على انها قابعة هنالك، تنتظر العثورعليها. وكذلك، لاتتضمن علوم الطبيعة والانسان سوى الإستقراء، حيث ينطلق العقل البشري من تعريفات يكون وصل اليها عن طريق الملاحظة الى ما

يترتب عليها من نتائج، ولا مجال فيها لأي منهج آخر غير المنهج الاستقرائي.

ولكن، لمجرد ان يمارس العلماء والباحثون النظرة الى الموضوع والمنهج هذه، عن طريق ممارسة ثنائية الذات والموضوع، وثنائية الفكرة والملاحظة، حتى تظهر على الفور محاولات دائمة ومستمرة، تمارس الثنائيتين ذاتهما، وتأخذ على عاتقها مهمة نقد الموضوع والموضوعية، ونقد الإستقراء والإستقرائية، والدعوة الى الذات والذاتية، والى الإستنباط والإستنباطية. فهل تنجح المحاولات النقدية في تقديم البديل للموضوعية والإستقرائية؟ بالتأكيد لا، ولو تخيلنا نجاحها، لما عادت العلوم علوماً نعرفها، وما نعرفه عنها انها العلوم الإخبارية التي تأتينا بالخبر عن المادة الجامدة (الفيزياء)، والمادة الحية (العلوم الحيوية)، والمادة الواعية (الإنسان).

وفي المقابل، ينتج عن المحاولات النقدية إنتقال نقد الموضوعية والإستقرائية الى داخلهما، وتحوله جزءاً لا يتجزأ منهما، فيتشكل نموذج يسمي نفسه ويسميه الآخرون نموذج الموضوع والإستقراء، وهو غير نموذج الموضوع والإستقراء في صورته الصافية، انه النموذج منقوداً ومنتقداً. فما هي حقيقته؟ وما هي التغيرات التي يحدثها النقد فيه؟ وما الذي يختلف بينه وبين نموذج الموضوع والإستقراء في صورته الصافية؟

- لا يجادل احد داخله بأن الموضوع لا يملك وجوداً مستقلاً عن الباحث، وبأن الموضوعية ليست الواقع بل ما يقرره العلماء عن الواقع.

- لا يجادل احد داخله بأن صدق الحقائق يقوم على الذات المفكرة، وبأن المعرفة العلمية تخلق الموضوع وتبتدعه، وان المُدرَك يوجد فحسب حين يكون مدركاً وبسبب إدراكه.

- لا يجادل احد داخله بأن الفكرة تأتي قبل الملاحظة.

- لا يجادل احد داخله بأن العقل لا يكون على شكل لوح فارغ تنقش الحواس عليه، وبأن الملاحظة ليست بريئة او حيادية، وبأن الباحث لا يستطيع التخلي عن افكاره المسبقة، وبأن تجميع المعطيات في حاجة الى فكرة ينطلق الباحث منها وتتيح له اختيار معطيات دون غيرها.

ولكن على الرغم من كل ذلك، يبقى نموذج الموضوع والإستقراء، منقوداً ومنتقداً، يعتمد الحجج نفسها التي يعتمدها النموذج في صورته الصافية، وهي حجج تستمد معناها ومغزاها ومبرر وجودها من استقلال الموضوع عن الباحث، ومن السبيل المنهجي الذي ينطلق من الملاحظة الى الفكرة. فكيف يمكن لهذا الواقع ان يكون؟ وكيف يجري الجمع بين حجج متعارضة ومتناقضة داخل النموذج الواحد؟ انه يجري عن طريق إستبدال مسألة الخلاف الأصلية بمسألة خلاف اخرى. فبدل ان يكون المقصود بالذات في ثنائية الذات والموضوع، ذات الباحث، يصبح المقصود منها ذات الموضوع، وبدل ان يكون المقصود بالملاحظة في ثنائية الفكرة والملاحظة، الملاحظة التي يقوم بها الباحث، اي الباحث في ملاحظته، يصبح المقصود منها ملاحظة الموضوع، اي الموضوع في ملاحظته. وعلى هذا، ينتقل الخلاف الى مسألة مختلفة تماماً تتمثل في السؤال: ما هو الموضوع؟ وفي السؤال: كيف يلاحظ الموضوع؟ وبدل ان يكون موقع الباحث في عملية إنتاج المعرفة هو المسألة التي يدور الخلاف بشأنها، تنتقل المسألة الى الأسئلة: ما هو الموضوع؟ هل هو خارج الموضوع؟ او هو داخل الموضوع؟ وبدل ان يكون موقع الباحث في الملاحظة هو المسألة التي يدور الخلاف بشأنها، تنفصل المسألة عن الباحث، وتنتقل الى الأسئلة: ما هي الملاحظة؟ هل هي الملاحظة لخارج الموضوع؟ او هي الملاحظة لداخل الموضوع؟ ويسمح هذا الإستبدال لنموذج الموضوع والإستقراء، منقوداً ومنتقداً، بأن يستخدم كل الحجج لتبرير اعتماده لخارج الموضوع على انه الموضوع، وبأن يستخدم كل التقنيات والإجراءات المنهجية لتبرير اعتماده للملاحظة لخارج الموضوع، وهي الحجج نفسها، والتقنيات والإجراءات ذاتها، التي يستخدمها نموذج الموضوع والإستقراء في صورته الصافية.

ويبقى التناقض والتعارض الذي يعرفه نموذج الموضوع والإستقراء، والمتمثل في تجاور، وتراصف، نوعين من الحجج، ونوعين من الاجراءات والتقنيات، المتعارضة والمتناقضة داخله.

نموذج الذات والإستنباط منقوداً ومنتقداً

يستحيل ان يتشكل نموذج الذات والإستنباط في صورته الصافية، لأن

الموضوع في علوم الطبيعة والإنسان موجود امامنا في الجبال والسهول والارض والفلك واجساد البشر، كما يستحيل ان يتشكل نموذج لا يكون المحسوس الهدف منه ومعياره ومرجعه ونقطة الانطلاق فيه، أي ان الملاحظة تأتي اولاً وعلى الدوام.

إذن، يواجه تشكل هذا النموذج، في صورته الصافية، مأزقاً لا مفر من مواجهته، **فمن جهة أولى**، لا بد من ان يتشكل كنموذج، لأن ثنائية الذات والموضوع، وثنائية الفكرة والملاحظة، تفرضان ذلك، **ومن جهة ثانية**، يستحيل ان يتشكل كنموذج لأنه، في هذه الحالة، يصبح خارج العلوم التي نعرفها، وخارج موضوعها، ومعه تنتهي العلوم الحديثة، وبالتالي، ينتهي هو، ولا يعود يمثل نموذجاً تفرضه ممارسة الثنائيتين.

ما هو الحل؟ يتشكل نموذج يسمي نفسه ويسميه الآخرون نموذج الذات والإستنباط، وهو غير نموذج الذات والإستنباط في صورته الصافية، إنه النموذج منقوداً ومنتقداً. فما هي حقيقته؟ وما هي التغيرات فيه؟ وما الذي يختلف بينه وبين نموذج الذات والإستنباط في صورته الصافية؟

- لا يجادل احد داخله بأن الفكرة لا قيمة لها إذا لم تكن تتعلق بمحسوس معين.
- لا يجادل احد داخله بأن الأفكار والنظريات تحتاج الى البرهنة عليها، والى الواقع المحسوس لتأكيدها.
- لا يجادل احد داخله بأن الفرضية التي يبدأ البحث العلمي بها مشتقة من الخبرة المحسوسة.
- لا يجادل احد داخله بأن الفرضية خاضعة للتحقق التجريبي، وتتطلب البرهنة عليها.

ولكن، على الرغم من كل ذلك، يبقى نموذج الذات والإستنباط، منقوداً ومنتقداً، يعتمد الحجج نفسها التي يعتمدها النموذج في صورته الصافية، وهي حجج تستمد معناها ومغزاها ومبرر وجودها من ان المُدرَك هو الموجود وما لا يُدرَك لا وجود له، ومن السبيل المنهجي الذي ينطلق من الفكرة الى الملاحظة. فكيف يمكن لهذا الواقع ان يكون؟ وكيف يجري الجمع بين حجج متعارضة

ومتناقضة؟ انه يجري عن طريق إستبدال مسألة الخلاف الأصلية بمسألة خلاف اخرى، وهي المسألة نفسها التي اشرنا اليها قبل قليل داخل نموذج الموضوع والإستقراء منقوداً ومنتقداً.

وكما نموذج الموضوع والإستقراء منقوداً ومنتقداً، كذلك نموذج الذات والإستنباط منقوداً ومنتقداً، فهو يعرف تناقضاً وتعارضاً يتمثل في تجاور وتراصف نوعين من الحجج، ومن الإجراءات المنهجية والتقنيات، المتعارضة والمتناقضة داخله.

رابعاً: ما هي حدود التعرّف الى البحث العلمي؟

يصطدم التعرف الى البحث العلمي، في حقل الإبستمولوجيا الخاص بالبلدان التي ينتقل العلم اليها من الغرب، بالحدود التالية:

- لا تقدم كتب العلم، المنتقلة الينا من بلدان الغرب، المعنى في البحث العلمي، وانما تقدم الأشكال المختلفة، والمتنوعة، لممارسة هذا المعنى، والفرق كبير جداً بين المعنى، وبين أشكال ممارسة المعنى.

وهكذا، عندما يقرأ المفكر، او العالم، او الاستاذ، او الطالب، او الباحث، عندنا في كتب العلم المنتقلة الينا من الغرب، فلا يرى سوى اشكال ممارسة المعنى. وبما انه لا يعرف المعنى، يحصل الخلط عنده بين المعنى وبين اشكال ممارسته، فيقول بأن البحث العلمي هو كذا وكذا وكذا. وفي هذا القول يكون يقدم اشكال ممارسة المعنى، ولا يكون يقدم المعنى ذاته. فيبقى هذا المعنى يمثل عنده لغزاً مستعصياً على الفهم، ويثير الحيرة على الدوام.

- لا تقدم كتب العلم المعنى في البحث العلمي، وانما تقدم الأشكال المختلفة والمتنوعة، لإستخدام المعنى إستخداماً وظيفوياً. **فمن جهة**، ينتمي كل كتاب، من الكتب العلمية المنتقلة الينا من بلدان الغرب، الى نموذج من نماذج البحث العلمي، وبالتالي، يقدم معنى البحث العلمي في وجهة تلائم، وتنسجم، وتخدم، هذا النموذج او ذاك. **ومن جهة اخرى**، يقدم كل كتاب، من الكتب العلمية المنتقلة الينا من بلدان الغرب حجباً للتناقض الموجود داخل النموذج الذي ينتمي الكتاب اليه.

وهكذا، عندما يقرأ المفكر، او العالم، او الاستاذ، او الطالب، او الباحث، عندنا في كتب العلم المنتقلة الينا من الغرب، فلا يرى سوى اشكال استخدام المعنى. وبما انه لا يعرف المعنى، يحصل الخلط عنده بين المعنى وبين اشكال استخدامه. فيقول ان البحث العلمي هو كذا وكذا وكذا. وفي هذا القول يكون يقدم اشكال إستخدام المعنى، ولا يكون يقدم المعنى ذاته. فيبقى هذا المعنى يمثل عنده لغزاً مستعصياً على الفهم، ويثير الحيرة على الدوام.

- يختلف التعرف الى البحث العلمي بين بلدان العلم في الغرب، وبين البلدان التي ينتقل العلم اليها من الغرب.

ففي بلدان العلم في الغرب، لا يتطلب التعرف الى البحث العلمي اكثر من التعرف الى اشكال الممارسة. فإن حقل العلم، بما يتضمنه من مواجهات، ونقد ونقد مضاد، يتيح للباحث الفرد ان يتعرف الى المعنى في البحث العلمي. وعلى هذا الصعيد، اي صعيد حقل العلم ككل، ليس مهماً التعرف الى معنى البحث العلمي، فحتى لو حصل التعرف الى شكل الممارسة فقط من دون التعرف الى المعنى الذي يتضمنه هذا الشكل، فإن النقد الموجه الى الممارسة من قبل من يمارس الاشكال الاخرى، يجعل من التعرف الى المعنى واقعاً اكيداً.

وأما في بلداننا، فإن امور التعرف الى البحث العلمي تطرح بتعابير مختلفة تماماً، فما ينتقل بين بلداننا وبين بلدان الغرب هو اشكال الممارسة، اي الكتب والمؤلفات والابحاث والتجهيزات والمختبرات والتقنيات والنظريات وطرق البحث ومؤسسات البحث. . . الخ، واما انتقال حقل العلم نفسه فيصطدم بإستحالة اكيدة لأنه يعني انتقالاً لمجتمع اهل العلم، بما يتضمنه من عادات ومواقف علمية جمعية، ومن إنغماس خاص في شؤون المجتمع، ومن بيروقراطية علمية، وهذا الانتقال مستحيل. ومع غياب حقل العلم عندنا، يتطلب التعرف الى البحث العلمي في بلداننا، **التعرف اليه اولاً** في حقل الإبستمولوجيا الخاص بالبلدان التي ينتقل العلم اليها من الغرب، **ثم التعرف اليه ثانياً** في حقل الإبستمولوجيا الخاص ببلدان العلم في الغرب، وعن هذه الطريق فقط، وبواسطة التدرج الذي نقترحه بالذات، يمكن للباحث عندنا ان يتعرف الى اشكال البحث العلمي مع غياب حقل العلم الذي يستحيل انتقاله الينا.

وفي النتيجة، ينبغي للباحث في بلداننا، كي يتعرف الى البحث العلمي، ان يكون باحثاً في حقل العلم، وباحثاً في حقل الإبستمولوجيا الخاص ببلدان العلم في الغرب، وباحثاً في حقل الإبستمولوجيا الخاص بالبلدان التي ينتقل العلم اليها من الغرب، ومن دون صفة واحدة من هذه الصفات الثلاث، ومن دون ان تجتمع هذه الصفات الثلاث في الباحث الواحد، يستحيل التعرف الى البحث العلمي عندنا.

الفصل الرابع

تمارين تطبيقية

إخترنا شكلين من أشكال الممارسة، يتكرر وجودهما في الأبحاث الاجتماعية. الاول يتعلق بالموضوع، والثاني يتعلق بالمنهج. كما اخترنا كتاباً من كتب العلم الأكاديمية، يُدرّس في عدد من الجامعات الفرنكوفونية في فرنسا وسويسرا وكيبك واسبانيا والبرتغال والسنغال[1]. ومع اختيارنا المزدوج هذا، نعرض، في هذا الفصل، الفرق في التعرف الى شكل الممارسة الاول المتمثل في «سؤال الانطلاق» (la question de départ)، والى شكل الممارسة الثاني المتمثل في «الاستكشاف او الاستطلاع» (l'exploration)، بين حقل العلم، وبين حقل الإبستمولوجيا الخاص ببلدان العلم في الغرب، وبين حقل الإبستمولوجيا الخاص بالبلدان التي ينتقل العلم اليها من الغرب.

أولاً: سؤال الإنطلاق

La Question de départ

التعرف الى سؤال الانطلاق في حقل العلم

• يحمل الفصل الأول من الكتاب عنوان «سؤال الإنطلاق»، وفيه تُوَجّه الدعوة الى الباحثين بإعتماد شكل السؤال.

«لعدة اسباب ستظهر بالتدريج، نقترح اعتماد صيغة (formule) بدا بالتجربة

---

(1) Raymond Quivy-Luc VanCampenhoudt, Manuel de recherche en Sciences Sociales, DUNOD, Paris, 1995.

انها على جانب كبير من الفعالية. وتقوم هذه المعادلة على أن يعمد الباحث الى الإعلان عن مشروع بحثه في صيغة ''سؤال إنطلاق''، يحاول بواسطته ان يعبر بدقة عما يسعى الى معرفته، وشرحه، وفهمه. ولكي يؤدي ''سؤال الإنطلاق'' وظيفته كما يجب، ينبغي صياغته حسب بعض القواعد» (ص. 22).

• يجري التشديد على ضرورة اعتماد شكل السؤال.

«إن أشهر المؤلفين، والباحثين، لا يترددون في عرض مشروعات أبحاثهم على شكل اسئلة بسيطة وواضحة، حتى ولو كانت هذه الأسئلة تقوم على اساس تفكير نظري عميق وشديد التماسك. وإذا كان جهابذة البحث الإجتماعي يجهدون في تعيين مشروعهم على هذا النحو من الإتقان، فإنه ينبغي التسليم بأن الباحث المبتدئ، او المتوسط الخبرة، أكان هاوياً او محترفاً، لا يجوز له إدخار الجهد، وعدم ممارسة هذه المعادلة، حتى ولو كانت خلفيته النظرية في غاية التواضع، بالمقارنة مع جهابذة البحث» (ص. 23).

• تُقَدّم أمثلة عديدة عن «أسئلة إنطلاق»، عند علماء إجتماع معروفين.

«هل يميل التفاوت في الحظوظ التعليمية الى النقصان في المجتمعات الصناعية؟ هذا هو السؤال الذي طرحه ريمون بودون (Raymond Boudon) في مستهل البحث الذي نشرت نتائجه في كتاب عنوانه ''التفاوت في الحظوظ: الحراك المجتمعي في المجتمعات الصناعية'' (باريس، منشورات Armand Colin، 1973)، وكذلك، هل الكفاح الطلابي (في فرنسا) هو مجرد هيجان تتجلى فيه أزمة الجامعة او أنه يحمل في ذاته حركة مجتمعية قادرة على المواجهة باسم مقاصد عامة ضد السيطرة المجتمعية؟ هو السؤال الذي طرحه آلان تورين (Alain Touraine) في أول بحث طبق فيه طريقته في التدخل الإجتماعي والذي نُشِرت تقاريره وتحليلاته تحت عنوان ''الكفاح الطلابي'' (باريس، منشورات Seuil، 1978). وايضاً، ما الذي يهيىء البعض للتردد على المتاحف، خلافاً للغالبية العظمى من الناس الذين لا يترددون عليها؟ هو السؤال الذي انطلق منه البحث حول جمهور متاحف الفن وهو بحث قام به بيار بورديو (Pierre Bourdieu) وألان داربيل(Alain Darbel) ونشرت نتائجه في كتاب عنوانه ''حب الفن'' (باريس منشورات Minuit، 1969)» (ص. 23)

• **يجري الكلام على شروط لا بد من توفرها في سؤال الإنطلاق الجيد.**

«لكي يؤدي السؤال وظيفته بشكل صحيح ينبغي ان تتوفر فيه خصائص الوضوح، والقابلية للتنفيذ، والملاءمة. وتعني خصائص الوضوح ان يكون السؤال دقيقاً، مقتضباً، وجيد المعنى، كما تعني خصائص القابلية للتنفيذ، ان يكون واقعياً، وتعني خصائص الملاءمة، ان يكون سؤالاً حقيقياً، وان يتوخى فهم الظاهرة المدروسة» (ص. 35).

• **تقدم أمثلة كثيرة في شرح تلك الشروط، وإيضاحها.**

«السؤال الأولي الجيد ينبغي ان تتوفر فيه شروط عدة. وعوضاً عن تقديم هذه الشروط دفعة واحدة وبطريقة مجردة، من الأفضل الإنطلاق من أمثلة ملموسة. سنعمد إذن الى إجراء فحص نقدي لمجموعة من أسئلة الإنطلاق غير المرضية ولكنها من الأشكال الرائجة. وسيتيح لنا هذا الفحص التفكير في معايير السؤال الجيد. لهذا، سنورد فيما يلي وعلى سبيل المثال سبعة اسئلة مع فحص نقدي لها:

سؤال رقم (1): ما هو تأثير التغيرات في تنظيم المجال المدني على حياة السكان؟

تعليق على السؤال: هذا السؤال غامض الى اقصى درجات الغموض. فما هي التغيرات المقصودة؟ وماذا نعني بحياة السكان؟ هل يتعلق الأمر بحياتهم المهنية، ام بحياتهم العائلية ام بحياتهم الثقافية، أم بحياتهم المجتمعية؟ من المناسب إذن صياغة سؤال دقيق ومحدد ولا يحتمل معناه أي غموض او إلتباس.

سؤال رقم (2): الى أي حد تُفسِّر زيادة خسران الوظائف في قطاع البناء، الإبقاء على مشروعات الأشغال العامة الكبرى المخصصة ليس فقط لدعم هذا القطاع بل ايضاً للتقليل من مخاطر النزاعات المجتمعية التي ينطوي عليها هذا الوضع؟

تعليق على السؤال: هذا السؤال طويل جداً ومشوش، على نحو يصعب معه ان ندرك بالضبط ما نسعى الى فهمه. وحتى نتمكن من المعالجة، من الأفضل ان نصوغ سؤال الإنطلاق بطريقة مقتضبة وواضحة.

سؤال رقم (3): هل لدى اصحاب المؤسسات في مختلف البلدان التابعة للإتحاد الأوروبي الفكرة ذاتها حول تنافس الولايات المتحدة واليابان، على الصعيد الاقتصادي؟

تعليق على السؤال: إذا كنت تستطيع ان تكرس لهذا البحث سنتين كاملتين، وميزانية تصل الى عدة ملايين، ومساعدين يتقنون لغات عديدة، فيمكنك اتمام مشروع من هذا النوع. على الباحث إذن، عندما يعمد الى صياغة سؤال الإنطلاق، ان يتأكد من أن موارده الزمنية والمالية واللغوية ستسمح له بتقديم إجابة عن السؤال.

سؤال رقم (4): هل الكيفية التي تُنَظّم بمقتضاها الضريبة في بلدنا عادلة مجتمعياً؟

تعليق على السؤال: هذا سؤال ذو منحى أخلاقي ترتبط الإجابة عنه بنظام قيم خاص بالشخص الذي صاغ السؤال. لذلك، على الباحث ان يواجه الواقع بعبارات التحليل وليس بعبارات الحكم الأخلاقي. والسؤال الجيد لا يكون ذا صبغة اخلاقية، ولا يسعى الى حكم يعطيه بل الى فهم يغنيه.

سؤال رقم (5): هل يستغل أصحاب العمل العمال؟

تعليق على السؤال: هذا السؤال هو عملياً إجابة وليس سؤالاً، إنه سؤال رديء، وصياغته متحيّزة، وينبغي إبعاد السؤال عن الأفكار المسبقة التي يملكها صاحب السؤال. وأي سؤال انطلاق ينبغي ان يكون سؤالاً مفتوحاً يحتمل إجابات كثيرة مختلفة، وليس إجابة جاهزة واحدة فقط.

سؤال رقم (6): ما هي التغيرات التي سيحدثها تنظيم التعليم في العشرين سنة المقبلة؟

تعليق على السؤال: يستهدف هذا السؤال الإتيان بمجموعة من التنبؤات، ويتغذى بأوهام ساذجة حول المدى الذي يصل اليه اي بحث اجتماعي. إن السؤال الجيد للإنطلاق يتناول بالدراسة ما هو موجود، وما كان موجوداً، وليس مالم ينوجد بعد.

سؤال رقم (7): هل تطال البطالة الشباب اكثر مما تطال الراشدين؟

تعليق على السؤال: يملك هذا السؤال جواباً وصفياً، هدفه الوحيد جمع المعطيات، دون ان يسعى الى فهم أفضل لظاهرة البطالة. ولهذا، هو محدود وغير كاف. إن السؤال الجيد في بداية البحث يستهدف فهماً أفضل للوقائع المدروسة وليس فقط وصفها» (ص. 35).

هنا ينتهي الفصل الأول، الذي يحمل عنوان «سؤال الإنطلاق» (la question de départ) ومع إنتهائه، تفرض الملاحظات الآتية نفسها:

الملاحظة الأولى:

يحل في الكتاب «سؤال الإنطلاق» محل ما يسمى في البحث العلمي «تحديد مسألة البحث». وما نلاحظه ان الكتاب لا يحوي اي إشارة مباشرة الى ان «سؤال الإنطلاق» هو نفسه «تحديد مسألة البحث». وما نجده فقط، إيحاءات غير مباشرة، ومواربة، لمن في مقدوره الفهم، الى ان المقصود بسؤال الإنطلاق هو نفسه المقصود بتحديد مسألة البحث. وفي ما يلي البعض من تلك الإيحاءات:

«مركز إهتمام او إنشغال centre d'intérêt ou une préoccupation»، «ما يسعى الباحث الى معرفته، وشرحه، وفهمه Ce que le chercheur cherche à savoir, à élucider, a mieux comprendrc»، «المقاصد المحدّدة لصاحب السؤال Les intentions précises de son auteur»، «إدراك الغرض الذي يتابعه percevoir l'objectif qu'il poursuit»، «دوافع واضع السؤال ونواياه Les motivations et les intentions de l'auteur»، «السؤال الجيد يستهدف فهماً أفضل للظواهر المدروسة une bonne question de départ visera à mieux comprendre les phénomènes étudiés».

وهكذا، مع إستبدال «تحديد مسألة البحث» «بسؤال الإنطلاق»، يُستَبدل المعنى بشكل ممارسة المعنى.

الملاحظة الثانية:

بعد ان يُقدم شكل ممارسة المعنى، أي سؤال الإنطلاق، على انه المعنى ذاته، أي مسألة البحث، يُقدم سؤال الانطلاق على أنه شكل الممارسة الوحيد الممكن:

«الطريق الفضلى لتدبير الأمور bonne manière de s'y prendre»، «على جانب كبير من الفاعلية d'une grande efficacité»، «كثير الفائدة bien utile»، «أفضل طريقة meilleure manière»، «أعظم فائدة le plus grand bien».

الملاحظة الثالثة:

عندما يقرأ المفكر، او العالم، او الأستاذ، او الطالب، أو الباحث، عندنا في

هذا الكتاب العلمي الأكاديمي المنتقل إلينا من الغرب، وفي غيره من الكتب التي تقول قوله، لا يرى سوى سؤال الإنطلاق. وبما انه لا يعرف معنى مسألة البحث، يقع أسيراً لشكل ممارسة المعنى، فيقول ان مسألة البحث هي سؤال ينطلق الباحث منه. ومع هذا القول، يكون يقدم شكل ممارسة المعنى، ولا يكون يقدم المعنى ذاته، فيبقى هذا المعنى يمثل عنده لغزاً مستعصياً على الفهم، ويثير الحيرة على الدوام. فإذا طرحنا عليه السؤال: ما معنى تحديد مسألة البحث؟ لماذا تحديد مسألة البحث هو بالضرورة سؤال؟ عن ماذا يسأل السؤال؟ الا توجد أشكال ممارسة اخرى غير السؤال؟ تقدم لنا إجابات غامضة ومرتبكة.

التعرف الى سؤال الانطلاق في حقل الإبستمولوجيا الخاص ببلدان العلم في الغرب.

يبدأ التعرف الى سؤال الإنطلاق، في حقل الإبستمولوجيا الخاص ببلدان العلم في الغرب، بالملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى:

يؤدي الإطلاع على أبحاث العلم، المتعددة والمتنوعة والمختلفة، الى القناعة الأكيدة بأن صيغة السؤال لا تمثل الشكل الوحيد الممكن في تحديد مسألة البحث، وانما توجد اشكال ممارسة غيره.

الملاحظة الثانية:

يؤدي الإطلاع على أبحاث العلم، المتنوعة والمتعددة والمختلفة، والمقارنة بينها، الى القناعة الأكيدة بأن اعتماد صيغة السؤال، في تحديد مسألة البحث، يقتصر على الابحاث العلمية التي تتبنى نموذج الموضوع والإستقراء دون غيره من نماذج البحث العلمي.

الملاحظة الثالثة:

يؤدي الإطلاع على كتب العلم الأكاديمية، والمقارنة بينها، الى القناعة الأكيدة بأن الكتاب الأكاديمي الفرنكوفوني الذي وقع إختيارنا عليه يمثل نموذج الموضوع والإستقراء في التعرف الى البحث العلمي، والتعريف به.

مع هذه الملاحظات الثلاث، يفرض السؤال التالي نفسه: ما معنى ان يعتمد نموذج الموضوع والإستقراء، دون غيره من النماذج، شكل الممارسة المتمثل في «سؤال الانطلاق»؟ وفي إجابتنا عن السؤال، نقدم الفكرتين التاليتين:

الفكرة الأولى:

تتمتع مسألة البحث، داخل نموذج الموضوع والإستقراء، بعدد من السمات بينها ضرورة إبتعادها عن المستويات العليا من التجريد، والإبتعاد عن المجتمع الكلي، وإختيار الأوساط المجتمعية المحلية، ودراسة قطاع واحد من قطاعات الحياة المجتمعية، وتحول الإهتمام الى دراسة السلوك الواقعي للناس، والتركيز على خصائص الأشخاص، ودوافعهم، والابتعاد عن الجماعة الشاملة.

الفكرة الثانية:

يؤدي إعتماد شكل السؤال، الى الإبتعاد بمسألة البحث عن المستويات العليا من التجريد، والإقتراب بها من الواقع المحسوس.

وفي تعابير أخرى، إذا كان السؤال: لماذا الربط، داخل نموذج الموضوع والإستقراء، بين صيغة السؤال وبين تحديد مسألة البحث؟ تكون الإجابة: عن طريق سؤال الانطلاق، وبواسطته، يصل نموذج الموضوع والإستقراء الى مسائل البحث التي تنسجم وتتكيف وتتطابق معه.

وهكذا، في «سؤال الإنطلاق» الأول الذي يقدمه الكتاب (هل يميل التفاوت في الحظوظ التعليمية الى النقصان في المجتمعات الصناعية؟) تكون الزيادة، او النقصان، في الحظوظ التعليمية، هي مسألة البحث، ويكون التفاوت البنيوي في هذه الحظوظ، هو الإطار للمسألة وليس المسألة ذاتها، ويعني ذلك ان مسألة البحث قريبة من الواقع المحسوس.

وفي المقابل، تختلف المسألة تماماً عندما نزيل منها شكل السؤال (ظاهرة التفاوت في الحظوظ التعليمية في المجتمعات الصناعية)، فيكون التفاوت الطبقي البنيوي في الحظوظ التعليمية هو المسألة، وتكون الزيادة، او النقصان، لدى هذه الطبقة المجتمعية او تلك، بين المؤشرات الملموسة التي نصل من خلالها الى طبيعة التفاوت الطبقية البنيوية، ويعني ذلك ان مسألة البحث اصبحت مجردة اكثر وبعيدة أكثر عن الواقع المحسوس.

كذلك، في «سؤال الإنطلاق» الثاني الذي يقدمه الكتاب (هل الكفاح الطلابي في فرنسا هو مجرد هيجان ام حركة مجتمعية قادرة على المواجهة بإسم مقاصد عامة؟)، تكون المسألة مشدودة الى مظاهرها الملموسة (هيجان مؤقت ام حركة مجتمعية)، وتكون طبيعة الحركة الطلابية البنيوية هي الإطار للمسألة وليس المسألة ذاتها، ويعني ذلك ان مسألة البحث قريبة من الواقع المحسوس.

وفي المقابل، تختلف المسألة تماماً عندما نزيل منها شكل السؤال (ظاهرة الكفاح الطلابي في فرنسا)، فتكون طبيعة الحركة الطلابية البنيوية هي المسألة، ويكون هيجانها المؤقت، او حركتها ضد السيطرة المجتمعية، هما التعبيران الملموسان عن طبيعتها البنيوية ويعني ذلك ان مسألة البحث اصبحت مجرّدة اكثر وبعيدة اكثر عن الواقع المحسوس.

وايضاً، في «سؤال الإنطلاق» الثالث الذي يقدمه الكتاب (ما الذي يهيء البعض للتردد على المتاحف، خلافاً للغالبية العظمي من الناس الذين لا يترددون عليها؟). يكون اللجوء الى الناس لسؤالهم عما فعلوا، وما يريدون فعله، وعن دوافعهم، هو المسألة (اللجوء الى الناس يعني اللجوء الى الخبرة المحسوسة والمشاهدة الحسية والإدراك الحسي)، وتكون ظاهرة التردد على المتاحف هي الإطار للمسألة وليس المسألة ذاتها، ويعني ذلك ان مسألة البحث قريبة من الواقع المحسوس.

وفي المقابل، تختلف المسألة تماماً عندما نزيل منها شكل السؤال (ظاهرة التردد على المتاحف)، فيكون تقسيم العمل، والاجارة (salariat)، والتوزع الطبقي، وحضور ظاهرة التردد على المتاحف عند الطبقة الوسطى، ومعناه، وغياب ظاهرة التردد على المتاحف، عند الطبقة العاملة، والبورجوازية، ومعناه، هو مسألة البحث، ويعني ذلك ان مسألة البحث اصبحت مجرّدة اكثر وبعيدة اكثر عن الواقع المحسوس.

التعرف الى سؤال الانطلاق في حقل الإبستمولوجيا الخاص بالبلدان التي ينتقل العلم اليها من الغرب

يبدأ التعرف الى سؤال الإنطلاق، في حقل الإبستمولوجيا الخاص بالبلدان التي ينتقل العلم اليها من الغرب من الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى:

إذا كان الفهم الذي قدمناه، في حقل الإبستمولوجيا الخاص ببلدان العلم في الغرب، ضرورياً (nécessaire) للتعرف الى سؤال الإنطلاق، إلاّ انه ليس كافياً (suffisante) ابداً. والسبب، غياب الحاجة الملحة، داخل نموذج الموضوع والإستقراء، الى إعتماد السؤال، كطريق واحدة ووحيدة للإبتعاد بمسألة البحث عن المستويات العليا من التجريد، والإقتراب بها من الواقع المحسوس. وفي الحقيقة، يوجد، داخل نموذج الموضوع والاستقراء، شكل ممارسة آخر غير السؤال، يسمح بتحقيق ذلك. فلمجرد ان تكون العوامل (facteurs)، والمتغيرات (variables)، والمؤشرات (indices)، هي المكوّنات الرئيسية للمعاينة داخل نموذج الموضوع والإستقراء، فيعني ذلك، بالضرورة، ان مسائل البحث الوحيدة التي تصلح، كي تمارس العوامل والمتغيرات والمؤشرات فيها، هي مسائل البحث القريبة من الواقع المحسوس، والبعيدة عن المستويات العليا من التجريد.

الملاحظة الثانية:

في الكتاب الأكاديمي الذي اخترناه، لا تقتصر دعوة الباحثين الى اعتماد شكل السؤال على تحديد مسألة البحث، وإنما تمتد الى محطات اخرى غيرها. ففي المحطة التي تحمل عنوان «الإستكشاف» (l'exploration)، توجه الدعوة الى الباحثين لإعادة صياغة السؤال الأولي في شكل سؤال أولي جديد (une nouvelle question de dćpart)، وفي المحطة التي تحمل عنوان «الإشكالية» (la problématiquc)، توجه الدعوة الى الباحثين لإستبدال السؤال الأولي بالسؤال المركزي (La question centrale de la recherche)، وفي المحطة التي تحمل عنوان «بناء نموذج التحليل» (la construction du modèle d'analyse)، توجه الدعوة الى الباحثين لإعادة صياغة السؤال المركزي للبحث عن طريق الفرضية. فالفرضية، حسب الكتاب، تتجلى كإجابة مؤقتة عن سؤال (une réponse provisoire à une question).

الملاحظة الثالثة:

تعني الدعوة الى الباحثين لإعتماد شكل السؤال في أكثر من محطة من محطات

البحث، أن القضية لا تتعلق بمحطة بعينها، وإنما تتعلق القضية بالسؤال في ذاته، من حيث كونه سؤالاً، وبالوظيفة التي يؤديها السؤال.

مع هذه الملاحظات الثلاث، يفرض السؤال التالي نفسه: ما معنى ان يعتمد نموذج الموضوع والإستقراء، دون غيره من النماذج، شكل الممارسة المتمثل في السؤال؟ وفي إجابتنا عن السؤال، نقدم الافكار الثلاث التالية:

الفكرة الأولى:

يقدم نموذج الموضوع والإستقراء تصوره الخاص للسؤال على الوجه التالي:

- السؤال حيادي على الدوام، فالسؤال يطلب المعرفة، والسؤال لا يعرف، والسؤال يقع عند درجة الصفر، من دون أفكار مسبقة، والسؤال وعاء فارغ، والسؤال لوح أبيض.

- يسأل السؤال عن قضية موجودة كما هي فعلاً، ويطلب تقديمها كما هي فعلاً، ولو لم تكن القضية التي يسأل السؤال عنها موجودة كما هي فعلاً لما كان السؤال سؤالاً، ولكان تحول الى إجابة، ولكانت علامة الإستفهام المتضمنة فيه قد زالت واختفت.

الفكرة الثانية:

يعرف نموذج الموضوع والإستقراء تناقضاً لافتاً، فقد حسمت الأمور في علوم الطبيعة والإنسان لمصلحة الفكرة، المتمثلة في تحديد مسألة البحث والإشكالية والفرضية، كمرحلة اولى يبدأ البحث العلمي بها، وكل بحث علمي يبدأ بها. وفي المقابل، يقوم نموذج الموضوع والإستقراء على نظرة ترى ان المعرفة الحسية، والملاحظة، هي الأساس، وتأتي اولاً في البحث العلمي، وان المعرفة العقلية والحدسية والمنطقية تالية على المشاهدة الحسية.

الفكرة الثالثة:

مع إجتماع هاتين الفكرتين، أي حيادية السؤال المفترضة، من جهة، والتناقض اللافت الذي يعرفه نموذج الموضوع والإستقراء، من جهة ثانية، نفهم، ونتفهم، اللجوء الى شكل السؤال، وان تُقَدّم الفكرة التي يبدأ البحث العلمي بها، اي تحديد

مسألة البحث والمسألية والفرضية، على انها سؤال او تساؤل. فبما ان السؤال حيادي على الدوام، فالفكرة كذلك. وفي هذا الضوء، لمجرد ان ترتدي الفكرة رداء السؤال، لا يعود مهماً البدء بها، ولا يعود البدء بها يلفت الأنظار اليه، فكونها حيادية يعني ان البدء بها لا يمثل خطراً داهماً على نموذج الموضوع والإستقراء، وان البدء بها شكلي وليس فعلياً. وفي النهاية، لا تعود الأنظار موجهة الى التناقض، ولا تعود تراه تناقضاً في الأصل.

وفي النتيجة، ما تعرفنا اليه، في حقل العلم، هو شكل ممارسة المعنى، وما تعرفنا اليه، في حقل الابستمولوجيا الخاص ببلدان العلم في الغرب، هو شكل استخدام المعنى في وجهة تنسجم وتتلاءم وتتكيف وتخدم النموذج الذي تنتمي اشكال الممارسة اليه، وما تعرفنا اليه، في حقل الابستمولوجيا الخاص بالبلدان التي ينتقل العلم اليها من الغرب، هو شكل استخدام المعنى في وجهة تحجب وتغطي التناقض داخل النموذج الذي ينتمي شكل الممارسة اليه.

ثانياً: الإستكشاف أو الإستطلاع
L'exploration

التعرف الى الاستكشاف او الاستطلاع في حقل العلم

• يحمل الفصل الثاني من الكتاب عنوان «الإستكشاف»، وفيه **توجه الدعوة الى الباحثين بإعتماد شكل العمل الإستكشافي (travail exploratoire)** المتمثل في القراءات التحضيرية (les lectures préparatoires)، والمقابلات الإستكشافية (les entretiens exploratoires)، وإجراءات إستكشاف مكملة كالمشاهدة، والإستماع، والإطلاع على شتى انواع الوثائق وتحليل مضمونها.

«بعد صياغة مشروع البحث في سؤال الانطلاق، يتعلق الأمر بالحصول على معلومات معينة حول الموضوع المدروس، وإيجاد افضل الطرق لمعالجته. هذا هو دور العمل الإستكشافي. يتألف هذا العمل من قسمين يجري تنفيذهما في أغلب الأحيان بشكل متواز. من جهة، القيام بالقراءة التحضيرية، ومن جهة أخرى، القيام بالمقابلات الإستكشافية، او اتباع طرق اخرى ملائمة» (ص. 80).

• **يجري التشديد على أهمية العمل الإستكشافي وضرورته.**

«في ختام العمل الإستكشافي يمكن ان يتوصل الباحث الى إعادة صياغة سؤال الانطلاق بطريقة تأخذ في الحسبان نتائج عمله الإستكشافي» (ص. 80).

«بدون شك قد تجري تعديلاً لسؤال الانطلاق في نهاية عملك الإستكشافي، وستحاول ان تصوغه بطريقة أذكى» (ص. 44).

«بعرضنا للعمل الإستكشافي، نعرض طرقاً مصممة كي تساعد الباحث على إعتماد مقاربة نفاذة (Pénétrante) لموضوع الدراسة» (ص. 41).

«المقصود بالقراءات التحضيرية هو تجاوز الفهم القائم، الذي يعيد إنتاج الوضع كما هو، من دون تقدم، الى إبراز معانٍ جديدة للظواهر المدروسة تكون جلية ونفاذة اكثر من سابقاتها» (ص. 41).

• يجري الكلام على شروط لابد من توفرها في القراءات التحضيرية، من حيث إختيار القراءات، وتنظيمها، وكيفية القراءة.

«ننتقي بعناية عدداً قليلاً من القراءات، وننظم عملنا بحيث نستخلص من هذه القراءات الفائدة القصوى. ونقترح مبادئ ومعايير ينبغي ان تؤخذ: البدء من سؤال الإنطلاق الذي يقينا من الضياع في إختيار القراءات، تجنب البرنامج الكثيف من القراءات والثقيل الوطأة، التفتيش عن وثائق تتضمن عناصر للتحليل والتفسير، الحرص على جمع النصوص التي تقدم مقاربات متنوعة للظاهرة المدروسة، تأمين فترات مكرسة للتفكير الشخصي وتبادل الرأي مع زملاء او اصحاب خبرة، القراءة على دفعات متتالية وليس مرة واحدة، طلب نصيحة الإختصاصيين، اللجوء الى المجلات المتخصصة، إعتماد شبكة للقراءة (grille de lecture)، كتابة ملخص عن مضمون القراءة» (ص. 50).

• يجري الكلام على شروط لا بد من توفرها في المقابلات الإستكشافية، من حيث تحديد هوية من تجري المقابلة معهم، ومقومات المقابلات، وكيفية إجرائها، و كيفية إستثمارها، وإستغلال نتائجها.

«ينبغي ان تحترم المقابلات الإستكشافية جملة من الشروط: إجراء المقابلات إما مع المدربين والباحثين المتخصصين والخبراء في مجال البحث الذي يعنى به سؤال الإنطلاق، وإما مع شهود مميزين الملمين إلماماً جيداً بالمسألة بحكم موقعهم او فعلهم، وإما مع أفراد الجمهور المعني مباشرة بالدراسة، عند إجراء المقابلة الحرص على طرح اقل عدد ممكن من الأسئلة، الحرص من قبل الباحث على صياغة تدخلاته بطريقة منفتحة والإمتناع عن طرح نفسه في مضمون المقابلة، إجراء المقابلة في بيئة وسياق ملائمين، تسجيل المقابلات» (ص. 77).

• يجري الكلام على شروط لا بد من توفرها في الطرق الإستكشافية المكملة.

«ينبغي ان تُحترَم جملة من الشروط: إجالة النظر دون التشبث بمجال واحد، الاستماع الى كل شيء، تدوين كافة الظواهر والاحداث المعاينة، قراءة الملاحظات والمذكرات وإعادة قراءتها. . .» (ص. 80).

هنا ينتهي الفصل الثاني الذي يحمل عنوان «الإستكشاف» (L'exploration) ومع إنتهائه، تفرض الملاحظات الآتية نفسها.

الملاحظة الأولى:

يحل في الكتاب «الإستكشاف» محل ما يسمى في البحث العلمي «التوثيق». وما نلاحظه ان الكتاب لا يحوي اكثر من إشارتين، غير مباشرتين، ومواربتين، لمن في مقدوره الفهم، الى ان المقصود بالإستكشاف هو نفسه المقصود بالتوثيق.

«عندما يبدأ احد الباحثين بعمل من الأعمال هناك إحتمال ضئيل الا يكون الموضوع قد جرى تناوله سابقاً من قبل باحث آخر. إذن من الطبيعي ان يأخذ الباحث علماً بالأعمال السابقة التي تناولت موضوعات مشابهة وان يفصح عن أوجه التقارب والتمايز بين عمله الخاص وهذه الأعمال» (ص. 43).

«تستخدم القراءات الإستكشافية للإستعلام من الأبحاث المعمولة سابقاً حول الموضوع» (ص. 80).

وهكذا، مع إستبدال «التوثيق» «بالإستكشاف»، يُستبدل المعنى بشكل ممارسة المعنى.

الملاحظة الثانية:

بعد أن يقدم شكل ممارسة المعنى، أي الإستكشاف، على انه المعنى، أي التوثيق، يقدم العمل الإستكشافي على انه شكل الممارسة الوحيد الممكن.

«المقابلة الإستكشافية تقنية نفيسة على نحو مدهش une technique étonnament précieuse» (ص. 64).

«كلما داهمنا الوقت وقفزنا فوق هذه المحطة عضضنا اصابعنا ندامة» (ص. 64).

«يضاف الى ذلك انها، وهذا ليس أقل جاذب فيها، تشكل في نظرنا أكثر المراحل متعة في البحث une des phases les plus agréables d'une recherche» (ص. 64).

«إنها مرحلة مثيرة للإهتمام ومفيدة، ولكن كم هي خطيرة إذا إنخرط فيها الباحث المبتدىء إنخراط عدم العارف» (ص. 64).

الملاحظة الثالثة:

عندما يقرأ المفكر، او العالم، او الأستاذ، او الطالب، او الباحث، عندنا في هذا الكتاب الأكاديمي، المنتقل الينا من الغرب، وفي غيره من الكتب التي تقول قوله، لا يرى سوى الإستكشاف أو الإستطلاع. وبما انه لا يعرف المعنى المتضمن في التوثيق، يقع أسيراً لشكل ممارسة المعنى، فيقول ان التوثيق هو الإستكشاف أو الإستطلاع. ومع هذا القول، يكون يقدم شكل ممارسة المعنى، ولا يكون يقدم المعنى نفسه، فيبقى هذا المعنى يمثل عنده لغزاً مستعصياً على الفهم، ويثير الحيرة على الدوام، فإذا طرحنا عليه السؤال: ما معنى التوثيق في البحث الإجتماعي؟ هل التوثيق هو بالضرورة إستكشاف وإستطلاع؟ ما معنى ان يكون التوثيق في شكل إستكشاف وإستطلاع؟ الا توجد اشكال ممارسة أخرى غيره؟ تقدم لنا إجابات غامضة ومرتبكة.

التعرف الى الاستكشاف في حقل الإبستمولوجيا الخاص ببلدان العلم في الغرب

يبدأ التعرف الى الإستكشاف أو الإستطلاع، في حقل الإبستمولوجيا الخاص ببلدان العلم في الغرب، بالملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى:

يؤدي الإطلاع على أبحاث العلم، المتعددة والمتنوعة والمختلفة، الى القناعة الأكيدة بأن شكل الإستكشاف لا يمثل الشكل الوحيد الممكن في التوثيق، وانما توجد اشكال غيره.

الملاحظة الثانية:

يؤدي الإطلاع على أبحاث العلم، المتنوعة والمتعددة والمختلفة، والمقارنة بينها، الى القناعة الأكيدة بأن اعتماد شكل الإستكشاف، في التوثيق، يقتصر على الابحاث العلمية التي تتبنى نموذج الموضوع والإستقراء دون غيره من نماذج البحث العلمي.

الملاحظة الثالثة:

يؤدي الإطلاع على كتب العلم الأكاديمية، والمقارنة بينها، الى القناعة الأكيدة

بأن الكتاب الأكاديمي الفرنكوفوني الذي وقع إختيارنا عليه يمثل نموذج الموضوع والإستقراء في التعرف الى التوثيق والتعريف به.

مع هذه الملاحظات الثلاث، يفرض السؤال التالي نفسه: ما معنى ان يعتمد نموذج الموضوع والإستقراء، دون غيره من النماذج، شكل الممارسة المتمثل في الإستكشاف والإستطلاع؟ وفي إجابتنا عن السؤال، نقدم الفكرتين التاليتين:

الفكرة الأولى:

ما المعنى في التوثيق؟ لماذا أنتج التوثيق كمحطة ينبغي ان يتوقف الباحث عندها؟ في الحقيقة، عندما يختار الباحث موضوعاً معيناً يفترض ان يكون عنده الحد الأدنى من المعرفة السابقة، والتراكم المعرفي السابق، والتوثيق المعرفي السابق، الذي يتيح له اختيار عنوان بحث، ومسألة بحث. وإذا لم يكن يملك هذا الحد الأدنى لا يكون في إستطاعته إختيار عنوان البحث، او مسألة بحث، ولا يكون الباحث باحثاً.

في هذا السياق، يصل الباحث الى التوثيق بعد مروره بمحطة اولى تتعلق بتحديد مسألة البحث وتعيينها (ماذا ندرس؟). وعند هذه النقطة يبدأ التوثيق كمحطة يحاول الباحث عن طريقها تقديم إجابة وافية عن السؤال التالي: هل يوجد مبرر علمي لدراسة تضاف الى غيرها من الدراسات حول المسألة التي تم إختيارها؟ ويمكن لهذه الإجابة ان تذهب في إتجاهين متعارضين. فإما ان يؤدي الإطلاع على ما هو موجود وقائم من أبحاث ودراسات الى إيجاد هذا المبرر العلمي وإعلانه، وإما ان يؤدي الإطلاع على ما هو موجود وقائم من أبحاث ودراسات الى عدم إيجاد هذا المبرر العلمي، والتخلي عن المسألة وإستبدالها بمسألة اخرى، او توجه الباحث بإتجاه اوجه اخرى في المسألة الأصلية.

وبالنتيجة، اذا كان السؤال: لماذا تم إنتاج التوثيق كمحطة؟ فإن الإجابة تكون: التفتيش عن المبررات العلمية لدراسة حول هذه المسألة تضاف الى غيرها من الدراسات السابقة. وكي نتأكد من وجود هذا المبرر العلمي نلقي نظرة على الدراسات المنجزة حول الموضوع الذي وقع إختيارنا عليه، نرى ابحاثاً اخرى، نرى وجهات نظر مختلفة في طرح الموضوع ومعالجته. . .الخ.

الفكرة الثانية:

ما نسميه التوثيق، يسميه الكتاب «الإستكشاف»، والفرق بين التسميتين هو الفرق نفسه بين المعنى وبين إستخدام المعنى. كيف؟ ولماذا؟

يشير المنحى والمنطق في تسمية «التوثيق» الى التالي: أنجز إختيار مسألة البحث وأنجز تحديدها وتعيينها، وأنجزت المسألية. وفي هذه الحالة، يأخذ التوثيق على عاتقه مهمة التقييم العلمي لما انجز، من خلال الإطلاع على الأبحاث والدراسات والمعطيات المتوفرة، وتقديم المبرر العلمي لإجراء بحث إضافي حول مسألة البحث نفسها.

واما المنحى والمنطق في تسمية «الإستكشاف» فيشير الى التالي: لم ينجز اختيار المسألة وتحديدها وتعيينها بالكامل بعد، ولم تنجز الفكرة التي ينطلق البحث منها نهائياً بعد، وتبقى هذه المسألة في وضع مؤقت، وهي تنتظر «الإستكشاف والإستطلاع» لكي تتحول من مسألة مؤقتة الى مسألة دائمة جديرة بأن تكون مسألة بحث.

وتتعدد المؤشرات في الكتاب التي تحمل الدليل على ما نقوله:

«القراءات تساعد على تحديد العناصر المعرفية المتعلقة بالسؤال الأولي او سؤال الإنطلاق، والمقابلات تسهم في اكتشاف الجوانب التي ينبغي اخذها في الإعتبار» (ص. 63).

«للمقابلات الإستكشافية وظيفة رئيسة هي تبيان جوانب من الظاهرة المدروسة ما كان للباحث ان يفكر فيها من تلقاء نفسه» (ص. 63).

«المقابلات الإستكشافية تستخدم لإيجاد مسالك فكرية، وأفكار وفرضيات عمل لا للتحقق من فرضيات موضوعة، وان نكتشف كيفيات جديدة في طرح المسألة لا ان نختبر صلاحية مخططاتنا الخاصة» (ص. 63).

«مرحلة الإستكشاف، انها مرحلة الأفكار التي تنبثق Celle de la decouverte des idées qui jaillissent» (ص. 64).

«أما اولئك الذين ما زال سؤال الانطلاق عندهم حائراً فإن هذا النمط من المقابلات الإستكشافية يمكن ان يساعدهم على توضيح السؤال» (ص. 64).

«المقابلات الإستكشافية تساعد الباحث على توسيع أفقه وطرح المسألة بطريقة ذكية» (ص. 74).

«في المرحلة الإستكشافية، يؤدي تحليل المضمون وظيفته الكشفية، اي وظيفة استكشاف الافكار التي تتبلور فيما بعد بشكل ملموس في الفرضيات» (ص. 75).

«إن الإجتماعات التي يعقدها مع هؤلاء، عدا فائدتها القصوى في جعله يأخذ مسافة من عمله الخاص، فإنها يمكن ان تكون مصادر لإنبثاق أفكار لن يكون بمفرده قادراً على توليدها» (ص. 80).

من خلال هذه المؤشرات، بدل ان تكون مسألة البحث والمسألية، والمعاني المتضمنة في المسألة، وفي المسألية، خاضعة بواسطة التوثيق للحكم عليها وتقييمها بأنها معانٍ جديدة، يصبح الإستكشاف هو السبيل لإكتشاف المعاني الجديدة. نحن إذن في حضور المنحى والمنطق العائد الى نموذج الموضوع والإستقراء: نصل الى الفكرة ولا ننطلق منها.

التعرف الى الاستكشاف او الاستطلاع في حقل الإبستمولوجيا الخاص بالبلدان التي ينتقل العلم اليها من الغرب

يبدأ التعرف الى الإستكشاف، في حقل الإبستمولوجيا الخاص بالبلدان التي ينتقل العلم اليها من الغرب، بالملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى:

في الكتاب الأكاديمي الذي اخترناه، لا يقتصر المنحى والمنطق المتضمن في «الإستكشاف» على المحطة المسماة بهذه التسمية، وإنما يمتد الى محطات اخرى غيرها. وما حصل عند الإنتقال من المحطة الأولى الى المحطة الثانية، اي من سؤال الإنطلاق الى الإستكشاف، يحصل مرة ثانية عند الإنتقال من المحطة الثانية الى المحطة الثالثة، اي من الإستكشاف الى الإشكالية، ثم يحصل مرة ثالثة، عند الإنتقال من المحطة الثالثة الى المحطة الرابعة، اي من الإشكالية الى بناء نموذج التحليل. وما يحصل عند الإنتقال من محطة الى محطة اخرى هو التالي: لم ينجز إختيار مسألة البحث وتحديدها وتعيينها بالكامل بعد، ولم تنجز الفكرة التي ينطلق

البحث منها نهائياً بعد، وتبقى هذه الفكرة في وضع مؤقت، وهي تنتظر المحطة التالية، لكي تتحول من فكرة مؤقتة الى فكرة جديرة بأن تكون فكرة بحث.

وعلى هذا، ما وجدناه عند الإنتقال من «سؤال الإنطلاق» الى «الإستكشاف»، نجده مرة ثانية عند الإنتقال من «الإستكشاف» الى «الإشكالية»:

«إن الإفصاح عن الإشكالية هو كذلك مناسبة لإعادة صياغة السؤال الأولي. إن الإفصاح عن الإشكالية يتيح إعادة صياغة السؤال الذي انطلق منه البحث، ووعي حدود المطامح الاولى، لوجود خطأ شائع ولا واعٍ يقع فيه الباحثون وهو انهم يبالغون في مطامحهم. إذن يشكل تحديد هذه المَطامح الوظيفة الاولى لإعادة صياغة السؤال الأولي، ويجب ان يتناول هذا التحديد تحديد مسألة البحث» (ص. 99).

وكما يمكن لأي كان ان يرى ويشهد، بالرغم من كل الكلام السابق على الإستكشاف ودوره ووظيفته في تحويل الفكرة التي ينطلق البحث منها من فكرة مؤقتة الى فكرة دائمة، بقيت هذه الفكرة مؤقتة في إنتظار الإشكالية كي تحولها الى فكرة دائمة.

ويتكرر المشهد من جديد عند الإنتقال من «الإشكالية» الى «بناء نموذج التحليل»:

«ينبغي ترجمة المنظورات والأفكار الى لغة، والتعبير عنها في أشكال اخرى. وعند بنائنا لنموذج التحليل، من المفيد دوماً، ولمرة أخيرة، إعادة تحديد السؤال المركزي للبحث» (ص. 119).

كذلك، يتكرر المشهد عند الإنتقال من «بناء نموذج التحليل» الى الفرضية. فما نجده في الكتاب حول الفرضية هو التالي: «الفرضية هي إقتراح مؤقت، الفرضية هي إفتراض مؤقت، الفرضية هي إجابة مؤقتة. وهي تنتظر نزول الباحث الى أرض الواقع المجتمعي كي تتحول من مؤقتة الى دائمة».

الملاحظة الثانية:

يعني تكرار المشهد نفسه، مرات عديدة، ان المسألة لا تتعلق بمحطة بعينها، من محطات البحث الإجتماعي، وانما تتعلق المسألة بلعبة هي لعبة المؤقت والدائم.

مع هاتين الملاحظتين، يفرض السؤال التالي نفسه: ما معنى ان يعتمد نموذج الموضوع والإستقراء، دون غيره من النماذج، شكل الممارسة المتمثل في المؤقت والدائم؟ وفي إجابتنا عن السؤال، نقدم الفكرتين التاليتين:

الفكرة الاولى:

يعرف نموذج الموضوع والإستقراء تناقضاً لافتاً، فقد حسمت الأمور في علوم الطبيعة والإنسان لمصلحة الفكرة، المتمثلة في تحديد مسألة البحث والإشكالية والفرضية، كمرحلة اولى يبدأ البحث العلمي بها، وكل بحث علمي يبدأ بها. وفي المقابل، يقوم نموذج الموضوع والإستقراء على نظرة ترى ان المعرفة الحسية، والملاحظة، هي الأساس، وتأتي اولاً في البحث العلمي، وان المعرفة العقلية والحدسية والمنطقية تالية على المشاهدة الحسية.

الفكرة الثانية:

يلجأ نموذج الموضوع والإستقراء الى لعبة المؤقت والدائم، فمع هذه اللعبة، تقدم الفكرة على انها مؤقتة. ولمجرد ان ترتدي الفكرة رداء المؤقت، لا يعود مهماً البدء بها، ولا يعود البدء بها يلفت الانظار اليه، فكونها مؤقتة يعني ان البدء بها لا يمثل خطراً داهماً على نموذج الموضوع والاستقراء، وان البدء بها شكلي وليس فعلياً. وفي النهاية لا تعود الانظار موجهة الى التناقض، ولا تعود تراه تناقضاً في الاصل.

وفي النتيجة، ما تعرفنا اليه في حقل العلم، هو شكل ممارسة المعنى، وما تعرفنا اليه، في حقل الابستمولوجيا الخاص ببلدان العلم في الغرب، هو شكل استخدام المعنى في وجهة تنسجم وتتلاءم وتتكيف وتخدم النموذج الذي تنتمي اشكال الممارسة اليه. وما تعرفنا اليه، في حقل الابستمولوجيا الخاص بالبلدان التي ينتقل العلم اليها من الغرب هو شكل استخدام المعنى في وجهة تحجب وتغطي التناقض داخل النموذج الذي ينتمي شكل الممارسة اليه.

القسم الثاني

التعرّف إلى البحث العلمي من الداخل

نقدم في هذا القسم التعرف الى البحث العلمي من الداخل، بعد أن قدمنا في القسم الأول التعرف الى البحث العلمي من الخارج. فكيف يحصل التعرف الى البحث العلمي من الداخل؟ إنه يحصل عن طريق التعرف الى تركيبه، وتدرج المراحل والمحطات فيه. وهنا، تُطرح مسألة المقدمة في البحث العلمي، فهل تمثل المقدمة جزءاً لا يتجزأ من كل بحث علمي؟ ام ان غيابها عن البحث العلمي ممكن؟ وعلى هذا يتألف القسم الثاني من ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تركيب البحث العلمي.

الفصل الثاني: المراحل والمحطات في البحث العلمي.

الفصل الثالث: المقدمة في البحث العلمي.

الفصل الأول

تركيب البحث العلمي

نبدأ بالتمييز بين شرح الفكرة وبين تبريرها، فما يعنيه شرح الفكرة، إستخدام التحليل فيها، والتعريف بأجزائها، ومكوّناتها. وما يعنيه تبرير الفكرة، التحقق منها وإثبات جدارتها.

وينتج عن التمييز بين شرح الفكرة، وبين تبريرها، التمييز، في البحث العلمي، بين مرحلتين، تتمثل الاولى منهما بالفكرة، وتتمثل الثانية بالمعاينة (l'observation). فما ترسمه الفكرة هو الشرح، وما ترسمه المعاينة هو التبرير واثبات الجدارة. ولا يوجد، في اي بحث علمي، سوى هاتين المرحلتين. فإما الفكرة، اي الشرح والتعريف بالأجزاء والمكوّنات، وإما المعاينة، اي التبرير والتحقق واثبات الجدارة. وعلى هذا، يقع تركيب البحث العلمي في حقل من الفهم ترسم العلاقة بين الفكرة وبين معاينة الفكرة تدرج المراحل والمحطات فيه. فما هي هذه العلاقة؟ كيف كانت في تاريخ العلم؟ كيف كان تركيب البحث العلمي في الماضي؟ ما هو تركيب البحث العلمي في الحاضر؟ ما هي المرحلة التي يبدأ البحث العلمي منها؟ ما هي المرحلة التي ينتهي بها؟ ما هي المحطات في كل مرحلة؟ في الحقيقة، تختلف الإجابة عن هذه الأسئلة، بين علوم الطبيعة، وبين العلوم الاجتماعية.

اولاً: تركيب البحث العلمي في علوم الطبيعة

لم يكن تاريخ علوم الطبيعة رتيباً او مملاً، بل كان تاريخاً مضطرباً، تغير فيه تركيب البحث العلمي بين مشهد وآخر.

المشهد الأول:

يبدأ المشهد مع الفيلسوف الانجليزي فرنسيس بيكون F.Bacon، في كتابه «الأورجانون الجديد»، وينتهي مع الفيلسوف الإنجليزي جون ستيوارت مل J.S.Mill، في كتابه «نسق المنطق». وبين الإثنين، توماس هوبز T.Hobbes، واسحق نيوتن I.Newton، وجون لوك J.Locke، والأسقف جورج بركلي G.Berkeley، وديفيد هيوم D.Hume، وأقطاب حركة التنوير الفرنسي من الموسوعيين ودعاة التفكير العلمي الطبيعي، من امثال جوليان دي لامتري J.Lamattri، في كتابه «الآلة الانسانية»، وديدرو Diderot، والطبيب الفرنسي بيير كابانيس P.Cabanis، وهولباخ P.Holbach. . . الخ. وما يجمع بين هؤلاء الفلاسفة والعلماء هو الركائز والأسس المعرفية التالية:

- العقل يولد صفحة بيضاء ثم تخطها المعطيات الحسية والتجربة الحسية.
- الشيء (la chose) هو الصفات او الصور الحسية التي تبدو في أذهاننا عن طريق الحواس. كل شيء يُدرك داخل الذهن كمحسوسات جزئية. إذن جميع معارفنا جزئية، والكليات هي مجرد اسماء تنطبق على تجمعات لجزئيات عدة.
- الأساس هو الانطباعات الحسية وإرتباطاتها. الإنطباع هو الخبرة الفورية التي يمر بها الفرد حين يدرك شيئاً بحواسه. وعن طريق ما تخلفه الإنطباعات من صور ذهنية وذكريات تنبثق الأفكار.
- تتكون وقائع العلم بأن تطبع الانطباعات الحسية آثاراً على الدماغ، ندعوها بالذاكرة، ثم يؤدي اتحاد الانطباعات الحسية المباشرة مع الانطباعات المختزنة المرتبطة بها الى تكوين الأفكار. ومن هذه الانطباعات، وعن طريق الترابط العقلي والميكانيكي، نصوغ التصورات والمفاهيم، ونستخلص الإستدلالات

والإستنتاجات، ولا يمثل القانون العلمي اكثر من اختزال عقلي يحل محل الوصف المسهب للعلاقات القائمة بين الانطباعات الحسية.

• المادة هي الأصل والأساس، وستوجد كما هي، حتى ولو لم يكن ثمة أي عقل يدركها ويحكم بوجودها او عدمه. المادة إذن سابقة على الفكر، والفكر ذاته ظاهرة لاحقة على المادة، ويرتد الى عمليات فيزيائية ميكانيكية او فيزيولوجية تجري في قطعة معينة ومتميزة من المادة اسمها الدماغ. المادة هي الواقع الاول والفكر هو الواقع الثاني.

• أولوية الوقائع اي اولوية المعطيات الحسية البسيطة غير المعقدة التي جرى تسجيلها بشهادة الحس. إن تصنيف الوقائع وتشكيل أحكام عامة تتناول اساس ذلك التصنيف يختزل غاية العلم الحديث. ووظيفة العلم إنما تقوم في الحقيقة على تصنيف الوقائع وتمييز انساقها. وأما التساؤل حول مدى صدق المعطيات الأولية فعديم الجدوى، وكذلك التحقق من الشهادات التي تقدمها الحواس، فلا شيء يدخل الذهن إلا عن طريق الحواس، ومع ان الحواس قد تخطئ، ومع اننا قد نقع احياناً ضحية الوهم والخداع، فإن شهادة الحس، إذا احسن الباحث التقاطها في بساطتها الأولية، تبقى مع ذلك اساس كل معرفة علمية حقيقية.

• كل مكوّنات الذهن ومحتوياته مجرد تعميمات إستقرائية، وحتى قوانين الرياضيات من نوع (4=2+2)، وقوانين الفكر من نوع (أ هو أ)، ليست إلا تعميمات إستقرائية، لكثرة ما لاحظته حواسنا من أن إقتران (2 و 2) ينتج عنه دائماً (4)، ومن أن (أ هي دائماً أ).

• شرح فكرة ما، وتبريرها، والتحقق منها، يمثلان فعلاً ذهنياً واحداً. ومعنى ذلك اندماجاً ودمجاً بين مسألتين، تعنى الاولى منهما بالمحتوى النظري للفكرة، وهي مسألة تتعلق بمضمون الفكرة والعلل والعوامل التي انتجتها، وتعنى المسألة الثانية بتبرير الفكرة، والتحقق التجريبي منها، وهي مسألة إختبارية تتعلق بصدق او كذب المحتوى النظري للفكرة.

• أهم ما في تركيب البحث العلمي ان المرحلة الاولى فيه هي المعاينة او الملاحظة. فلا بد من أن يبدأ الباحث بمعاينة أمثلة عديدة للظاهرة موضوع البحث

معاينة دقيقة، مقصودة، منتقاة، هادفة، مرتبة، متواترة، تتصف بالنزاهة الموضوعية والدقة التي توجب إستخدام الأجهزة المعملية الى اقصى حد وصولاً للتكميم الدقيق. وبعد المعاينة يأتي دور الفكرة.

وفي النتيجة، ساد في المشهد الأول الإجماع والتوافق والإتفاق بين الباحثين حول تركيب للبحث العلمي يبدأ بالمعاينة، وينتقل منها الى الفكرة.

«ترسخ الإتجاه نحو إعتبار النظرية العلمية مجرد تعميمات إستقرائية، خصوصاً ان هذا ملائم تماماً للفيزياء الكلاسيكية، وهي تتعامل مع عالم فيزيائي كل شيء فيه قابل للملاحظة الحسية، فما أيسر ان نلاحظ ثم نعمم. لذا ساد في المرحلة الاولى من فلسفة العلم هذا الإتجاه التبريري اللاتاريخي، والمفرط في الإرتكاز على الإستقراء بصورته التقليدية التي تصر على البدء بالملاحظة. وحين اتى العام 1850، كان هذا الإتجاه مصاغاً جيداً بفضل جون ستيوارت مل وكتابه ''نسق المنطق''، وسار خلف مل جمع غفير من فلاسفة العلم»[1].

المشهد الثاني:

في هذا المشهد، إنفرط إجماع العلماء، وتشكل إتجاه يدعو الى الفكرة على انها الخطوة الاولى في كل بحث علمي، وتليها المعاينة، ومن الاعلام في هذا الاتجاه، الفيلسوف الانجليزي وليم هيوول W.Whewell، وكلود برنار C.Bernard، في كتابه «مدخل الى دراسة الطب التجريبي»، وعالم الطبيعة الفرنسي فرانسوا هوبر F.Hubert، وبرتراند رسل B.Russell، وألبير آنيشتين، وغاستون باشلار، وبول فيبر آنبد، وكارل بوبر، وستيفن هوكنج. . .الخ. وما يجمع بين هؤلاء الفلاسفة والعلماء هو الركائز والأسس المعرفية التالية:

● التشديد على أهمية الفكرة، فالفكرة أسبق من المعاينة في البحث العلمي، ومنها ننتقل الى التجريب، ونصمم التجربة على اساسها، كي نختبرها. الفكرة اسبق من التجريب وايضاً اهم منه، ولا يوجد فكرة علمية واحدة طرحت على اساس من

(1) د. يمنى طريف الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين، سلسلة علم المعرفة، الكويت عدد 264، عام 2000، ص. (137).

المعاينة فحسب، فالفكرة هي التي تأتي دائماً اولاً. والواقع انه لم يتوصل احد من العلماء الى إنجازاته عن طريق البدء بالمعاينة، بل جميعهم يبدأ بفكرة يستنبط نتائجها ثم يقوم باختبارها تجريبياً.

• التشديد على إستحالة البدء بالمعاينة الخالصة.

«وقد مثل كارل بوبر على هذه الإستحالة بأقصوصة عن رجل كرّس حياته للعلم فأخذ يسجل كل ما استطاع ان يلاحظه، ثم أوصى أن تورث هذه المجموعة من الملاحظات التي لا تساوي شيئاً الى الجمعية الملكية للعلوم في انجلترا لكي تستعمل كدليل إستقرائي! وهي طبعاً لن تفيد العلم في شيء ولن تفضي الى شيء. وقد حاول بوبر ان يؤكد هذا اكثر، فبدأ إحدى محاضراته في فيينا بأن قال لطلاب الفيزياء ''أمسك بالقلم والورقة، لاحظ بعناية ودقة، سجل ما تلاحظه''. بالطبع تساءل الطلاب عما يريدهم بوبر ان يلاحظوه. وهنا اوضح لهم ان الملاحظة فحسب لا تعني شيئاً، العالم لا يلاحظ فحسب، الملاحظة دائماً منتقاة، توجهها مشكلة مختارة من موضوع ما، وإهتمام معين ووجهة من النظر نريد من الملاحظة ان تختبرها. المشكلة هي ما يبدأ به العالم وليس الملاحظة الخالصة كما يدعى الاستقرائيون. فماذا عساه ان يلاحظ ويسجل؟ إن العالم يحتاج مسبقاً الى نظرية يلاحظ على اساسها. فهو يبدأ من الحصيلة المعرفية السابقة لتحدد له المشكلة وتعينه على فهمها، فيقدح عبقريته العلمية ليتوصل الى الفرض الذي يستطيع من خلاله حلها. هنا فقط يلجأ الى الملاحظة ليختبر فرضيته تجريبياً عن طريق النتائج المستنبطة. تلك هي الصورة العامة لمسار البحث العلمي». [1]

• الدعوة الى تركيب للبحث العلمي يبدأ بفكرة عامة لا تشتق من الخبرة ولا تخضع هي ذاتها للتحقق التجريبي المباشر، فيلجأ الباحث الى الإستنباط كي يستنبط منطقياً ورياضياً النتائج الجزئية التي تلزم عنها، وهنا يأتي دور التجريب و دور المعاينة، فيقابل الباحث بين النتائج المستنبطة من الفكرة وبين وقائع التجريب، فإن اتفقت معها جرى التسليم مؤقتاً بالفكرة، وإن لم تتفق معها يكون تعديل الفكرة او الإستغناء عنها والبحث عن غيرها.

---

(1) المرجع نفسه، ص. 170.

وفي النتيجة انتقلنا من المشهد الاول الى المشهد الثاني حيث تحول تركيب البحث العلمي الى إشكالية رئيسية.

«والسؤال هو: ايهما اسبق في البحث العلمي الملاحظة او الفكرة؟... هكذا قدمت فلسفة العلم نظريتين متقابلتين ومتعاقبتين، الاولى تبدأ بالملاحظة، والثانية تبدأ بالفكرة. فكان نيوتن هو الممثل الرسمي للنظرية الاولى، وكلود برنارد هو الممثل الرسمي للنظرية الثانية»[1].

المشهد الثالث:

في القرن العشرين، تغير المشهد كلياً وفرض تركيب البحث العلمي الذي يبدأ بالفكرة نفسه. وكل الابحاث العلمية في الوقت الحاضر تبدأ بالفكرة. فمع ثورة الفيزياء الكبرى، ونظرية النسبية، انتقل البحث العلمي الى مرحلة جديدة من العلاقة بين الفكرة وبين المعاينة، فقد أصبح العالم الطبيعي يتعامل مع كيانات غير قابلة للمعاينة اصلاً، فلا يمكن رصد الجسيمات الذرية، يمكن فقط رصد آثارها على الأجهزة العلمية، مما يعني ان التجريب يشترط قبلاً فكرة نصمم التجربة والآثار المتوقعة عنها على اساسها.

«مع فيرنر هيزنبرغ W.Heisenberg (1901-1976)، حدث التطور الأبرز للكوانتم (quantum)، (الوحدة الأولية للضوء والطاقة، وهو يقابل الذرة بوصفها الوحدة الأولية للمادة). وذلك حين وضع مبدأه الشهير المعروف بإسم مبدأ اللاتعين. وهذا المبدأ بصورته العامة يأخذ في اعتباره إستحالة المعاينة او الملاحظة، وتأثير ادوات القياس او الاجهزة المعملية في الظواهر المرصودة، فينص على إستحالة الملاحظة لموضع الالكترون وسرعته في آن واحد، لأننا إذا اردنا ان نحدد سرعته لا بد من إثارة الاضطراب في موضعه، وإذا اردنا تحديد الموضع لا بد من إثارة الاضطراب في سرعته، ومن ثم فإن دقة تحديد احد الجانبين تكون على حساب الدقة في تحديد الجانب الآخر. وهذا المبدأ ينطبق على جسيمات الذرة لأن التغيير الذي يحدثه الملاحظ وأدوات الملاحظة يجعل من المستحيل

---

(1) المرجع نفسه، ص. 163.

قياس الموضع والسرعة معاً. وهكذا لم يعد من الممكن إغفال اثر ادوات القياس والرصد والتجريب في الظواهر موضوع الدراسة»[1].

ثانيا: تركيب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية

لا يعرف تاريخ العلاقة بين الفكرة وبين المعاينة في العلوم الاجتماعية اكثر من مشهد علمي واحد. فمنذ البدء، حسمت الامور لمصلحة الفكرة كمحطة اولى يبدأ البحث العلمي منها. وكل بحث علمي يبدأ منها. ولا نقاش في العلوم الاجتماعية حول مبرر البدء بها. وحتى الابحاث التجريبية، التي ترى بأن المقياس الاول والأخير في الحكم على المعرفة هو المشاهدة الحسية، لا ترسم اي علامة إستفهام حول ضرورة الفكرة كمحطة اولى في كل بحث علمي. فلماذا تبدو العلاقة بين الفكرة وبين المعاينة اسهل بكثير، في العلوم الاجتماعية، منها في العلوم الطبيعية؟ ولماذا فرضت معادلة «من الفكرة الى المعاينة» نفسها في العلوم الاجتماعية بأسهل مما فرضت نفسها في العلوم الطبيعية؟ في الحقيقة، تتصف معاينة الواقع المجتمعي الملموس بعدد من الصفات بينها الآتي:

- يصعب عليها الإحاطة بموضوع يوجد في شكل تتالٍ زمني، فهو دائم الحدوث وليس موضوعاً حادثاً. أي ان الموضوع ليس نتاجاً وانما سيرورة، وبمجرد توقف السيرورة يختفي النتاج، على عكس نتاج الآلة مثلاً، الذي يبقى بعد زوالها.
- ليست حرة في التعامل مع الموضوع (الإنسان) على انه مادة بحتة وتفكيكه.
- لا تتمتع بسمة الضبط، فمن اولى ميزات الظاهرة الانسانية تداخل العوامل والمتغيرات فيها.
- في تغير مستمر ودائم قبل ان يمضي وقت كافٍ لتحقيق نتائجها. وأثناء الملاحظة ذاتها، تتغير الظواهر الانسانية وتتخذ اتجاهاً مغايراً لوجهتها الاولى.
- يؤدي إدخال عامل معين الى تعديل في العوامل الأخرى. وفي هذه الحالة،

(1) المرجع نفسه - ص. (193)

سيقع تكرار الملاحظة على عوامل لم تعد في اوضاعها الأصلية عند كل محاولة من محاولات التكرار.

- لا يمكن الركون اليها كمعيار حاسم في المعرفة العلمية.
- لا يمكن ان تتحول الى جامع مشترك يتفق جميع العلماء حولها.

وهكذا، بما ان طبيعة الموضوع المجتمعي لا تتلاءم مع المعاينة المضبوطة، او على الأقل صعوبة المعاينة، غابت منذ البدء معادلة «من المعاينة الى الفكرة» عن البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، وحلت محلها معادلة «من الفكرة الى المعاينة». وعلى هذا الاساس، يطلب من الباحث على الدوام ان يبدأ بحثه بالاعلان عن فكرته التي ينطلق منها. ففي هذا الاعلان توجد المعادلة التي نشير اليها، والكل في العلوم الاجتماعية يمارس هذه المعادلة ولا يمارس غيرها.

وفي النتيجة، ترتسم الصورة الذهنية لتركيب البحث العلمي في العلوم الطبيعية، وفي العلوم الإنسانية، والعلوم الإجتماعية، وأي علم من العلوم:



الفصل الثاني

المراحل والمحطات في البحث العلمي

يبدأ كل بحث علمي بالفكرة، كمرحلة اولى، وينتقل منها الى المعاينة، كمرحلة ثانية. فما هي الفكرة؟ ما هي محطاتها؟ وما هي المعاينة؟ ما هي محطاتها؟

أولاً: مرحلة الفكرة ومحطاتها في البحث العلمي

تمثل الفكرة المرحلة الأولى في البحث العلمي وتتضمن هذه المرحلة خمس محطات. وكل محطة منها، تقدم مساهمة خاصة ومتميزة في شرح الفكرة وكشف مكوّناتها.

إختيار الموضوع

يمثل الموضوع في العلم بناءً نظرياً، وهو لا يسبق العلم في الوجود، وليس البداية، لأنه تركيب وصياغة. وكل علم يبني موضوعاته عن طريق فكرة مركزية ينصب الإهتمام النظري عليها، وحقل فهم تمارس الفكرة المركزية داخله. وتحضر هذه الفكرة المركزية، وما يرافقها من فهم، في الموضوعات كافة التي يبنيها العلم، وهي تمثل الجامع المشترك، في علم بعينه، بين الأفكار التي ينطلق منها الباحثون في ابحاثهم، مهما اختلفت، وتنوعت، وتعددت. وعلى هذا، لمجرد ان يختار الباحث موضوعاً، فيعني ذلك ان مُكوّناً هاماً من مُكوّنات الفكرة التي ينطلق الباحث منها، يتمثل في اختياره لفكرة مركزية، داخل حقل فهم، تميز الموضوع الذي وقع الاختيار عليه.

تحديد موضوع البحث (Objet de recherche)

يعني تحديد موضوع البحث رسماً لحدوده، وتمييزاً له عن موضوعات أخرى. واما كيف نرسم الحدود لأي موضوع بحث، فذلك يتم عن طريق كشف مضمونه، وما يحويه. فإذا كشفنا مضمون اي شيء نكون قد حددناه ورسمنا حدوده. وعلى هذا، بما ان الفكرة التي نتكلم عليها هي الفكرة العلمية، وبما ان الفكرة في العلم تساوي وتعادل المفهوم والمفاهيم، فإن تحديد موضوع البحث يعني الكشف عن مكوّن هام من مكونات الفكرة التي ينطلق الباحث منها، يتمثل في عالم البحث النظري من المفاهيم، وأبعاد المفاهيم، والعلاقات والروابط بين المفاهيم وابعادها.

تحديد مسألة البحث (Problème de recherche)

يقدم أي موضوع بحث عالماً نظرياً يحوي عدداً كبيراً جداً من المفاهيم، وابعادها، والعلاقات، والروابط بينها، فهل يبحث الباحث فيها كلها؟ لو فعل ذلك سيضيع، ولن يعرف ماذا سيبحث. وعلى هذا، فإن تحديد مسألة البحث يعني الكشف عن مكوِّن هام من مكوِّنات الفكرة التي ينطلق الباحث منها، يتمثل في المضمون النظري للعالم النظري الضيق من المفاهيم، وابعاد المفاهيم، الذي يجري البحث فيه حصراً.

تحديد المسألية (Problématique)

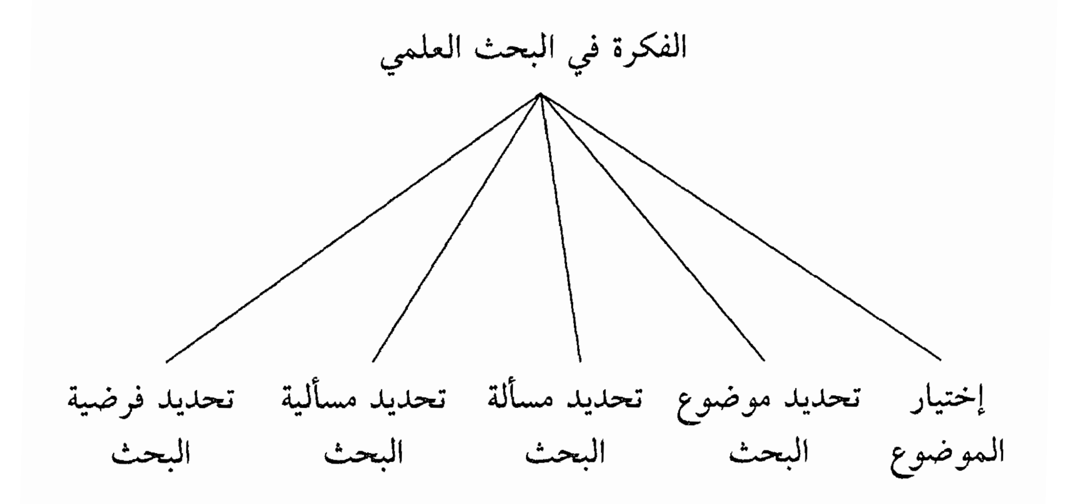
يقدّم تحديد المسألية مكوّناً هاماً من مكوّنات الفكرة التي ينطلق الباحث منها، يتمثل في المنظور النظري للعالم النظري الضيق من المفاهيم، وأبعاد المفاهيم، الذي يجري البحث فيه حصراً.

تحديد الفرضية (Hypothèse)

تقدم الفرضية مكوناً هاماً من مكوّنات الفكرة التي ينطلق الباحث منها، يتمثل في العالم النظري الاجرائي، من المفاهيم الاجرائية وأبعاد المفاهيم الاجرائية والعلاقات والروابط بين المفاهيم الاجرائية وأبعادها، الذي يجري التحقق منه مباشرة في المحسوس.

تلك هي مكوِّنات الفكرة في البحث العلمي، وكل بحث علمي ينطلق منها،

ولا يوجد بحث علمي واحد، في أي علم من العلوم، لا ينطلق من فكرة تتحدد مكوِّناتها، ويتشكل مضمونها عن طريق إختيار الموضوع، وتحديد موضوع البحث، وتحديد مسألة البحث، وتحديد المسألية، وتحديد الفرضية. كما لا يوجد اي بحث علمي، مهما كان، لا يتضمن المحطات الخمس التي نشير اليها.



ولكن، إذا كانت الأبحاث العلمية، في العلوم كافة، تتفق وتتوافق على البدء بالفكرة، وعلى ما تحويه الفكرة من مكوّنات، فأين تختلف؟ وعلى ماذا تختلف؟ وكيف يظهر الإختلاف بينها؟

الإختلاف الأول (في الشكل)

يوجد في البحث العلمي ما نطلق عليه تسمية «سلم الإعلان عن الفكرة»، وكل بحث من الأبحاث العلمية يقع عند درجة من درجات هذا السلم. والإختلاف بين الأبحاث العلمية ناجم عن إختلاف في الدرجة التي يقع عندها البحث في اعلانه عن الفكرة. وما نقصده بالكلام على «سلم الاعلان عن الفكرة»، هو التالي: تتفاوت الأبحاث العلمية في درجة الإعلان عن الفكرة التي يبدأ البحث بها، فمن الأبحاث ما يكتفي الباحث في مقدمة البحث بفقرة واحدة، وعدد قليل من الأسطر، يشير فيها الى الفكرة التي ينطلق منها. ومن الأبحاث ما يخصص الباحث في مقدمة البحث فقرة على حدة لكل محطة من المحطات المتمثلة في إختيار الموضوع،

تحديد الموضوع، تحديد مسألة البحث، تحديد المسألية، تحديد الفرضية. ومن الأبحاث ما يخصص الباحث الفصل الأول بكامله للفكرة، مع محطاتها. ومن الأبحاث ما يخصص الباحث فصلاً خاصاً لكل محطة من المحطات. فما الذي يحدد الإختلاف في درجة الإعلان عن الفكرة؟ انه سلم آخر نطلق عليه تسمية «سلم الجديد في الفكرة»، فكلما كانت الفكرة جديدة، كلما كان الباحث في حاجة الى تخصيص حيز اكبر لشرحها، وبالتالي الإعلان عنها.

وهكذا، بما ان الأفكار الجديدة، في الأبحاث العلمية، قليلة ونادرة على وجه الإجمال، فيقل، بالتالي، عدد الأبحاث التي يخصص الباحثون فيها فصلاً خاصاً، او فصولاً خاصة، للفكرة التي يبدأون منها. وعند هذه النقطة، يقرأ المفكر، او العالم، او الأستاذ، او الطالب عندنا، في كتب العلم والبحث العلمي في الغرب، فلا يرى عناوين بارزة من نوع: إختيار الموضوع، تحديد الموضوع، تحديد مسألة البحث، تحديد المسألية، تحديد الفرضية، فيتوهم وجود أبحاث من دون تحديد موضوع، او من دون مسألية، او من دون مسألة بحث، او من دون فرضية. كما يتوهم ان تلك المحطات تعود الى فئة بعينها من الأبحاث العلمية، فتكون النتيجة ان تبقى مرحلة الفكرة في البحث العلمي، مع محطاتها، غير مفهومة عنده، وتثير الحيرة لديه على الدوام.

الإختلاف الثاني (في المضمون)

إذا كان البدء بالفكرة يمثل الجامع المشترك بين الأبحاث العلمية كافة، واذا كان شرح الفكرة، عن طريق إختيار الموضوع، وتحديد موضوع البحث، وتحديد مسألة البحث، وتحديد المسألية، والفرضية، حاضراً في كل بحث علمي، الا ان ما يختلف بين الأبحاث العلمية هو القواعد المعرفية التي تقوم الفكرة عليها. فمن الابحاث العلمية ما يلح الباحثون في الفكرة التي ينطلقون منها على الشيء الخارجي الذي تقع الحواس عليه، وعلى السمات الخارجية للموضوع، ومن الأبحاث ما يلح الباحثون في الفكرة التي ينطلقون منها على ما تؤلفه التجربة الحية المعاشة، والخبرة الذاتية، والإرادة، والوعي، والبواعث التي لا تنكشف إلا عن طريق المعايشة والتفهم.

ثانياً: مرحلة المعاينة او الملاحظة ومحطاتها في البحث العلمي L'observation

«المعاينة، في معناها الواسع، هي طريق في المعرفة تهدف الى بلوغ عين ذلك المُدرَك أي إرتياده بعينه (بنفسه او بذاته)، والى بلوغ عين الحقيقة حيث الحد الأقصى من الوضوح، والدرجة العليا في اليقين. تلك المعرفة تهدف الى بلوغ عين الشيء المعاين، اي حقيقته وعينه بمعنى نفسه او ذاته. وهنا تنجلي الحقيقة المُدرَكة لدى الذات المعاينة جلاء هو بجلاء الشيء العيني الذي نعاينه بالعين»[1].

المعاينة هي طريق في المعرفة، وتهدف الى بلوغ عَين الشيء المُدرَك المٌعايَن. فما هو الشيء الذي ندركه ونعاينه في البحث العلمي؟ إنه الفكرة التي ينطلق الباحث منها. وفي هذا الضوء، تتدرج الأسئلة التي تجيب المعاينة عنها على الوجه التالي: ماذا نعاين؟ نعاين اين ومن؟ كيف نعاين؟ ما هي حصيلة المعاينة؟

ماذا نعاين؟ (observer quoi?)

نبدأ بالسؤال: ماذا لا نعاين؟ فما لا نعاينه هو التفصيلات في المحسوس المتقاطعة والمتشابكة والمتداخلة والمتناغمة والمتعارضة والمتناقضة. فهذه التفصيلات لا معنى لها في ذاتها، وهي تستمد معناها في إعادة توليدها في الفكر بشكل ملموس مُفَكّر (Concret-pensé)، أي بشكل معطيات. وفي المقابل، ما نعاينه هو المعطيات (données) التي تمثل بناءً نظرياً، وتركيباً ذهنياً مجرداً. فما هي المعطيات التي يحتاج اليها الباحث كي يعاينها؟ للإجابة عن هذا السؤال، لا بد من وضع تصوُّر حول انماط المعطيات المطلوبة (types de données)، عن طريق تحديد المكوِّنات النظرية الإجرائية التي ستستخدم في بنائها. فما هي تلك المكوِّنات النظرية الإجرائية؟ إنها تختلف بإختلاف القواعد المعرفية التي تقوم الفكرة عليها، فإما المتغيرات (variables)، والمؤشرات (indices)، في حال كانت الفكرة داخل

---

(1) الموسوعة الفلسفية العربية - المجلد الاول - معهد الإنماء العربي- بيروت - 1986 - ص 750.

نموذج الموضوع والاستقراء في البحث العلمي. وإما الابعاد النسقية ومؤشراتها، في حال كانت الفكرة داخل نموذج الذات والاستنباط في البحث العلمي.

نعاين أين ومن؟ (observer où et qui?)

لا يكفي ان يعلم الباحث ما هي أنماط المعطيات التي يجب معاينتها، عليه ايضاً تحديد ميدان المعاينة (domaine d'observation)، وإنتقاء وحدات المعاينة (unités d'observation).

تحديد ميدان المعاينة: يملك تحديد ميدان الدراسة ثلاثة أوجه. ففي وجه اول، حدود الميدان المجتمعية، وفي وجه ثانٍ حدود الميدان الجغرافية، وفي وجه ثالث، حدود الميدان الزمنية.

إنتقاء وحدات المعاينة: عندما يحدد الباحث ميدان المعاينة، يواجه اربعة إحتمالات. فإما معاينة الميدان كله، وإما الإكتفاء بعينة ممثلة (l'échantillon)، وإما حالات ممثلة (etude de cas)، وإما غياب هاجس التمثيل، وغياب الحاجة الى أي تمثيل.

كيف نعاين؟ (observer comment?)

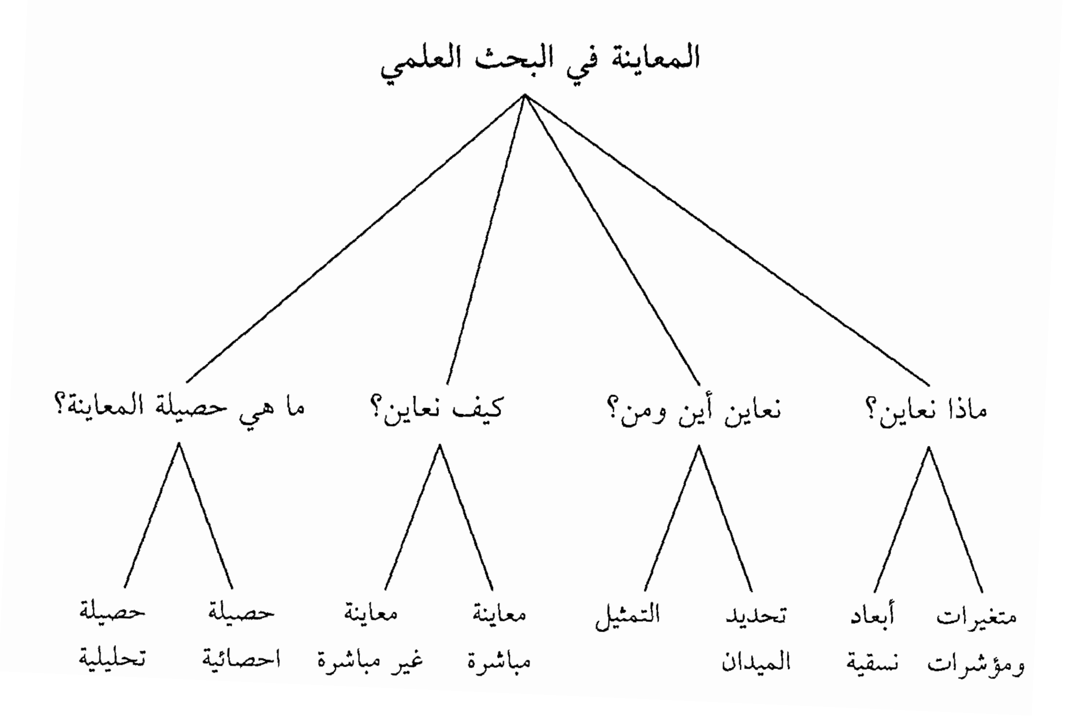
تختلف المعاينة في الابحاث العلمية بين ان تكون معاينة مباشرة، او معاينة غير مباشرة، فتكون المعاينة مباشرة (l'observation directe)، عندما يعاين الباحث مباشرة، فينزل بنفسه للمعاينة، او يحضر تجمعات، او إجتماعات، لتكوين افكار، او بناء معطيات، وتكون المعاينة غير مباشرة (l'observation indirecte)، عندما يلجأ الباحث الى صياغة ادوات وتقنيات يبني بواسطتها المعطيات، كالإستمارة، والمقابلة، والوثائق في أشكالها المتنوعة.

ما هي حصيلة المعاينة؟

تُقدَّم حصيلة المعاينة في طريقين، فإما التقديم الإحصائي للمعطيات، وإما التقديم التحليلي. وتتمثل الطريق الاولى في الجداول الإحصائية، وقياسات الإرتباط (corrélations)، ووصف العلاقات المتفاعلة بين المتغيرات والمؤشرات، وتحديد اتجاهها ودرجتها وطابعها، والكشف عن الإستدلالات التفسيرية بين

متغيرات تابعة (مفسَّرة)، ومستقلة (مفسِّرة). واما الطريق الثانية فتتمثل في تحليل المضمون، حيث تعتبر الجوانب والأوجه اللغوية بمثابة مؤشرات ودلالات مجتمعية للفكرة ومكوِّناتها النظرية.

تلك هي المعاينة في البحث العلمي، ولا يوجد بحث على واحد، في اي علم من العلوم، لا تحصل فيه معاينة الفكرة التي ينطلق الباحث منها.



ثالثاً: العقبة المعرفية في وجه التعرف الى الفكرة ومحطاتها

نبدأ برسم الحدود الفاصلة بين التحقق من كون الفكرة علمية أم غير علمية، وبين التحقق من كونها صحيحة ام خاطئة. فما هو الفرق بين ان يكون التحقق تحققاً من علمية الفكرة، وبين ان يكون تحققاً من صوابيتها؟ وما هو الفرق بين العلمية وبين الصوابية في التحقق من الفكرة؟

التحقق من علمية الفكرة

ان تكون الفكرة التي ينطلق الباحث منها صحيحة، ام خاطئة، فيعني ذلك ان الباحث ينطلق من فكرتين وليس من فكرة واحدة. فلكي تكون الفكرة صحيحة ينبغي ان ترافقها فكرة خاطئة، ولكي تكون الفكرة خاطئة ينبغي ان ترافقها فكرة صحيحة. فالخطأ يستمد معناه ومبرر وجوده من الصواب، والصواب يستمد معناه ومبرر وجوده من الخطأ. فهل هذا هو واقع البحث العلمي؟ اي الإنطلاق من فكرتين، واحدة صحيحة، وواحدة خاطئة؟ بالتأكيد لا، فالباحث إنسان، ويملك عقلاً واحداً، وليس عقلين، وتفكيراً واحداً، وليس تفكيرين، ولا يعاني من الإنفصام او الإزدواج الفكري. ولهذا، فهو ينطلق من فكرة واحدة تتحدد مكوِّناتها النظرية عن طريق إختيار واحد للموضوع، وتحديد واحد لموضوع البحث، وتحديد واحد لمسألة البحث، وتحديد واحد للمسألية، وتحديد واحد للفرضية. وهذه الفكرة التي ينطلق الباحث منها صحيحة على الدوام، ويستحيل الا ان تكون صحيحة على الدوام، فهو لا يملك غيرها، وليس مطروحاً عنده التحقق من كونها صحيحة ام خاطئة. فإما ان يُبيّن، عن طريق المعاينة، انها فكرة جديرة بأن تكون فكرة علمية، وإما ان يعجز عن تبيان ذلك.

في تعابير أخرى، ما يدفع الى التحقق من الفكرة ليس علاقتها بالباحث، فالباحث هو الفكرة، والفكرة هي الباحث، وإنما علاقتها بالمعاينة، فهي فكرة تنتظر المعاينة كي تتحول الى فكرة علمية. وعندما لا ينجح الباحث، عن طريق المعاينة،

في إثبات الجدارة العلمية لفكرته، لا يعود الباحث باحثاً، ولا تعود الفكرة فكرة علمية. وفي الحالتين تكون الفكرة، من منظار الباحث، صحيحة على الدوام، ولا يملك غيرها، ويسعى جاهداً الى اثبات علميتها.

وفي المقارنة بين التحقق من علمية الفكرة في علوم الطبيعة، وبين التحقق من علميتها في العلوم الاجتماعية، نقول بأن موضوع البحث في العلوم الاجتماعية، الذي هو الانسان، لا يتلاءم مع المعاينة الدقيقة، المضبوطة. ولهذا، فإن المعاينة تنتهي على الدوام الى إثبات علمية الفكرة التي ينطلق الباحث منها. ولا يوجد باحث اجتماعي واحد، منذ نشأة العلوم الاجتماعية وحتى الوقت الحاضر، لم ينجح في إثبات علمية الفكرة التي انطلق منها. وعند هذه النقطة، يظهر الوجه الآخر من الصورة ذاتها، فالأسباب نفسها التي فرضت سهولة تحول الفكرة الى مرحلة اولى في البحث الاجتماعي، على حساب المعاينة، تفرض في الوقت نفسه نمطاً من أنماط المعاينة ينتهي الى إثبات علمية الفكرة على الدوام، وبالتالي، يعيد إنتاج الإختلافات والتباينات والمواجهات بين الباحثين الاجتماعيين، لأن كل باحث بينهم يصل الى اثبات علمية فكرته، في موضوع البحث نفسه، الذي يكون الباحث الاخر قد اثبت علمية فكرته فيه، ولو كانت الفكرتان مختلفتان ومتباينتان ومتعارضتان.

التحقق من صوابية الفكرة

يمكن التحقق من صوابية الفكرة في البحث العلمي اذا توفر شرطان: أن تكون الفكرة علمية، وان يجري التحقق من الخطأ والصواب داخلها، وفي إطارها، وبين عناصرها، ومكوناتها، وتفصيلاتها. ويعني ذلك ان الكلام على الخطأ والصواب هو كلام على الجزء داخل الكل، بين عناصر الكل وأجزائه. وما يجعل هذا الكلام ممكناً وجود فكرة علمية يدخل الخطأ والصواب فيها. وهذه الفكرة العلمية تؤمن، من خلال تمثيلها للكل، وحضورها في الأجزاء، المعيار العلمي للحكم على اي جزء من اجزائها، بالخطأ ام بالصواب. وعلى سبيل المثال، لنفترض ان الباحث انطلق من القول: «عندما ترتفع درجة التعلم ينخفض حجم الأسرة»، ولنفترض انه إنتهى، عن طريق المعاينة، الى القول: «عندما يرتفع الدخل ينخفض حجم

الأسرة». هنا يكون «إنخفاض حجم الأسرة مع إرتفاع درجة التعلّم» هو الفكرة الخاطئة، ويكون «إنخفاض حجم الأسرة مع إرتفاع الدخل» هو الفكرة الصحيحة. وما يسمح بالكلام على فكرة صحيحة وفكرة خاطئة، وجود الفكرتين معاً، الصحيحة والخاطئة، داخل فكرة علمية واحدة تمثل المعيار للحكم بالصواب ام بالخطأ. وهذه الفكرة العلمية، في المثل الذي نقدمه، هي فكرة العوامل (les facteurs)، والتفسير عن طريق العوامل (les facteurs). وفي حال وجد الباحث ان العلاقة ليست بين حجم الأسرة وبين التعلّم، بل هي بين حجم الأسرة وبين الدخل، فيعني ذلك ان جزءاً من أجزاء الفكرة هو الخاطئ، بالمقارنة مع جزء آخر هو الصحيح، كما يعني ذلك ان وجود الفكرة، وعلميتها، وحضورها في الجزئين معاً، هو الذي يتيح الحكم بالخطأ على جزء، وبالصواب على جزء آخر.

العقبة المعرفية

ما هي المفاعيل السلبية لعدم معرفة الفرق بين التحقق من علمية الفكرة وبين التحقق من صوابيتها؟ وكيف ينعكس الخلط، والدمج الخاطئ، بين العلمية وبين الصوابية على التعرف الى الفكرة ومحطاتها في البحث العلمي؟

• ينتج عن الخلط بين التحقق من كون الفكرة علمية ام غير علمية، وبين التحقق من كون الفكرة صحيحة او خاطئة، الخلط بين تفصيل من تفصيلات الفكرة وبين الفكرة ذاتها، واختزال الفكرة التي ينطلق الباحث منها الى جزء من اجزائها. وفي المثل الذي قدمناه قبل قليل، يحل عامل من العوامل، كالتعلم او الدخل او الجنس او العمر... الخ، محل نظرية العوامل (théorie des facteurs)، والفرق كبير جداً بين النظرية وبين تفصيل نظري واحد لا معنى له الا بالنظرية.

• ينتج عن الخلط بين الفكرة وبين تفصيل من تفصيلاتها، واختزالها الى جزء من اجزائها، عدم المعرفة بأن الفكرة التي تمثل المرحلة الاولى في البحث العلمي تعني عالم الموضوع النظري، والمفاهيم، وابعاد المفاهيم، والعلاقات والروابط بين المفاهيم وبين ابعادها، والمنظور النظري، والمفاهيم الاجرائية، والمنطق في رؤية الامور.

• ينتج عن عدم المعرفة بأن الفكرة التي ينطلق البحث العلمي منها تعني عالم

الموضوع النظري، عدم المعرفة بأن رسم حدود هذا العالم، وكشف مضمونه، يحصل عن طريق محطات من نوع: اختيار الموضوع، تحديد موضوع البحث، تحديد مسألة البحث، تحديد المسألية، تحديد الفرضية.

• ينتج عن عدم المعرفة بأن رسم حدود عالم الموضوع النظري، وكشف مضمونه، يحصل عن طريق عدد من المحطات هي اختيار الموضوع، وتحديد موضوع البحث، وتحديد مسألة البحث، وتحديد المسألية، وتحديد الفرضية، عدم المعرفة بمعنى، ووظيفة، ودور، كل محطة من تلك المحطات.

وفي النتيجة، لمجرد الخلط بين العلمية وبين الصوابية، وإختزال الفكرة الى تفصيل من تفصيلاتها، وعدم المعرفة بأن الفكرة تعني عالم الموضوع النظري، وعدم المعرفة بأن رسم حدود الفكرة وكشف مضمونها يحصل عن طريق محطات من نوع اختيار الموضوع، تحديد موضوع البحث، تحديد مسألة البحث، تحديد مسألية البحث، تحديد فرضية البحث، وعدم المعرفة بمعنى ووظيفة ودور كل محطة منها، فيعني كل ذلك ان عقبة معرفية تقف في وجه التعرف الى الفكرة في البحث العلمي.

العقبة المعرفية عندنا

للكلام على العقبة المعرفية عندنا، لا بد من المقارنة بين بلدان العلم، في الغرب، وبين بلداننا التي ينتقل العلم اليها من الغرب.

• في بلدان العلم، في الغرب، لا ينتج عن الخلط بين التحقق من كون الفكرة علمية او غير علمية، وبين التحقق من كونها صحيحة او خاطئة، اي مفاعيل سلبية. فمنذ قرون عدة، وجدت في الغرب، الافكار العلمية الاساسية، في الميادين كافة. وكل فكرة من الافكار التي ينطلق الباحثون منها، في الوقت الحاضر، تدخل، بشكل او بآخر، في الافكار العلمية الاساسية التي اثبتت المعاينة علميتها منذ زمن بعيد. وتقدم كل فكرة من تلك الافكار العلمية الاساسية المعيار العلمي للحكم على اي فكرة، تدخل فيها، وتمثل جزءاً منها، بالصواب ام بالخطأ. وعلى سبيل المثال، لقد اثبتت المعاينة، منذ زمن بعيد جداً، الجدارة العلمية لعدد كبير من الافكار العلمية الاساسية في العلوم الاجتماعية. وهي من نوع: نمط الإنتاج

الرأسمالي، المجتمع الرأسمالي، تقسيم العمل، الأجارة (salariat)، الطبقة المجتمعية، الفئة المجتمعية، المصنع، المدرسة، الجامعة، السجن، النقابة. . .الخ. ولا يوجد، في الوقت الحاضر، بحث إجتماعي واحد لا تمثل الفكرة التي ينطلق الباحث منها جزءاً، او تفصيلاً، او عنصراً، من تلك الافكار الأساسية التي اثبتت المعاينة علميتها منذ مئات السنين، مما يضع الباحث في موقع التحقق من كون الفكرة التي ينطلق منها صحيحة ام خاطئة، ولا يضعه في موقع التحقق من كون الفكرة علمية ام غير علمية. وحتى لو لم يكن الباحث يعي الفرق بين التحقق من العلمية، وبين التحقق من الصوابية، فلا مشكلة، ولا عقبة معرفية، فهذا الوعي لا وظيفة علمية له، وليس مهماً، او مطلوباً.

• يقرأ العلماء والمفكرون والباحثون والاساتذة والطلاب عندنا في كتب العلم والبحث العلمي المنتقلة الينا من بلدان الغرب، فلا يجدون فيها سوى التحقق من كون الفكرة التي ينطلق الباحث منها صحيحة ام خاطئة. وبما انهم لا يعرفون الفرق بين التحقق من علمية الفكرة، وبين التحقق من صوابيتها، ولا يعرفون ان التحقق من صوابية الفكرة يحصل، في بلدان الغرب، داخل افكار علمية اساسية اثبتت المعاينة جدارتها العلمية منذ زمن بعيد، فتكون النتيجة ان يطغى ويهيمن عندنا التحقق من كون الفكرة صحيحة ام خاطئة. وفي مايلي البعض القليل من الاستشهادات. ولن نشير، عمداً، الى مصادرها، فهي حاضرة في كل الكتب عندنا، من دون أي إستثناء.

«بعد جمع الحد الأقصى من المعطيات، ننتقل الى الخطوة الحاسمة وهي مقابلة الفكرة بالمعطيات المجمعة، فإذا أيدت المعطيات، بعد التأكد منها مرة او اثنتين، الفكرة جرى قبولها باعتبارها صحيحة، وإذا كذبت المعطيات الفكرة جرى التحول عنها واعتبارها كاذبة، واستبدالها بأخرى».

«وهكذا، تنتهي النتائج في البحث الإجتماعي بأن تؤيد او تكذب الفكرة التي يبدأ بها ودار عليها البحث. هو تأييد للفكرة، او تكذيب فرفض لها».

«فإذا أيدت الشواهد والمعطيات المعروفة، والتي جمعناها، فكرتنا امكن قبول الفكرة واعتبارها صحيحة، واما إذا كانت الشواهد سلبية، لا تؤيد فكرتنا، فيتوجب علينا اعتبارها كاذبة، وتغييرها كلياً».

«بعد ان نستقر على فكرة معينة، فإننا نبدأ العمل على تجميع الدليل من جميع المصادر الممكنة، فإن الباحث إما ان يرفض الفكرة التي وضعها، وذلك بعد ان ثبت عدم صحتها، وإما ان تكون هذه الفكرة صحيحة».

• ينقل مفكرونا وعلماؤنا وباحثونا واساتذتنا ما يقرأونه في الكتب المنتقلة الينا من بلدان الغرب، فيمارسون التحقق من كون الفكرة صحيحة او كاذبة، دون ان ينتبهوا، او يعرفوا، اننا لم ننتج بعد أفكارنا العلمية الأساسية التي تتيح ذلك.

• لا يجد مفكرونا وعلماؤنا وباحثونا واساتذتنا امامهم سوى استعارة الافكار العلمية الاساسية من بلدان الغرب، واستخدامها كمعيار للتحقق من كون الفكرة التي ينطلقون منها صحيحة ام خاطئة.

• ينتج عن استعارة الافكار العلمية الاساسية من الغرب، التساؤل الدائم عندنا حول صلاحية الافكار المستعارة. فهل نمط الإنتاج عندنا هو نمط إنتاج رأسمالي خالص؟ وهل تقسيم العمل موجود عندنا كما هو في بلدان الغرب؟ وهل الحزب عندنا حزباً؟ وهل النقابة نقابة؟ والمصنع مصنعاً؟... الخ.

• تطغى وتهيمن عند مفكرينا وعلمائنا وباحثينا واساتذتنا اشكالية مصطنعة، تستهلك جهودهم، ولا طائل منها: التراث والحداثة، الأصالة والمعاصرة، مفاهيم غربية ومفاهيم شرقية، علوم غربية وعلوم شرقية... الخ. وما أوجد هذه الإشكالية الجهل بمعنى الفكرة في البحث العلمي، والجهل بالفرق بين علمية الفكرة، وبين صوابيتها.

رابعاً: العقبة المعرفية في وجه التعرف الى المعاينة أو الملاحظة ومحطاتها

نبدأ برسم الحدود الفاصلة بين المعاينة عن طريق بناء المعطيات (production des données)، وبين المعاينة عن طريق جمع المعطيات (collecte des données). فما هو الفرق بين جمع المعطيات، وبين بناء المعطيات، في المعاينة؟

المعاينة وبناء المعطيات:

تؤمن الفكرة التي ينطلق الباحث منها المكوِّنات النظرية لبناء التفصيلات الواقعية المحسوسة في شكل معطيات (données) تجرد الواقع المحسوس وتنظره، وبالتالي، تسمح بفهمه فهماً علمياً. وفي اي بحث علمي، تعتبر التفصيلات الواقعية المحسوسة بمثابة مواد خام ينسج الباحث منها، بواسطة الفكرة، وينظرها ويجردها في شكل تركيبات ذهنية مجردة يطلق عليها تسمية المعطيات. وعلى العكس تماماً مما قد يظنه البعض، تمثل المعطيات الحصيلة النظرية الناتجة عن إستخدام الفكرة، ولا تمثل على الإطلاق التفصيلات المحسوسة ذاتها. فهذه التفصيلات، لا متناهية في عددها، وفوضوية، ومتشابكة، ومتداخلة، ومنسجمة، ومتعارضة، ومتباينة، وهي في حاجة دائمة الى إدخالها في مسائل نظرية، ولا تستطيع ان تتكلم على نفسها بنفسها. فكيف تحصل المعاينة عن طريق بناء المعطيات؟ في الحقيقة، تختلف الإجابة عن السؤال بين العلوم الطبيعية، وبين العلوم الإجتماعية.

- في علوم الطبيعة، يعني التحقق من الفكرة، التحقق من قدرتها على تقديم مسائل ومكوِّنات نظرية صالحة لبناء التفصيلات المحسوسة في شكل معطيات. وما التجربة في المختبر الا الإطار الذي يسمح ببناء المعطيات، فتنجح التجربة او تفشل بمقدار ما ينجح العالم، او يفشل، في بناء المعطيات. تلك هي المعادلة الذهنية التي تحكم المعاينة في علوم الطبيعة، فإما النجاح، وإما الفشل في بناء المعطيات.

- تختلف امور المعاينة في العلوم الاجتماعية. فبما ان طبيعة الموضوع المجتمعي لا تتلاءم مع المعاينة الدقيقة، المضبوطة، وبما ان الجماعات

والمجتمعات تتبع غايات وتتحرك وفقاً لقيم، لذلك، تملك كل فكرة، مهما كانت، القدرة على تقديم مسائل ومكوّنات نظرية صالحة لبناء التفصيلات الواقعية المحسوسة في شكل معطيات. كما ينجح كل باحث إجتماعي في بناء المعطيات بواسطة الفكرة التي ينطلق منها. وهذا ما يحصل في الأبحاث الإجتماعية كافة.

ولكن، يوجد الوجه الآخر من الصورة ذاتها، فالمعاينة المرنة، غير المضبوطة، وغير الدقيقة، في العلوم الاجتماعية، التي تسمح ببناء المعطيات، في كل مرة، وفي كل بحث إجتماعي، تخلق تعارضاً وإختلافاً وتبايناً من نمط خاص، فيتبادل الباحثون الإجتماعيون النقد والنقد المضاد فيما بينهم، وكل واحد منهم ينطلق من فكرته، ويبني بواسطتها معطيات مغايرة لتلك التي يبنيها باحث ينطلق من فكرة مختلفة، في الموضوع ذاته، وكل واحد منهم ينجح في التحقق من فكرته عن طريق بناء المعطيات.

ولا يعني ما نقوله على الاطلاق، غياب التباين والاختلاف والتعارض، في بناء المعطيات، عن البحث العلمي في علوم الطبيعة، وإنما، ما نلفت الانظار اليه هو السهولة الفائقة، في بناء المعطيات، داخل العلوم الاجتماعية، بالمقارنة مع الصعوبة النسبية، في بناء المعطيات، داخل علوم الطبيعة، والسبب، المعاينة الدقيقة والمضبوطة، المتفق على نموذجها في علوم الطبيعة، مما يضع الباحثين كلهم، من منظار نموذج المعاينة المضبوطة المتفق عليه، في موقع النجاح او الفشل في بناء المعطيات قبل وضعهم في موقع الاختلاف والتباين بين انماط المعطيات التي نجحوا ببنائها.

المعاينة وجمع المعطيات

إذا كان مصطلح «بناء المعطيات» يتضمن معنى الفكرة المستخدمة في عملية البناء، فإن مصطلح «جمع المعطيات» يتضمن معنى الفكرة نفسها الحاضرة في عملية الجمع. وعلى هذا، يفترض جمع المعطيات المعرفة المسبقة بالفكرة التي استخدمت في بناء المعطيات، والتي تحدد اي معطيات ينبغي جمعها. ولمجرد الكلام على جمع المعطيات فيعني ذلك، بالضرورة، المعطيات التي تحضر فيها فكرة بعينها، ينبغي معرفتها سلفاً. فكيف تحصل المعاينة عن طريق جمع

المعطيات؟ في الحقيقة، يوجد احتمالان في الإجابة عن السؤال، فاما ان تأتي لحظة جمع المعطيات مباشرة بعد لحظة بناء المعطيات، فيستخدم الباحث فكرته في بناء المعطيات، ثم يجمع حصيلة البناء، ويقدمها، واما ان تنفصل لحظة جمع المعطيات، عن لحظة بناء المعطيات، فيجمع الباحث ما قد بناه الباحثون الآخرون من معطيات في ابحاثهم، وكتبهم ومنشوراتهم، ومجلاتهم، ومؤسساتهم. . . الخ.

العقبة المعرفية

ما هي المفاعيل السلبية لعدم معرفة الفرق بين بناء المعطيات وبين جمع المعطيات؟ وكيف ينعكس عدم معرفة الفرق هذا على التعرف الى المعاينة في البحث العلمي؟

• ينتج عن عدم المعرفة بالمعنى في مصطلح «المعطيات» (données)، عدم المعرفة بالمعنى في «بناء المعطيات» (production des données) وفي «جمع المعطيات» (collecte des données).

• ينتج عن عدم المعرفة بالمعنى في «جمع المعطيات»، الدمج الخاطئ بين المعطيات وبين التفصيلات الواقعية المحسوسة، والتصوّر الخاطيء بأن جمع المعطيات يشير الى تفصيلات واقعية محسوسة موجودة سلفاً، تنتظر جمعها من قبل الباحث.

• ينتج عن الدمج الخاطئ بين المعطيات، وبين التفصيلات الواقعية المحسوسة، عدم المعرفة بأن المعاينة في البحث العلمي تعني بناء المعطيات، كما تعني إستخدام الفكرة التي ينطلق الباحث منها في تجريد وتنظير التفصيلات الواقعية المحسوسة، وإعادة توليدها، في الفكر، بشكل ملموس مفكر(concret-pensé).

• ينتج عن عدم المعرفة بأن المعاينة تعني بناء المعطيات، عدم المعرفة بأن بناء المعطيات يحصل عن طريق محطات من نوع: ماذا نعاين؟ نعاين أين ومن؟ كيف نعاين؟ ما هي حصيلة المعاينة؟ وعدم المعرفة بمعنى، ووظيفة، ودور، كل محطة من تلك المحطات.

وفي النتيجة، لمجرد عدم المعرفة بالمعنى في مصطلح المعطيات، وبناء المعطيات، وجمع المعطيات، والدمج الخاطيء بين المعطيات وبين التفصيلات

الواقعية المحسوسة، وعدم المعرفة بأن المعاينة تعني بناء المعطيات، وعدم المعرفة بأن بناء المعطيات يحصل عن طريق عدد من المحطات، وعدم المعرفة بمعنى ووظيفة ودور كل محطة منها، فيعني كل ذلك ان عقبة معرفية تقف في وجه التعرف الى المعاينة في البحث العلمي.

العقبة المعرفية عندنا

للكلام على العقبة المعرفية عندنا، لا بد من المقارنة بين بلدان العلم في الغرب، وبين البلدان التي ينتقل العلم اليها من الغرب.

• في بلدان العلم في الغرب، لا ينتج عن عدم المعرفة بمعنى بناء المعطيات، وعدم المعرفة بالفرق بين بناء المعطيات وبين جمع المعطيات، وعدم المعرفة بالفرق بين المعطيات وبين التفصيلات الواقعية المحسوسة اي مفاعيل سلبية. فمنذ قرون عدة، وجدت في الغرب الأفكار العلمية الأساسية، في كل الميادين، وحصل بناء المعطيات، بواسطتها وعن طريقها. وقد انتقلت افكار العلم، ولغة العلم، ومصطلحات العلم، ومعطيات العلم، الى المؤسسات كافة. وكل مؤسسة مجتمعية غربية، مهما كانت، تملك افكارها العلمية، ومعطياتها العلمية، وتعيد بناء المعطيات يوماً بعد يوم، مما يفرض على الباحث، في اي بحث علمي، جمع المعطيات، ولا يفرض عليه بناء المعطيات الا بمقدار ما تمثل الفكرة التي ينطلق منها تفصيلاً، او جزءاً، من الأفكار العلمية الأساسية التي اثبتت المعاينة جدارتها منذ زمن بعيد. وحتى لو لم يكن الباحث يعي الفرق بين «المعطيات» وبين «التفصيلات الواقعية المحسوسة»، او الفرق بين «بناء المعطيات» وبين «جمع المعطيات»، فلا مشكلة، ولا عقبة معرفية، فهذا الوعي، على صعيد الباحث الفرد، لا وظيفة علمية مباشرة له، وليس مطلوباً او مهماً. ويكفي ان يكون الفرق موجوداً وحاضراً على الصعيد الشمولي، اي صعيد حقل العلم ككل، وصعيد المؤسسات، وتاريخها، وما تراكم فيها من معطيات.

• يقرأ العلماء والمفكرون والباحثون والأساتذة عندنا في كتب العلم والبحث العلمي المنتقلة الينا من بلدان العلم في الغرب، فلا يجدون فيها سوى الكلام على جمع المعطيات، وبما انهم لا يعرفون الفرق بين «بناء المعطيات» وبين «جمع

المعطيات»، ولا يعرفون ان جمع المعطيات، في الغرب، يشير الى جمعٍ لمعطيات حصل البناء فيها منذ مئات السنين، فتكون النتيجة ان تطغى وتهيمن عندنا النظرة التي تغيب عنها فكرة بناء المعطيات، وتحضر فيها فكرة جمع المعطيات.

• ينقل مفكرونا وعلماؤنا وباحثونا واساتذتنا ما يقرأونه في الكتب المنتقلة الينا من بلدان الغرب، فيمارسون جمع المعطيات دون ان ينتبهوا، او يعرفوا، اننا لم ننتج بعد أفكارنا العلمية الأساسية التي نستخدمها في بناء المعطيات.

• لا يجد مفكرونا وعلماؤنا وباحثونا واساتذتنا امامهم سوى إستعارة المعطيات من بلدان الغرب، بعد ان كانوا إستعاروا الأفكار العلمية الأساسية.

• ينتج عن إستعارة المعطيات من الغرب، التساؤل الدائم عندنا حول صلاحية المعطيات المستعارة. فهل ارباب العمل عندنا ارباب عمل بالفعل؟ وهل الأجراء أجراء بالفعل؟ وهل الحزبيون العلمانيون علمانيون بالفعل؟ وهل النقابيون نقابيون؟... الخ.

• تطغى وتهيمن عند مفكرينا وعلمائنا وباحثينا واساتذتنا إشكالية مصطنعة تستهلك جهودهم، ولا طائل منها: التراث والحداثة، الاصالة والمعاصرة، علوم غربية وعلوم شرقية، معطيات غربية ومعطيات شرقية... الخ. وما أوجد هذه الإشكالية الجهل بمعنى المعاينة في البحث العلمي، والجهل بالفرق بين «بناء المعطيات» وبين «جمع المعطيات».

الفصل الثالث

المقدمة في البحث العلمي

تغيب المقدمة، كقضية، عن كتب العلم والبحث العلمي في بلدان الغرب. ولا يوجد كتاب واحد يطرحها على انها قضية خاصة تتطلب التفكير فيها. كما تمارس المقدمة، في كتب العلم والبحث العلمي في بلدان الغرب على انها طقس من الطقوس متعارف عليه بين اهل العلم، من دون اي تساؤل حول وجودها، او التدرج في النقاط الوارد فيها، او حول وجود النقاط نفسها، او بعضها على الأقل. فما مبرر هذا الغياب؟ ولماذا لا نجد اي إشارة الى المقدمة، او معالجة لها، او تعريف بها، في اي كتاب من كتب العلم الأكاديمية في بلدان الغرب؟ سنجيب عن السؤال، وإنما بعد ان نتعرف الى معنى المقدمة في البحث العلمي. فما هو هذا المعنى؟ هل تمثل المقدمة جزءاً لا يتجزأ من البحث العلمي؟ ام ان غيابها عن البحث العلمي ممكن؟

في الحقيقة، إذا اردنا تقديم معنى المقدمة في البحث العلمي، فلا بد، اولاً، من تحديد الوظيفة التي تؤديها، ولا بد، ثانياً، من التمييز بين وظيفتها العامة، وبين وظيفتها الخاصة. فما معنى الوظيفة العامة للمقدمة؟ معناها ان المقدمة تؤدي الوظيفة نفسها في الأبحاث كافة، العائدة الى العلوم الحديثة المعاصرة، والفلسفة، والتاريخ، والآداب، والفنون، والشعر، والدين، واي معرفة من معارف البشر قديماً وحديثاً. وفي المقابل، ما معنى الوظيفة الخاصة للمقدمة في البحث العلمي؟ معناها ان الوظيفة تؤديها المقدمة في البحث العلمي فقط. ومعناها اننا اذا وجدنا هذه الوظيفة في مقدمة ما، تكون المقدمة مقدمة للبحث العلمي. ومعناها ان الوظيفة تصبح مقياساً لتمييز المقدمة في البحث العلمي عن غيرها من المقدمات.

أولاً: الوظيفة العامة للمقدمة في البحث العلمي

يوجد شرطان، لا بد من توفرهما، كي يصبح ممكناً الكلام على وظيفة عامة للمقدمة، تمارس هي نفسها في الأبحاث العائدة الى المعارف الانسانية كافة قديماً وحديثاً.

الشرط الأول:

الفصل والإنفصال بين المقدمة، وبين البحث، اي ان تكون المقدمة في موقع، والبحث كله في موقع آخر، فلا تدخل المقدمة في البحث، ولا ينظر اليها على انها جزء لا يتجزأ منه، ولا تعتبر محطة من محطاته. وفي هذه الحالة، اي استقلال المقدمة عن البحث، وعن خصوصياته، تكون وظيفتها عامة. كيف؟ ولماذا؟

في الحقيقة ما معنى ان تكون المقدمة في موقع، والبحث في موقع آخر؟ معنى ذلك ان يقع البحث في موقع الشيء(La chose)، تجاه المقدمة، فالشيء هو ما يقدم نفسه كوحدة (unité) مستقلة، يستحيل التعرف اليها الا من الخارج. وكذلك، ما معنى ان يقع البحث في موقع الشي تجاه المقدمة؟ معنى ذلك ان الابحاث، في المعارف الانسانية جميعها، علمية كانت ام غير علمية، قديماً وحديثاً، تتشابه وتتماثل من الخارج، ولا تتطلب تأدية وظيفة المقدمة تجاهها، اكثر من التعريف بها من الخارج كما يحصل التعريف بالشيء من الخارج، عن طريق علاماته الخارجية.

الشرط الثاني:

القارئ هو المعني بوظيفة المقدمة، والمقصود بها، والهدف منها. وكما الشرط الاول المتمثل من الفصل والإنفصال بين المقدمة، وبين البحث، كي تكون وظيفة المقدمة عامة، كذلك الشرط الثاني المتمثل في الفصل والانفصال بين الشخص المقصود بوظيفة المقدمة، والمعني بها، والهدف منها، وبين المقدمة، كي تكون وظيفة المقدمة عامة. فمن بين الباحث وبين القارئ، هو المفصول والمنفصل عن المقدمة؟ انه القارئ بالتأكيد، فالقارئ في موقع، والمقدمة في موقع آخر،

والقارئ يأتي الى المقدمة من الخارج، ويبقى خارجها، ولا ينظر اليه على انه جزء لا يتجزأ منها، وهو مستقل عنها.

وفي النتيجة، يجتمع الشرطان، الاول والثاني، فتكون الوظيفة العامة للمقدمة كالتالي: تؤدي المقدمة وظيفتها تجاه القارئ، فهي تنقل القارئ الى البحث، تضعه في المدخل منه، تعطيه فكرة عنه، تلخصه له، تمهد طريق الفهم امامه... ومع هذه الوظيفة العامة، تفرض ثلاثة إستنتاجات نفسها.

الإستنتاج الأول:

تستمد الوظيفة العامة للمقدمة فلسفة وجودها، من وجود الإنسان نفسه. ففي الحقيقة، ما يجري في الواقع الإنساني المحسوس، ان كل فعل عن الناس يملك مقدمة خاصة به. وسبب ذلك انه يجري في الوقت والزمن. ولو كان الزمن غير الزمن الذي يعرفه البشر في كل فعل من افعالهم، لكان هذا الفعل حصل مرة واحدة، ودفعة واحدة، من دون مقدمة.

الإستنتاج الثاني:

لمجرد ان تؤدي المقدمة وظيفتها تجاه القارئ، فيعني ذلك ان وجودها في البحث ممكن، وغير ممكن. فحسب القارئ، وحاجته الى تمهيد طريق الفهم امامه، وتلخيص البحث له، وشرح ما ينتظره فيه، وإعطائه فكرة عنه، يتحدد وجود المقدمة في البحث او عدمه. ويبقى الأحتمال قائما، لوجود قارئ لا يحتاج الى اي مقدمة، ويتمتع بما يمكنه من ان يفهم، في قراءته للبحث، اكثر بكثير من فهم الباحث، في كتابته لبحثه. ولعل الإطلاع على المقدمة في التاريخ، يحمل الدليل على ما نقوله، ففي الأبحاث العائدة الى المعارف الانسانية، قبل المعرفة العلمية الحديثة، كانت المقدمة تحضر في أبحاث، ولا تحضر في ابحاث اخرى. وحسب التصور المُكوّن لحاجة القارئ اليها، كان وجودها في البحث او غيابها عنه.

الإستنتاج الثالث:

لمجرد ان تؤدي المقدمة وظيفتها تجاه القارئ، فيعني ذلك ان نقاط المقدمة، وعناوينها الفرعية، غير معروفة او محددة سلفاً. فحسب التصور المُكوّن لحاجة

القارئ، تختلف النقاط والعناوين، وتتنوع. ولعل الإطلاع على المقدمة في التاريخ، يحمل الدليل على ما نقوله، ففي الأبحاث العائدة الى المعارف الانسانية، قبل المعرفة العلمية الحديثة، كانت المقدمة تكبر او تصغر، تمتد او تتقلص، ويختلف مضمونها ويتنوّع.

ثانياً: الوظيفة الخاصة للمقدمة في البحث العلمي

هل يستطيع الباحث، في الأبحاث العلمية العائدة الى العلوم الحديثة المعاصرة، ان يكتب بحثه العلمي من دون مقدمة؟ هل يمكن تخيّل اي بحث علمي من دون مقدمة؟ لقد انتقل وجود المقدمة في البحث العلمي الى نطاق البديهيات العلمية التي لا تساؤل حولها، ولا تفتيش عن مبررات وجودها.

كذلك، هل يستطيع الباحث ان يكتب مقدمته على هواه؟ وكما يشاء؟ ام ان المقدمة تحوي نقاطاً محددة لا يمكن تصور وجودها من دونها؟ وتذهب الأمور الى حد ان نقاط المقدمة، وعناوينها الفرعية، واضحة ومعروفة ومحددة سلفاً، و ينبغي للباحث إتباعها بدقة.

إن كون المقدمة في البحث العلمي تمثل، في وجودها، ونقاطها، وعناوينها الفرعية، مسألة بديهية، يدفع بالتأكيد الى الإنتقال من الوظيفة العامة الى الوظيفة الخاصة للمقدمة، وبالتالي، التفتيش عن المعنى والمغزى الوظيفي الخاص الذي يجعل من وجود المقدمة، ونقاطها، وعناوينها الفرعية، بديهة من بديهيات البحث العلمي. فما هي الوظيفة الخاصة للمقدمة في البحث العلمي التي تشرح وتفسر وجودها الدائم فيه؟ يوجد شرطان، لا بد من توفرهما، كي يصبح ممكناً الكلام على وظيفة خاصة بالمقدمة في أي بحث من الأبحاث.

الشرط الأول:

الدمج والإندماج بين المقدمة، وبين البحث، أي ان تكون المقدمة، والبحث في موقع واحد، فتدخل المقدمة في البحث، وتبقى داخله، وينظر اليها على انها جزء لا يتجزأ منه، وتعتبر محطة ضرورية من محطاته. وفي هذه الحالة، أي إندماج المقدمة ودمجها بالبحث وبخصوصياته، تكون وظيفتها خاصة. كيف؟ ولماذا؟ في الحقيقة، ما معنى ان تكون المقدمة، والبحث في موقع واحد؟ معنى ذلك ان البحث يملك خصوصيات معينة، وتتطلب تأدية أي وظيفة للمقدمة تجاهه، الدخول فيه، والإحاطة به، وبنمطه الخاص، وطبيعته الخاصة.

الشرط الثاني:

الباحث هو المعني بوظيفة المقدمة، والمقصود بها، والهدف منها. وكما الشرط الأول المتمثل في الإندماج بين المقدمة، وبين البحث، كي تكون وظيفة المقدمة خاصة، كذلك الشرط الثاني المتمثل في الدمج والإندماج بين الشخص المقصود بوظيفة المقدمة، والمعني بها، والهدف منها، وبين المقدمة، كي تكون وظيفة المقدمة خاصة. فمن، بين الباحث وبين القارئ، المندمج والمدموج بالمقدمة؟ انه الباحث بالتأكيد، فالباحث، والمقدمة، في الموقع نفسه، والباحث يأتي الى المقدمة من الداخل، ويبقى داخلها، ويُنظر اليه على انه جزء لا يتجزأ منها، ومندمج بها.

وفي النتيجة، يجتمع الشرطان، الأول والثاني، فتكون الوظيفة الخاصة للمقدمة في البحث العلمي. فما هي هذه الوظيفة؟ للإجابة عن السؤال، نستعير المسألة التي أوردناها في الفصل الأول تحت عنوان «التعرف الى البحث العلمي في حقل العلم». وما نستعيره هو الآتي:

«ما هي المسالة في التعرف الى البحث العلمي؟ انها الممارسة، أي ممارسة النظريات والمناهج العلمية. تلك هي المسألة في حقل العلم. وتتضمن المسألة المعنى التالي: لا تمثل الممارسة، عند صاحب الممارسة، موضوعاً للدراسة، فالممارسة شيء ودراسة الممارسة شيء آخر، ومن يمارس الممارسة هو غير من يدرسها، وينفصل عنها، ويأخذ مسافة منها. في تعابير اخرى، لا تمثل الممارسة موضوعاً يضاف الى الموضوع الذي يبحث صاحب الممارسة فيه، أي ان الممارسة لا تمثل، اثناء الممارسة وخلالها، موضوعاً في ذاتها، من حيث كونها ممارسة. ويعني ذلك ان الباحث، في بحثه، يقدم ممارسته على انها هي الممارسة، ولا يقدمها، فيما لو كان يمارسها ويدرسها في الوقت نفسه، على انها ممارسة بين ممارسات اخرى عديدة غيرها، ويقدم نظريته على انها هي النظرية، ولا يقدمها، فيما لو كان يمارسها ويدرسها في الوقت نفسه، على انها نظرية بين نظريات اخرى عديدة غيرها، ويقدم منهجه على انه هو المنهج، ولا يقدمه، فيما لو كان يمارسه ويدرسه في الوقت نفسه، على انه منهج بين مناهج اخرى عديدة غيره. إن الباحث، في كل بحث علمي، يقدم نظريته ومنهجه كالتالي: تلك هي النظرية،

وذاك هو المنهج، وهكذا يُدرَس الموضوع، وهكذا يفهم. وليس مطلوباً منه، او مطروحاً عليه، سوى تقديم اشكال الممارسة العائدة لنظريته ومنهجه، ولا شيء اكثر من ذلك. وهو غير معني بدراسة ممارسته، والإنفصال عنها، واخذ مسافة منها، وبالتالي، غير معني بالمقارنة بين ممارسته وبين الممارسات الخرى، وغير معني بتعدد الممارسات، وتعدد اشكال الممارسات، وتعدد النظريات، وتعدد المناهج، وتعدد الأبحاث، وتعدد الباحثين، في الموضوع نفسه الذي يبحث فيه».

هذه هي المسألة التي نستعيرها من الفصل الاول، وعلى اساسها، ليس مطلوباً او منتظراً او متوقعاً من الباحث ان يدرس بحثه، وأن يعي بحثه، وأن يطغى الطابع السجالي في كل صفحة من صفحات بحثه، وان يبنى منطقه او معطياته، او تفسيراته، عن طريق وضعها على الدوام في مواجهة منطق آخر، او معطيات أخرى، او تفسيرات اخرى.

وإذا كان الأمر كذلك، يرتسم التناقض التالي في كل بحث: **من جهة أولى،** الباحث غير معني بوعي بحثه كقضية خاصة تفرض التفكير فيها واخذ موقف منها. **ومن جهة اخرى،** من الضروري ان يعي الباحث بحثه كقضية خاصة. فهذا الوعي يضعه في الموقع العلمي المطلوب في مواجهة الصعوبات والعقبات الذاتية والإيديولوجية التي قد تحرف حكمه على الواقع، وتعوق قدرته على إستخدام النتائج والبيانات والشواهد المتاحة له. ولحل هذا التناقض، انتجت المقدمة كمحطة لازمة، في كل بحث علمي. إنها تمثل لحظة وعي الباحث لبحثه، يطلب منه فيها الإبتعاد عن البحث، واخذ مسافة منه، مع الأمل بأن يكون للحظة الوعي هذه دورها وفعلها وتأثيرها العلمي عنده.

عند هذه النقطة، نفهم تماماً، ان تكون نقاط المقدمة، وعناوينها الفرعية، معروفة ومحددة سلفاً، لأنها تمثل الأوجه المتعددة الضرورية كي يكتمل وعي الباحث لبحثه. وهذه النقاط والعناوين هي التالية: إختيار الموضوع، تحديد موضوع البحث، مبررات الإختيار، مسألة البحث، المسألية، الفرضية، ميدان الدراسة، المنهج المتبع، الصعوبات والعقبات، أقسام الدراسة.

وفي النتيجة، تتضمن الوظيفة الخاصة للمقدمة في البحث العلمي المعنى

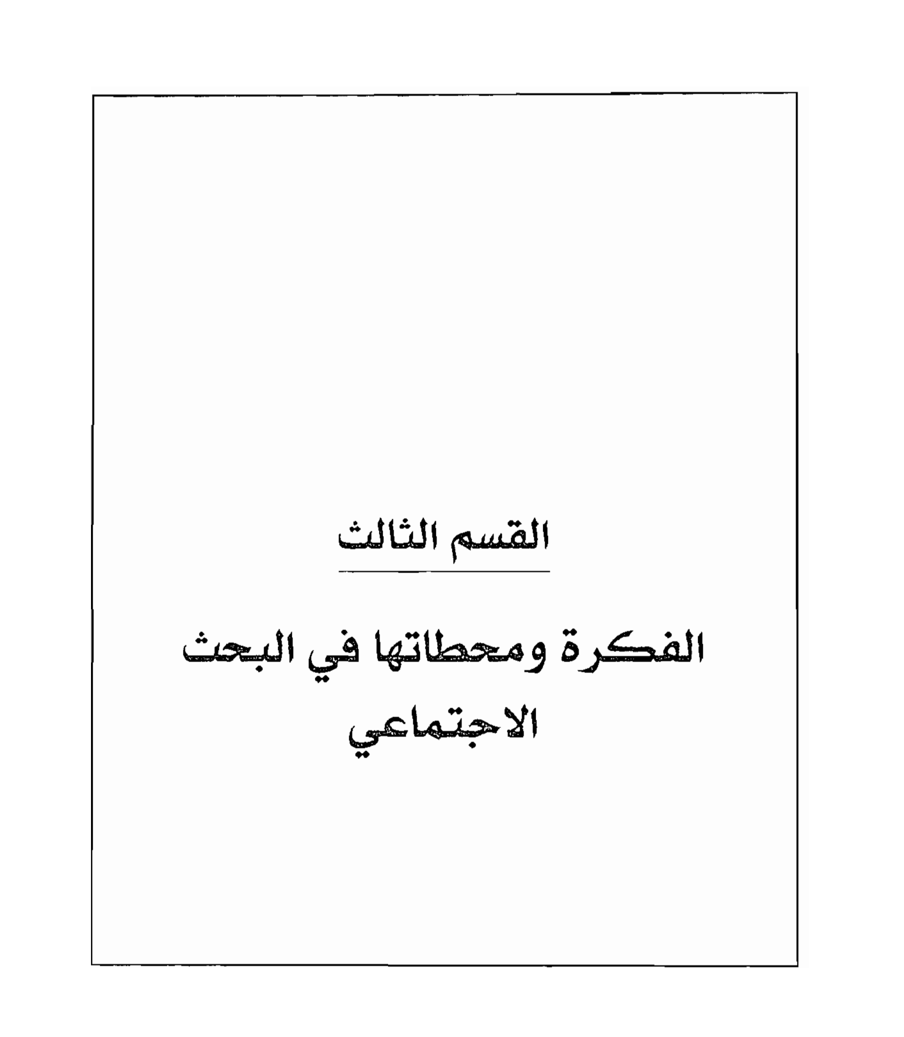
المتمثل في وعي الباحث لبحثه. ومع هذه الوظيفة الخاصة، يفرض استنتاجان نفسيهما:

الإستنتاج الأول:

يرتسم الخيط النظري بين معنيين في المقدمة. فقبل العلوم الحديثة، وبينها العلوم الاجتماعية، كان وجود المقدمة في البحث ممكنا وغير ممكن، وكان المعنى فيها ان تؤدي وظيفتها تجاه القارئ. واما بعد العلوم الحديثة، وبينها العلوم الاجتماعية، فتحولت المقدمة الى جزء لا يتجزأ من كل بحث علمي، وبديهة من بديهياته، وطغى في معناها الوظيفة التي تؤديها تجاه الباحث، قبل الوظيفة التي تؤديها تجاه القاريء.

الإستنتاج الثاني:

في بلدان العلم في الغرب، لاينتج عن عدم المعرفة بمعنى المقدمة في البحث العلمي، وإقتصار النظرة اليها على الوظيفة التي تؤديها تجاه القارئ، أي مفاعيل سلبية، فحقل العلم موجود وقائم. واما في بلداننا، فلا بد، مع غياب حقل العلم عندنا، من وعي التمييز بين وظيفة المقدمة تجاه القارئ، وبين وظيفتها تجاه الباحث، فهذا الوعي ضروري جداً، كي يوجد حقل العلم. وفي رأينا، ينبغي ان تغادر المقدمة الصفحات الاولى من البحث، وان يتحول البحث العلمي كله الى «مقدمة» عندنا. كما يفترض بكل باحث من باحثينا ان يعي بحثه كقضية خاصة، وان يبني أفكاره ومنطقه، ومعطياته، وتفسيراته، في مواجهة ما يرد مقابلها عند الباحثين الآخرين.



القسم الثالث

الفكرة ومحطاتها في البحث الاجتماعي

بعد ان تعرفنا، في القسم السابق، الى الفكرة، على انها تمثل المرحلة الأولى في البحث العلمي، وعلى انها تتضمن خمس محطات هي: إختيار الموضوع، تحديد موضوع البحث، تحديد مسألة البحث، تحديد المسألية، تحديد الفرضية، نتعرف، في هذا القسم، الى كل محطة منها. وعلى هذا، يتألف القسم الثالث من ستة فصول:

الفصل الأول: إختيار الموضوع في البحث الاجتماعي.

الفصل الثاني: تحديد الموضوع في البحث الإجتماعي.

الفصل الثالث: تحديد مسألة البحث في البحث الإجتماعي.

الفصل الرابع: تحديد مسألية أو اشكالية البحث في البحث الإجتماعي.

الفصل الخامس: تحديد فرضية البحث في البحث الإجتماعي.

الفصل السادس: تمارين تطبيقية في التعرف الى الفكرة في البحث الاجتماعي.

الفصل الأول

إختيار الموضوع في البحث الإجتماعي

يغيب إختيار الموضوع، كقضية، عن كتب العلم والبحث العلمي في بلدان الغرب. ولا يوجد كتاب واحد يطرح إختيار الموضوع على انه قضية خاصة تتطلب التفكير فيها. كما يُمارَس إختيار الموضوع، في اي كتاب من كتب العلم الأكاديمية في بلدان الغرب، على انه فعل حصل وانتهى، فتبدأ الكتب على الدوام من تحديد مسألة البحث، ولا تبدأ من إختيار الموضوع. وإذا حصل وجرى الكلام، في هذه الكتب، على إختيار الموضوع، فهو يقتصر على مبررات الإختيار وليس على الاختيار ذاته. فلماذا هذا الغياب؟ ولماذا لا نجد اي شرح لمعنى إختيار الموضوع في كتب العلم الأكاديمية في بلدان الغرب؟ يوجد تفسير لذلك، ففي هذه البلدان، طرح، عند نشأة العلوم الحديثة في القرن الثامن عشر، إختيار الموضوع، كقضية خاصة، في كل موضوع من الموضوعات. وعلى هذا الأساس، وُجدت الموضوعات العلمية الأساسية، في الميادين كافة. وأي موضوع يجري اختياره في الوقت الحاضر، في أي بحث من الأبحاث العلمية، يدخل، بشكل او بآخر، في الموضوعات العلمية الاساسية التي طُرح إختيار كل واحد منها، كقضية خاصة، منذ زمن بعيد جداً. ولهذا السبب، لا يوجد، في بلدان العلم، في الغرب، اي مبرر علمي، او وظيفة علمية راهنة، لطرح إختيار الموضوع، كقضية. وأما في بلداننا، فالعلم ينتقل اليها من بلدان الغرب، من دون ان تكون قد عرفت مرحلة إختيار الموضوعات، كقضية خاصة. وعلى هذا، لا يتعرف باحثونا، ومفكرونا، وعلماؤنا، واساتذتنا، من اي مصدر كان، الى اختيار الموضوع على انه قضية خاصة، فهم يقرأون في كتب العلم، والبحث العلمي، المنتقلة الينا، ولا يجدون

فيها اي معالجة لإختيار الموضوع، او التعريف به، او التساؤل حوله. وسنرى بعد قليل المفاعيل المعرفية السلبية لهذا الغياب.

فما معنى إختيار الموضوع في البحث الاجتماعي؟ ما هي المسألة او القضية في إختيار الموضوع؟ في الحقيقة، يمثل إختيار الموضوع فعلاً يقوم به الباحث، وتجتمع فيه ثلاثة من المعاني: المعنى المتعلق بفعل الإختيار، المعنى المتعلق بالإعلان عن فعل الإختيار، المعنى المتعلق بمبررات فعل الإختيار.

اولاً: المعنى المتعلق بالإختيار

في سعينا الى تحديد هذا المعنى، نتوقف، بالتتابع، عند أربع محطات:

المحطة الأولى: ماذا يدرس علم الإجتماع؟ ما هو موضوع علم الإجتماع؟

المحطة الثانية: السمة المميزة للموضوع في العلوم الاجتماعية.

المحطة الثالثة: بناء الموضوع في البحث الإجتماعي.

المحطة الرابعة: إختيار موضوع ام إختيار مسألة بحث؟

المحطة الأولى: ماذا يدرس على الإجتماع؟ ما هو موضوع علم الإجتماع؟

تطغى وتهيمن عندنا فكرة «اللائحة برؤوس الموضوعات». وتمثل هذه اللائحة، بما تتضمنه وتحويه من رؤوس موضوعات، التحديد الذي يراه باحثونا ومفكرونا وعلماؤنا واساتذتنا لموضوع علم الإجتماع. ولا تهم العناوين الرئيسية والفرعية التي تتضمنها كل لائحة، فقد تختلف هذه العناوين بين باحث وآخر، كما قد تختلف بين لائحة واخرى، وإنما الأكثر أهمية هو فكرة «اللائحة برؤوس الموضوعات» في ذاتها. فإذا طرح السؤال: ما هو موضوع علم الإجتماع؟ سارع الباحثون عندنا الى الإجابة: يدرس علم الإجتماع كذا وكذا وكذا، وتلك لائحة برؤوس الموضوعات التي يدرسها هذا العلم.

وتتم ممارسة فكرة «اللائحة بروؤس الموضوعات» عن طريقين. **فمن جهة**، طريق الدراسة التاريخية، حيث يجري تحديد الإهتمامات الأساسية التقليدية التي شغلت علم الإجتماع، وذلك من خلال تفحص الكتابات الكلاسيكية، والوقوف

عند آراء العلماء المؤسسين للعلم، ومن أتوا بعدهم، وما عالجوه من موضوعات. **ومن جهة ثانية،** طريق الدراسة البنيوية، حيث يجري الإطلاع مباشرة على موضوعات الأبحاث والدراسات التي يجريها علماء الإجتماع والباحثون الإجتماعيون في الوقت الحاضر. وهكذا، تتجمع شيئاً فشيئاً وتجتمع رؤوس الموضوعات التي يدرسها علم الإجتماع. وفي احيان كثيرة، تصل ممارسة فكرة «اللائحة برؤوس الموضوعات» الى حد تقديم جداول تصنف رؤوس الموضوعات وتنظمها.

ولكن، ما معنى تقديم لائحة برؤوس الموضوعات حين نطرح السؤال: ما هو موضوع علم الإجتماع؟ وما معنى ان يحدد باحثونا موضوع علم الاجتماع عن طريق لائحة يقدمونها برؤوس الموضوعات؟ في الحقيقة، على صعيد المنطق والحركة الذهنية، لا يميّز الباحثون عندنا بين ماذا يدرس علم الاجتماع؟ وبين ما هو موضوع علم الإجتماع؟ فيعتبرون السؤالين سؤالاً واحداً، وهم يجيبون عن السؤال الثاني بواسطة إجابة يقدمونها عن السؤال الأول. والقضية ليست شكلية على الإطلاق، فما هو الفرق بين السؤالين؟ يفترض السؤال: ماذا يدرس علم الإجتماع؟ تقديم لائحة برؤوس الموضوعات التي يدرسها علم الإجتماع. واما السؤال: ما هو موضوع علم الإجتماع؟ فيفترض تحديداً لموضوع علم الإجتماع بالمقارنة مع موضوعات العلوم الأخرى. كما يفترض تحديداً لطبيعة ما يدرسه علم الإجتماع، وماهيته، وخصوصيته، وتميزه. وهذا التحديد بالذات، هو الذي يفسر وجود رؤوس الموضوعات في اللائحة.

وفي مقابل وعي التمييز بين السؤالين، يسود عندنا الخلط بينهما. وبدل ان يكون الموضوع، وطبيعته وماهيته وخصوصيته وتميزه، هو الذي يفسر دخول رؤوس موضوعات الى اللائحة، او خروج رؤوس موضوعات منها، او وجود رؤوس موضوعات فيها، تحل معادلة «من اللائحة برؤوس الموضوعات الى الموضوع»، محل معادلة «من الموضوع الى اللائحة، برؤوس الموضوعات»، مع كل الإحتمالات السلبية الناتجة عن ممارستها، وفي راس تلك الإحتمالات استحالة التعرف الى ما يميز الموضوع في علم الإجتماع عن الموضوعات في العلوم الانسانية الأخرى.

المحطة الثانية: السمة المميزة للموضوع في العلوم الإجتماعية

ينتج عن التمييز بين ما هو موضوع علم الإجتماع؟ وبين ماذا يدرس علم الإجتماع؟ وعي أهمية وضرورة التعرف الى السمة المميزة للموضوع في علم الاجتماع. فما معنى سمة مميزة للموضوع في علم الإجتماع؟ معناها انها توجد فيه، ولا توجد في غيره. ومعناها ايضاً أننا اذا وجدنا هذه السمة في موضوع ما، يكون هذا الموضوع داخل علم الإجتماع. ومعناها كذلك ان هذه السمة تصبح مقياساً لتمييز موضوع علم الإجتماع عن غيره. فما هي السمة المميزة للموضوع في علم الإجتماع؟ للإجابة عن السؤال، علينا الإبتعاد قدر الإمكان عن تشييء (chosification) علم الإجتماع، والإقتراب قدر الإمكان من النظرة التي ترى العلم محدداً بفكرة مركزية ينصب الإهتمام النظري عليها، وحبكة فهم تمارس الفكرة المركزية عن طريقها وبواسطتها. فتأتي نشأة العلم لتحمل الدليل القاطع على انها فكرة مركزية هامة، وحبكة فهم هامة، في فهم الواقع الإنساني. فما هي الفكرة المركزية، وحبكة الفهم في علم الإجتماع؟ يقدم جان بياجيه (Jean Piaget) إجابة عن هذا السؤال.

«في وجه ما إفترضته الفلسفات في القرنين السابع عشر والثامن عشر من وجود طبيعة بشرية سابقة على الروابط والعلاقات المجتمعية، تحدد عند كل فرد قدراته الفكرية والأخلاقية والحقوقية والإقتصادية، يفترض علم الإجتماع، على العكس تماماً، ان هذه القدرات ما هي إلاّ نتاج أصلي وأصيل للحياة المشتركة... لقد أدى إنقلاب الرؤية، الناتج عن إكتشاف الحبكة التي اتى بها علم الإجتماع، الى تغيير جذري في وجهة النظر والإنطلاق فقط من الحقيقة الملموسة الوحيدة المتاحة امام الملاحظة والتجربة، اي المجتمع، وبالتالي، النظر الى الفرد في تصرفاته وسلوكه على انه نتيجة المجتمع ككل، وليس كعنصر يسبق الكل المجتمعي ويملك صفات خاصة من الضروري معرفتها لمعرفة هذا الكل. إن الحبكة التي اتى بها علم الاجتماع، تعود اولاً الى الفكرة الكلية»[1]

وحسب بياجيه، ما انشغل الانسان به منذ وجوده، وما كان موضع إهتمام

---

(1) Jean PIAGET, L'Epistémologie génétique, P.U.F., 1949, P. (199).

المفكرين في كل زمان، والموجود في مختلف الحضارات، وفي صلب التعاليم الدينية، هو فكرة إجتماع البشر (socius). وهذه الفكرة، أي إجتماع البشر، أتى اليها علم الإجتماع حاملاً معه فكرة مركزية، من جهة، وحبكة فهم، من جهة اخرى. وتتمثل الفكرة المركزية في المجتمعي(Le social)، الناتج عن إجتماع البشر وتفاعلهم، والمختلف بخصائصه عن خصائص الأفراد الداخلين في تركيبه، في حين تتمثل حبكة الفهم بإتخاذ المجتمعي موضوعاً، والإنطلاق منه، والنظر الى الأفراد في قدراتهم الفكرية والأخلاقية والحقوقية والإقتصادية. . .الخ، على انهم نتيجة هذا المجتمعي، ونتاجه، وليس كعناصر تسبق المجتمعي في الوجود.

وهكذا، ينزل الباحثون بالفكرة المركزية وحبكة الفهم المتضمنة فيها الى إجتماع البشر(socius)، فيستخرجون منه خمسة معانٍ دفعة واحدة: معنى الإجتماع، معنى الدوافع الى الإجتماع، معنى الروابط والعلاقات في الإجتماع، معنى ما تنتجه هذه الروابط والعلاقات من أشكال، معنى المركّب المختلف بخصائصه عن خصائص العناصر الداخلة في تركيبه، اي المجتمعي(le social).

على هذا الأساس، يدخل في موضوع علم الاجتماع كل ما يتصف بصفة «مجتمعي». ففي المعنى الواسع لهذه الصفة، يعادل «المجتمعي» البشرية جمعاء. وفي معنى أقل سعة، تساوي هذه الصفة المجتمع ككل. وفي معنى تضيق حدوده اكثر، تطلق تسمية «مجتمعي» على الأشكال الدينية والثقافية والأخلاقية والسياسية والعائلية والاقتصادية والجمالية والفنية والمورفولوجية داخل المجتمع الواحد. كذلك، يطبق مصطلح «مجتمعي» على كل مظهر من المظاهر التي تتبدى هذه الأشكال فيها.

في كل هذه الأمثلة، لا يتغير او يختلف المعنى في «المجتمعي». والسبب، هوية الموضوع الواحدة التي تنتمي هذه الأمثلة اليها. فما يميز المجتمعي (le social) هو اكثر من إجتماع البشر وتجمعهم (socius)، أي ان المجتمعي (le social) لا يمثل تجميعاً بسيطاً للأشخاص وإنما تفاعلهم وإحتكاك افكارهم ورغباتهم وميولهم مع ما يحيط بهم من شروط طبيعية وتاريخية يؤدي الى «مجتمعي» (le social) له سمات مختلفة عن السمات الخاصة بالأفراد.

وفي تعابير اخرى، إن وجود العناصر وسمات العناصر الداخلة في المجتمعي

ضروري وإنما ليس بكاف. فالتفاعل والعلاقات والروابط هي الأساس، وهي وحدها التي تؤدي الى مركّب جديد هو المجتمعي المختلف بخصائصه عن خصائص العناصر الداخلة في تركيبه.

إذن، علم الإجتماع هو العلم الذي يمارس فكرته المركزية، وحبكة فهمه الخاصة، في إجتماع البشر (socius)، والموضوع الذي يبنيه هو المجتمعي (le social). ومن هذا المنظار، عندما يدرس الباحث الإجتماعي تعاطي المخدرات، او عمالة الأولاد، او التسرب المدرسي، او سوق العمل، او التنظيم الحزبي، او القيم الأسرية، او التنظيم النقابي. . .الخ، يكون يدرس اشكالاً مجتمعية، ولا يدرس إلاّ الأشكال المجتمعية. ولماذا يفعل ذلك؟ لأنه ينتمي الى علم يملك حبكة فهمه الخاصة (من الكل المجتمعي الى الأفراد). واما المواضيع المتعلقة بالفرد، او الأفراد المعروفين بأسمائهم وشخصياتهم وتاريخهم الخاص، او الجماعات المعروفة بأعضائها، او اسمائهم وشخصياتهم، فلا تتصف بالصفة المجتمعية، ولا تتضمن حبكة الفهم العائدة الى علم الإجتماع، ولا تنتمي الى موضوعات هذا العلم. ففي الحقيقة، لمجرد ان يختص الموضوع بفرد معروف، او افراد معروفين، او جماعات معروفة بأعضائها، نكون خارج حبكة الفهم العائدة الى علم الإجتماع.

مثل تطبيقي حول السمة المميزة للموضوع في العلوم الاجتماعية

سنتعرف الى السمة المميزة للموضوع في البحث الإجتماعي، وذلك في مثل تطبيقي هو الفقر (la pauvreté). وسنستخدم في هذا المثل الفكرة المركزية العائدة الى علم الإجتماع، وحبكة الفهم فيها.

نبدأ اولاً بالصورة الفردية للفقر، خارج نطاق علم الإجتماع، وهي الصورة الشائعة في الأذهان والعقول: وجود أفراد معروفين يسعون الى تلبية حاجاتهم اليومية من غذاء، وطبابة وتعليم، وسكن، وثياب، وترفيه. . .الخ ولا يملكون المال الكافي لذلك، فينزلون الى السوق للشراء، فإما يشترون اقل مما هم في حاجة اليه، وإما يصرفون النظر عما يستطيعون الإستغناء عنه، وإما يضحون بحاجات في سبيل حاجات اخرى.

تتمثل الصورة الفردية للفقر، إذن، في وجود افراد معروفين، **من جهة**،

وحاجات للتلبية، من **جهة ثانية**، وعجز عن تلبية الحاجات من **جهة ثالثة**.

نأتي الآن الى الفقر في علم الاجتماع، وفي العلوم الإجتماعية. فما هي صورة الفقر التي يراها الباحث الإجتماعي؟ انها صورة تتوزع معالمها الأساسية على الوجه التالي:

• النظر الى الفقر على انه الشكل المجتمعي، والتركيب المجتمعي، والكل المجتمعي، والقواعد المجتمعية، الناتجة عن إجتماع البشر.

• في الفقر، كشكل مجتمعي، كل الحاجات ملباة، والفقر، على الصعيد المجتمعي، يعني تلبية كل الحاجات، ومصطلح «فقر» في علم الإجتماع والعلوم الإجتماعية يعني أن الحاجات ملباة كلها. وعندما لا تلبى حاجة ما، تخرج من الفقر كشكل مجتمعي، وتدخل في شكل مجتمعي آخر، يحمل تسمية مختلفة. فعندما لا تلبي حاجة الأكل يصبح اسمها الجوع، وعندما لا تلبي الحاجة الى المسكن يصبح اسمها التشرد، وعندما لا تلبي الحاجة الى العلاج من الأمراض، يصبح اسمها الموت. . .الخ. وهكذا، إذا كان عدم تلبية حاجة معينة، يرتبط، في الصورة الفردية للفقر بأفراد فقراء معروفين بشخصياتهم واسمائهم وتاريخهم، فإن تلبية الحاجات كلها يرتبط، في الصورة المجتمعية للفقر، بالشكل المجتمعي، والقواعد المجتمعية العامة.

• ما معنى الفقر في صورته المجتمعية؟ إنه تلبية الحاجات كلها وإنما عند مستوى من التلبية، أدنى من مستوى آخر. وعلى هذا، يتضمن الفقر معنى المقارنة بين المستويات.

• ما مضمون الفقر في صورته المجتمعية؟ إنه القواعد المجتمعية العامة، الغذائية والسكنية والصحية والتعليمية والترفيهية، التي يجمع بينها المستوى المتدني، والدرجة المتدنية، بالمقارنة مع قواعد مجتمعية عامة أخرى، غذائية وسكنية وصحية وتعليمية وترفيهية، تقع عند مستوى اعلى، ودرجة ارفع.

• كيف يظهر الفقر في صورته المجتمعية؟ إنه يظهر بشكل أحزمة بؤس (القواعد المتدنية لتلبية الحاجة الى السكن)، واسواق شعبية عشوائية (القواعد المتدنية لتلبية الحاجة الى الغذاء واللباس)، ومستوصفات وعيادات شعبية مجانية

(القواعد المتدنية لتلبية الحاجة الى العلاج)، ومدارس مجانية (القواعد المتدنية لتلبية الحاجة الى التعليم)... الخ.

● ماذا يدرس الباحث الإجتماعي في الفقر؟ إنه يدرس القواعد المجتمعية العامة، ولا يدرس على الإطلاق فقراء معروفين بأسمائهم وشخصياتهم وتاريخهم الخاص، كما يدرس توزيع الثروة في المجتمع، وتفاوت التوزيع حسب الفئات المجتمعية، وحصة كل فئة مجتمعية منها، وأنماط المعيشة فيها، والعادات الغذائية، والإزدحام السكني، وشروط المسكن، وموازنة الأسرة... الخ.

المحطة الثالثة: بناء موضوع البحث في البحث الإجتماعي

ينتج عن النظرة من منظار السمة المميزة للموضوع في العلوم الاجتماعية، ان تحل فكرة «بناء الموضوع في البحث» محل فكرة «الوجود السابق للموضوع على البحث»، والا يملك الموضوع في البحث الاجتماعي وجوداً يسبق البحث في الوجود، والا يوجد الموضوع جاهزاً، والا يكون البداية. وعلى سبيل المثال، لنفترض ان عالماً من علماء الإجتماع القى نظرة خاطفة على حياة الإنسان اليومية العادية في عيشه مع زوجته وأبنائه وأقربائه بالدم. فماذا يجد؟ إنه يجد خضماً هائلاً من التفصيلات المحسوسة متقاطعة ومتشابكة ومتداخلة وفي اتجاهات متباينة. كما يجد اشخاصاً معروفين بأسمائهم وشخصياتهم، أي فلان وفلان وفلان، يسلكون ويفكرون ويشعرون ويقيمون روابط وعلاقات فيما بينهم.

وهكذا، بواسطة الفكرة المركزية التي يملكها (الكل المجتمعي والمركّب المجتمعي والأشكال والهيئات المجتمعية الناتجة عن إجتماع البشر)، وحبكة الفهم فيها (من الكل المجتمعي الى الأفراد)، وعن طريقها، يتفحص عالم الإجتماع محسوس الحياة اليومية فيختار منها تفصيلات محسوسة دون غيرها، ويدمج بينها ويجردها وينظرها، ويصل في نهاية الأمر الى موضوعه. فما هو هذا الموضوع؟ إنه الأسرة كتنظيم مجتمعي، فالجنس اي العلاقات الجنسية التي تهدف الى إعادة إنتاج الجنس البشري منظمة حسب تركيب من القواعد المجتمعية العامة التي يسير على هديها الأفراد والجماعات. وهذه القواعد (الأسرة والحياة الأسرية) محددة في العرف والقانون وتسبق الفرد في الوجود وتفرض نفسها عليه.

وفي النتيجة، لو كان الموضوع يقدم نفسه جاهزاً للدراسة، لكان عالم الإجتماع توصل الى ان موضوعه هو فلان وفلان وفلان كما يقدم الواقع الإنساني المحسوس نفسه. ولو فعل ذلك، لما وجد علم الإجتماع في الأصل. وعلى جميع الأحوال، يستحيل ان يتوصل عالم الإجتماع الى ان موضوعه هو فلان، فلان، وفلان لأن الفكرة المركزية التي يملكها، وحبكة الفهم فيها، لا تتيح له سوى بناء الموضوع الذي بناه.

المحطة الرابعة: إختيار موضوع بحث ام إختيار مسألة بحث؟

عرفنا في **المحطة الأولى** ان الموضوع في العلوم الإجتماعية يتمتع بطبيعة خاصة، وماهيه، وخصوصية، وتميز بالمقارنة مع موضوعات العلوم الأخرى، وتعرفنا في **المحطة الثانية** الى هذه الطبيعة الخاصة، والماهية، والخصوصية، وإستنتجنا في **المحطة الثالثة** ان الموضوع يبنى في البحث الإجتماعي، ولا يسبق البحث في الموجود. وبنتيجة ما عرفناه، في **المحطة الأولى**، وتعرفنا اليه، في **المحطة الثانية**، وإستنتجناه في **المحطة الثالثة**، نجد أنفسنا امام السؤال التالي: بما ان الباحث يبني موضوع بحثه ولا يجده جاهزاً ابداً، فما معنى الكلام على إختيار الموضوع في البحث الاجتماعي؟ ما المقصود بإختيار الموضوع في البحث مادام الباحث نفسه هو الذي يبني موضوع البحث؟ وفي اجابتنا عن هذا السؤال، تفرض الملاحظات الآتية نفسها:

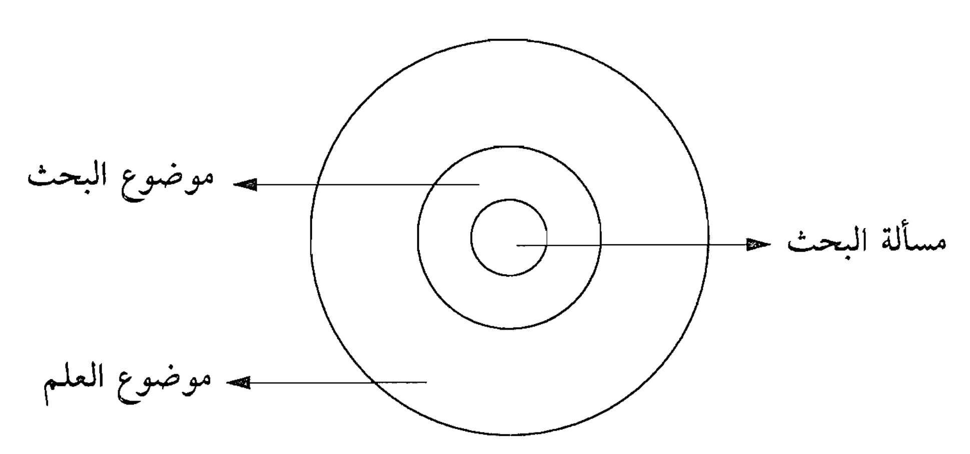
الملاحظة الأولى:

يجدر بنا التمييز بين موضوع البحث (objet de recherche)، وبين مسألة البحث (problème de recherche)، فما يختاره الباحث، قبل ان يبدأ بالبحث، هو مسألة البحث، وما يبنيه الباحث، في البحث، هو موضوع البحث. والمقصود بمسألة البحث، مركز الإهتمام او الإنشغال.

ان الباحث، إذن، لا يختار موضوع البحث، وإنما يبني موضوع البحث. وما يختاره، في الحقيقة، هو مسألة البحث، التي يستخدم فيها الفكرة المركزية وحبكة الفهم العائدة لموضوعات العلوم الاجتماعية، كي يبني موضوع البحث.

الملاحظة الثانية:

ينبغي ان تكون مسألة البحث، او مركز الإهتمام والإنشغال، صالحة كي تمارس فيها الفكرة المركزية، وحبكة الفهم، وكي يبنى موضوع البحث على اساسها. فإذا قلنا ان مسألة البحث التي اختارها الباحث الإجتماعي هي «الفقر وتوزيع الثروة المجتمعية»، او «الفقر ونمط المعيشة»، أو «الفقر والموازنة اليومية لأسرة»، او «المسار التعليمي للأولاد في الأسر الفقيرة»، أو «الطلاق والفقر»، أو «الفقر وعمالة الأولاد»، او «الفقر والمشكلات الزوجية»... الخ، يكون الإختيار إختياراً صحيحاً وملائماً، لأن هذا النمط من مسائل البحث يصلح كي تمارس فيه الفكرة المركزية العائدة الى علم الإجتماع، وحبكة الفهم فيها. وأما اذا قلنا ان مسألة البحث التي إختارها الباحث الإجتماعي هي «العيش النفسي للفقر»، او «الفقر ونمو الطفل النفسي والجسدي»، او «المرض النفسي والفقر»... الخ، يكون الإختيار إختياراً خاطئاً، لأن هذا النمط من مسائل البحث لا يصلح كي تمارس فيه الفكرة المركزية العائدة الى علم الإجتماع، وحبكة الفهم فيها.



في هذه الصورة الذهنية، تجري الامور على الوجه التالي:

- يختار الباحث مسألة بحث ملائمة، او مركز إهتمام او إنشغال يصلح كي تمارس فيه الفكرة المركزية وحبكة الفهم العائدة الى علم الاجتماع.
- يبني الباحث موضوع بحثه، فيستخدم، في مسألة البحث، الفكرة المركزية، وحبكة الفهم، العائدة الى علم الإجتماع.

• ببنائه للموضوع في بحثه، يكون الباحث يساهم في بناء الموضوع في العلم.

• يمثل موضوع البحث العالم النظري الذي توجد مسألة البحث فيه، في حين يمثل موضوع العلم، العالم النظري الذي يوجد موضوع البحث فيه.

الملاحظة الثالثة:

يغيب التمييز بين موضوع البحث (objet de recherche)، وبين مسألة البحث (problème de recherche) عن كتب العلم والبحث العلمي في بلدان الغرب. فما هو مبرر هذا الغياب؟ يوجد تفسير لذلك، ففي هذه البلدان، وعند نشأة العلوم الحديثة في القرن الثامن عشر، وجد التمييز بين موضوع البحث، وبين مسألة البحث، وجرى إختيار مسائل البحث، وحصل بناء موضوعات البحث في مسائل البحث. واي إختيار لأي مسألة بحث، في الوقت الحاضر، يدخل، بشكل او بآخر، في واحدة من مسائل البحث الأساسية التي جرى إختيارها، وحصل البناء فيها، منذ زمن بعيد جداً. ولهذا السبب، لا يوجد، في بلدان الغرب، اي مبرر علمي، او وظيفة علمية راهنة، للتمييز بين موضوع البحث، وبين مسألة البحث، أو التمييز بين إختيار موضوع البحث، وبين إختيار مسألة البحث. وعلى هذا الأساس، يحصل الدمج بين إختيار موضوع البحث وبين إختيار مسألة البحث، ويجري الكلام على إختيار موضوع البحث، بدل الكلام على اختيار مسألة البحث.

الملاحظة الرابعة:

ينتقل العلم الينا من بلدان الغرب، من دون ان تكون بلداننا قد عرفت مرحلة التمييز بين موضوع البحث، وبين مسألة البحث. وعلى هذا، لا يتعرف باحثونا ومفكرونا، وعلماؤنا واساتذتنا الى الفرق بين الإثنين، فهم يقرأون في كتب العلم والبحث العلمي ولا يجدون فيها سوى الإشارة الى إختيار موضوع البحث، فتكون النتيجة، الوهم الشائع عندنا بأن الباحث يختار موضوع البحث، وبالتالي، الجهل بالمعنى المتعلق بفعل الإختيار، وبأن الاختيار هو في الحقيقة لمسألة البحث.

ثانياً: المعنى المتعلق بالإعلان عن الإختيار

نتعرف، بواسطة عنوان البحث، الى المعنى المتعلق بالإعلان عن إختيار مسألة البحث. فهل يوجد عنوان بحث يصلح، وعنوان بحث لا يصلح؟ ماهي شروط العنوان الجيد؟ إننا نفضل التعرف الى العناوين التي تصلح، عن طريق التعرف الى العناوين التي لا تصلح. فما هو العنوان الذي لايصلح في البحث الإجتماعي؟

● لا يصلح العنوان الذي يقدم صياغة لغوية لا نجد فيها أي إشارة الى إختيار لأي مسألة بحث، ولا تتضمن الاعلان عن اي مسألة بحث. فما معنى مسألة بحث في الحقيقة؟ معناها مركز إهتمام، او إنشغال، يملك طبيعة خاصة، وماهية وخصوصية تعود الى علم من العلوم، مما يسمح ببناء موضوع البحث، عن طريق الفكرة المركزية، وحبكة الفهم، العائدة الى هذا العلم. وفي هذا الضوء، إن عنواناً من نوع «الطلاق في الأسرة» لا يشير الى إختيار لأي مسألة بحث، ولا يتضمن أي مسألة بحث، وإنما يقدم صياغة لغوية يمكن ان نضع فيها ما نشاء. فقد نرى فيها «الإضطرابات النفسية عند الأولاد في الأسر المطلّقة»، وفي هذه الحالة، تدخل مسألة البحث في علم النفس، او نرى فيها «مساهمة الطلاق في إعادة توزيع الثروة العقارية العائلية»، وفي هذه الحالة، تدخل مسألة البحث في علم الإقتصاد. وهكذا دواليك، مما يعني ان عنوان « الطلاق في الأسرة» لا يتضمن الإشارة الى إختيار لأي مسألة بحث، ولا يتضمن الإعلان عن أي مسألة بحث.

في تعابير أخرى، لا تصلح العناوين التي تقدم صياغات لغوية يمكن ان نضع فيها أي شيء، وكل شيء، وفي ما يلي البعض القليل منها:

1- تعاطي المخدرات
2- النقابات
3- عمل الأم
4- الأسرة
5- الزواج
6- الإعلام والمرأة

7- الطلاق في الاسرة
8- التربية الحديثة
9- العولمة
10- البطالة
11- سوق العمل
12- التربية والبيئة
13- الخادمة الأجنبية والأسرة
14- النخب السياسية
15- الإنتخابات النيابية
16- الأحزاب

لا تصلح هذه العناوين، كي تكون عناوين أبحاث إجتماعية، فهي لا تتضمن مسألة بحث ملائمة كي تمارس فيها الفكرة المركزية العائدة الى علم الإجتماع، المتمثلة في الأشكال المجتمعية الناتجة عن إجتماع البشر، وحبكة الفهم، المتمثلة في إعتماد الشكل المجتمعي موضوعاً، والإنطلاق منه، والنظر الى الأفراد والجماعات على انهم نتيجة هذا الشكل المجتمعي، ونتاجه.

وفي حال أردنا العمل على العناوين نفسها، وتحويلها الى عناوين أبحاث تتضمن الإشارة الى إختيار لمسائل البحث داخل العلوم الإجتماعية، فإننا نقترح العناوين الآتية:

1-الأسرة وتعاطي المخدرات لدى الأبناء
2-النقابات في لبنان نقابات طائفية
3-الأم العاملة وشؤون اولادها الدراسية
4-الطلاق فعل فردي ام مجتمعي؟
5-التربية بين التقليدي والحديث
6-العولمة والتغيير في العادات الغذائية
7-البطالة والخلافات الزوجية
8-الإستخدام الصناعي وقنوات توزيعه
9-السلطة الوالدية والشباب
10-إختيار الزوج ودور الأهل فيه
11-صورة المرأة في الإعلام المرئي
12-قضية البيئة في البرامج الدراسية
13-النظرة الى الخادمة الأجنبية في الأسرة
14-النخب السياسية في لبنان نخت عائلية
15-التمثيل النيابي في لبناني تمثيل طائفي
16-حضور الطوائف في الأحزاب السياسية

• لا يصلح العنوان الذي يتوهم الباحث انه يقع داخل البحث الإجتماعي، في حين انه يقع، في الحقيقة، خارج البحث الإجتماعي، وفي ما يلي، عدد من

عناوين الأبحاث يشيع وينشر انها تقع داخل البحث الإجتماعي، في حين انها تقع، في الحقيقة، خارج البحث الإجتماعي.

1- اتجاهات طلاب الصف الثالث ثانوي حول مادة علم الاجتماع

2- العمل الإجتماعي في بلدية بيروت

3- الأداء المؤسسي لبلدية عاليه

4- لجنة حقوق المرأة اللبنانية: الخطاب والرؤية

5- الإتحاد النسائي التقدمي: تطور الرؤية، النشاط، العضوية

6- تطور وضع المرأة في عماطور

7- الشعارات على قناة المنار وتأثيرها على المشاهد

8- دراسة الجدوى الاجتماعية لمشروعات جمعية النجدة الشعبية

تلك بعض عناوين الأبحاث التي يتوهم الكثيرون عندنا بأنها تقع داخل نطاق الأبحاث الإجتماعية، في حين انها تتعلق بأفراد معروفين بأسمائهم وشخصياتهم وتاريخهم الخاص، او جماعات معروفة بأعضائها، ولا تتصف بالصفة المجتمعية، ولا تتضمن حبكة الفهم العائدة الى العلوم الإجتماعية، ولا تنتمي الى موضوعات هذه العلوم. وفي حال أردنا العمل على العناوين نفسها، وتحويلها الى عناوين أبحاث تشير الى إختيار لمسائل بحث داخل علم الإجتماع، فإننا نقترح العناوين الآتية:

1- تجربة الطلاب مع تدريس إختصاص علم الإجتماع في التعليم الثانوي: نموذج طلاب الصف الثالث ثانوي.

2- الخدمة المجتمعية والعمل البلدي في لبنان: نموذج بلدية بيروت.

3- البلديات في لبنان وقواعد الإداء المؤسسي: نموذج بلدية عاليه.

4- خطاب الجمعيات النسائية في لبنان: نموذج لجنة حقوق المرأة اللبنانية.

5- الجمعيات النسائية في لبنان جمعيات طوائفية: نموذج الإتحاد النسائي التقدمي.

6- تطور وضع المرأة في الريف اللبناني: نموذج قرية عماطور.

7- الشعارات في الإعلام المرئي وفعلها عند المشاهد: نموذج قناة المنار.
8- مشروعات الجمعيات في لبنان وجدواها الإقتصادية والمجتمعية: نموذج جمعية النجدة الشعبية

وكما يمكن لأي كان ان يلاحظ، لقد انحصر التغيير الذي أجريناه في إختيار الشكل المجتمعي على انه مسألة البحث (تدريس إختصاص علم الإجتماع، او الخدمة المجتمعية والعمل البلدي، او البلديات وقواعد الإداء المؤسسي، او الجمعيات النسائية. . .الخ)، والنظر الى الأفراد المعروفين بأسمائهم وتاريخهم وشخصياتهم (طلاب الصف الثالث ثانوي، او أعضاء بلدية بيروت، او أعضاء بلدية عاليه، او أعضاء لجنة حقوق المرأة اللبنانية. . .الخ)، على انهم نتيجة هذا الشكل المجتمعي ونتاجه.

ثالثاً: المعنى المتعلق بمبررات الإختيار

يصنف باحثونا، ومفكرونا وعلماؤنا، وأساتذتنا، المبررات التي تشرح و تفسر إختيار الباحث لمسألة البحث الى ثلاثة انماط: مبررات شخصية، مبررات مجتمعية، مبررات علمية.

• فعلى صعيد **المبررات الشخصية**، يجب ان تستحوذ مسألة البحث التي يختارها الباحث على اهتمامه الشخصي ورغبته الأكيدة. وغالباً ما يقوم الباحث ببحث افضل عندما يكون هو الذي اختار مسألة بحثه بدلاً من ان تكون هذه المسألة مفروضة عليه. إن البحث، في هذه الحالة، سيكون متعة للباحث. وعلى العكس من ذلك، يمكن ان يؤدي البحث في مسألة لا تحوز على إهتمام الباحث الى اكثر الوان الضجر والضيق. وعندما تكون الرغبة الحقيقية هي الدافع وراء البحث، فإن ذلك سيؤدي غالباً الى صياغة مسألة جديرة بالجهد الذي يبذل فيها.

وعلى هذا، فإن أولى المتطلبات الخاصة بإختيار المسألة، ولعلها ليست بالضرورة اهمها، هي ان تحظى مسألة البحث بإهتمام الباحث نفسه. ويذهب علماء علم النفس الى القول بأن البحث السيء يحدث عندما لا تكون هناك درجة عالية من إهتمام الباحث، وكثيراً ما لا يبذل الباحث الجهد المطلوب اذا افتقد الدافع الداخلي الذي يحفزه لتحمل المشاق وبذل الجهد في دراسة المسألة.

• وعلى صعيد **المبررات المجتمعية**، اذا أمعنّا النظر في الحقل المجتمعي، عموماً، لرأينا ان هناك دائماً تحديات ومشكلات مطروحة في حياتنا اليومية، وأمام الباحث، وتحتاج الى من يلتقطها فيختارها مسألةً للبحث العلمي. أليست مشكلات الفقر، والتهميش، والفساد، والعنف، والإرهاب، والقمع، والعنصرية، وسوء التكيف، وعدم الإندماج، والتسرب المدرسي، والتعصب، والديانات، والصراع الفكري، وسواها الكثير، اليست جميعها مسائل بحث حية ملحّة، وتستحق الجهد لتحويلها الى مسائل بحث. الحياة الحديثة اليومية، وأماكن العمل، مصادر غنية بمسائل البحث، فاليومي بكل مستوياته ساحة إحتكاك مستمرة ملأى بصعوبات

ومشكلات تعرض او تفرض او تقترح مشكلة للتفكير والبحث. كما ان هناك مشكلات كثيرة تبرز للباحث نتيجة لخبراته اليومية، بحسب الميدان والموقع الذي يوجد فيه، أي ان الخبرة العملية تظهر الكثير من المشكلات التي تحتاج الى البحث.

• وعلى صعيد **المبررات العلمية**، يحدث أحياناً ان يقرأ الباحث مقالاً يختلف فيه مع مؤلفه إختلافاً عميقاً، وهذا الإختلاف من شأنه ان يؤدي الى قيام الباحث بدراسة المسألة التي وردت في هذا المقال، والى نشر وجهة نظره بالنسبة لهذه المسألة، ولقد بدأ باحثون كثيرون بدايات طيبة في البحث عن هذه الطريق، أي إثبات وجهة نظر مخالفة عما هو منشور لباحثين آخرين. بل وكثيراً ما تظهر إكتشافات جديدة هامة بنتيجة هذه الإختلافات. كما يحدث أحياناً ان يرى الباحث ان هناك فجوات في المعلومات الخاصة بمسألة بحث معينة، وتحتاج الى إستكمال، او ان تحظى جدّة المسألة بالأهمية عند الباحث، وكذلك المسألة التي تتطلب تطبيق المعلومات المتوفرة وإنما بطريقة جديدة.

تلك هي الصورة الشائعة في بلداننا حول مبررات إختيار الباحث لمسألة البحث. فما رأينا فيها؟ وماذا لدينا ضدها؟

الملاحظة الأولى:

لا وجود في البحث العلمي الا للمبررات العلمية، فالبحث هو بحث علمي، والباحث هو باحث في العلم، والإختيار هو إختيار علمي، لمسألة بحث علمية، كي تدرس دراسة علمية. واما الكلام على مبررات شخصية، من نمط مختلف عن نمط المبررات العلمية، فيعني ان الباحث ابتعد عن كونه باحثاً، واقترب من كونه إنساناً عادياً، وكذلك، يعني الكلام على مبررات مجتمعية، من نمط مختلف عن نمط المبررات العلمية، ان الباحث ابتعد عن كونه باحثاً، واقترب من كونه مصلحاً للمجتمع.

الملاحظة الثانية:

الفرق كبير بين الكلام على مبررات علمية، وبين الكلام على مبررات شخصية او مجتمعية. **فالكلام على مبررات علمية** يعني ان فعل المبررات، واهميتها،

ودورها، ينتهي مع إنتهاء فعل الإختيار ذاته، فلمجرد الإنتهاء من فعل الإختيار، ينتهي الكلام على مبررات الاختيار، وتنتهي وظيفة المبررات. وأما **الكلام على مبررات شخصية، ومبررات مجتمعية**، فيعني ان فعل المبررات، واهميتها، ودورها، ووظيفتها، لا ينتهي مع إنتهاء فعل الإختيار ذاته، وانما يمتد ليضفي صفة خاصة، وطبيعة خاصة، على البحث كله. فمع المبررات الشخصية يرتسم الخط الفاصل بين نمطين من الأبحاث: البحث الجيد، الجدير ببذل الجهد فيه، والمتناغم مع دوافع الباحث الشخصية، والبحث السيء، الذي لا يحوز إهتمام الباحث نفسه. وكذلك، مع المبررات المجتمعية يرتسم الخط الفاصل بين نمطين من الأبحاث: الأبحاث الهادفة الى إصلاح المجتمع، والمحكومة بهاجس حل المشكلات المجتمعية، والأبحاث المنفصلة عن هموم المجتمع ومشكلاته.

الملاحظة الثالثة:

لا يعني كلامنا على الفرق الكبير بين المبررات العلمية، وبين المبررات الشخصية، وبين المبررات المجتمعية، عدم وجود دوافع شخصية، او اهداف مجتمعية في إختيار مسألة البحث من قبل الباحث. فكيف يمكن إدخال الدوافع الشخصية، والأهداف المجتمعية، في المبررات العلمية؟

في الحقيقة، منذ ان نشأت العلوم الحديثة، في القرن الثامن عشر، والسجال الفكري يدور فيها بين تيارين يختلفان على حقيقة البحث العلمي، أهو قلعة للمعرفة العلمية البحتة أم هو مؤسسة علمية ذات وظيفة خدمة مجتمعية؟ وإذا كان السجال يدور في الظاهر حول البحث العلمي، فإن ما يحركه هو سجال من نوع آخر، متجدد ودائم في طبيعته، يجري داخل فلسفة العلم بين نظرتين الى تقدم العلم:

- ترى **النظرة الاولى** ان تقدم العلم يحصل من خلال تطبيق النظريات والمناهج العلمية، ووضعها على الدوام في مواجهة تجارب ومشكلات جديدة. وعلى هذا، يلعب إنغماس البحث العلمي في شؤون المجتمع دوراً هاماً في تقدم العلم فهو يساهم في التنقيح المعرفي المستمر للنظريات والمناهج العلمية.

- واما **النظرة الثانية** فتنطلق من وعي اهمية التمييز بين تقدم العلم العادي وبين اللحظات الثورية في هذا التقدم. وعلى هذا الأساس، تتضمن فكرة تقدم العلم،

من جهة اولى، التنقيح المعرفي المستمر للنظريات والمناهج العلمية، **ومن جهة ثانية**، تتضمن الفكرة نفسها ضرورة تفلت اللحظات الثورية من النظريات والمناهج القائمة وتحطيمها وإحلال نظريات ومناهج جديدة مكانها.

ومن هذا المنظار، تنتقل الدوافع الشخصية، والأهداف المجتمعية، الى داخل المبررات العلمية، كيف؟ ولماذا؟

● تنتقل الأهداف المجتمعية الى داخل المبررات العلمية، فهي تمثل النظرة الى تقدم العلم، التي ترى فيه تطبيقاً للنظريات والمناهج القائمة ووضعها على الدوام في مواجهة مشكلات وتطبيقات جديدة. كما تنتقل الدوافع الشخصية الى داخل المبررات العلمية، فهي تمثل النظرة الى تقدم العلم التي ترى فيه اللحظات الثورية، كلحظات الخيال والتخيل والحدس والإبداع العلمي، ولا يمكن لهذه اللحظات ان تكون إلاّ بالإنسجام والتناغم والتلاؤم مع الدوافع الشخصية لدى الباحث.

وفي النتيجة، تملك المبررات العلمية في إختيار الباحث لمسألة البحث ثلاثة أوجه، فقد تكون مبررات علمية في علاقتها بالعلم، وقد تكون مبررات علمية في علاقتها بالمجتمع وشؤونه ومشكلاته، وقد تكون مبررات علمية في علاقتها بدوافع الباحث الشخصية. وفي الأوجه الثلاثة، المبررات علمية، ويستحيل الا ان تكون مبررات علمية.

الفصل الثاني

تحديد الموضوع في البحث الإجتماعي

Objet de Recherche

ما معنى تحديد موضوع البحث في البحث الإجتماعي؟ كيف يحدد الباحث الإجتماعي الموضوع في بحثه؟ في الحقيقة، يعني تحديد موضوع البحث رسماً لحدوده، وتمييزاً له عن موضوعات بحث اخرى. واما كيف نرسم حدود أي موضوع بحث، فذلك يتم عن طريق كشف مضمونه، وما يحويه، فإذا كشفنا مضمون الشيء، نكون قد حددناه، ورسمنا حدوده.

أولاً: تحديد الموضوع في العلوم الإجتماعية

يمثل الموضوع في العلوم الإجتماعية بناءً نظرياً، وتركيباً ذهنياً، ونموذجاً مجرداً، وهو لا يسبق علم الإجتماع في الوجود، لأنه تركيب، وصياغة. وما هو موجود في الواقع الإنساني المحسوس، خضم هائل من التفصيلات تتقاطع، وتتداخل، وتتشابك، وتتناغم، وتتعارض، وتقدم نفسها في اللحظة الإنسانية ذاتها. وعلى هذا الأساس، يبني علم الإجتماع موضوعه.

ينبغي ان تحل، إذن، فكرةً «بناء الموضوع في علم الإجتماع» محل فكرة «الوجود السابق للموضوع على علم الإجتماع». وتنطلق هذه الفكرة من ملاحظتين تبدوان للوهلة الاولى متعارضتين ومتناقضتين:

الملاحظة الأولى: لا يوجد في الواقع الانساني المحسوس موضوعات جاهزة للدراسة. وما هو موجود خضم هائل من التفصيلات المحسوسة.

الملاحظة الثانية: يوجد علم في الإجتماع يملك موضوعه.

فكيف يحصل الجمع والتوفيق بين هاتين الملاحظتين؟ يمر علم الإجتماع بمسار علمي ينتج الموضوع بواسطته ويبنى. كما يعني الموضوع في علم الإجتماع عالماً يبنى وليس عالماً يوصف. ومن هذا المنظار، لا تمثل الموضوعات في علم الإجتماع أكثر من أفكار. فكما الذرة (l'atome) تمثل موضوعاً فيزيائياً، على الرغم من ان الفيزياء لم تنجح ابداً في عزل ذرة واحدة، وكذلك في علم الإجتماع، لا تمثل الموضوعات كالمجتمع والظاهرة المجتمعية، والطبقة المجتمعية، والأسرة والحزب والنقابة والمصنع والحي... الخ اكثر من أفكار.

ولكن، ماهو الفرق بين الأفكار التي يبنيها علم الإجتماع، وبين الأفكار عند الأشخاص العاديين في حياتهم اليومية؟

الأفكار عند الأشخاص العاديين

- ما يميز الأفكار عند الأشخاص العاديين قربها الشديد من المحسوس.
- تتعدد الأفكار عند الاشخاص العاديين الى درجة لا متناهية، والسبب، التعدد اللامتناهي لتفصيلات المحسوس. فكل محسوس، وكل تفصيل من تفصيلاته يُجرّد بفكرة.
- ما يمارس عند الأشخاص العاديين هو التجريد الموضعي المحكوم بشروط الحياة اليومية.
- تتصف المعرفة الناتجة عن التجريد اليومي الشائع عند الأشخاص العاديين بالصفة المحلية والخاصة.

الأفكار عند العلماء والباحثين في العلم

- يعني العلم، والمعرفة العلمية، بعد القرن الثامن عشر، ان المعرفة تصنع و تبنى وتنتج، فكما الرأسمال يصنع وينتج السلع، كذلك العلم يصنع وينتج المعرفة.
- لأن المعرفة العلمية، كما يتطلب الرأسمال والتراكم الرأسمالي، تصنع وتبنى وتنتج، فيعني ذلك جملة من الثنائيات تقوم المعرفة عليها: معرفة علمية ومعرفة غير علمية، لغة علمية ولغة غير علمية، أفكار علمية وأفكار غير علمية، حقيقة علمية

وحقيقة غير علمية، خطاب علمي صحيح وخطاب غير علمي خاطيء. وتعني هذه الثنائيات ان المعارف، واللغات، غير المعرفة العلمية الحديثة، ولغتها، هي معارف ولغات غير علمية، وخاطئة.

● لأن المعرفة العلمية ينبغي ان تكون عامة، وعالمية، كما يتطلب الرأسمال والتراكم الرأسمالي، فيعني ذلك القطع (rupture) مع الأفكار عند الأشخاص العاديين. والسبب ان المعرفة العادية اليومية الشائعة، ولغتها، تتصف بالصفة المحلية والخاصة، في حين تتصف المعرفة العلمية، ولغتها، بالصفة العامة والعالمية.

● بما أن المعرفة العلمية تقطع مع المعرفة الشائعة، ولغتها، فلا بد من وجود العالم او الباحث الذي يصنع المعرفة العلمية. وعند هذه النقطة، يبدأ العلم، وتبدأ المعرفة العلمية، فالعلم يعني ممارسة نمط من التجريد يتجاوز التعدد والتنوع اللامتناهي لتجريدات المحسوس، الى نمذجتها، وتصنيفها، وتجميعها ضمن قطاعات، يحوي الواحد منها كل الأفكار والتجريدات العائدة الى التفصيلات المحسوسة المتشابهة. ويطلق على الحصيلة الفكرية للتجريد في العلم تسمية «المفاهيم» (concepts).

● تصنف الأفكار داخل المفهوم الى ابعاد. ففي مفهوم الولد، على سبيل المثال، يوجد البعد الجسدي، والبعد العمري، والبعد العاطفي، وبعد التفكير، والبعد العلائقي.

● كل النتاج في العلم يدور حول المفاهيم، واللغة العلمية هي لغة المفاهيم، ولا يوجد في العلم سوى المفاهيم، ولا تحوي الكتب العلمية، والابحاث العلمية، في كل اشكالها وانواعها، الا الكلام على المفاهيم. وعندما نطلع على كتب العلم، نكون نطلع على المفاهيم.

● الموضوع في العلوم الإجتماعية هو المفاهيم، وابعاد المفاهيم، والعلاقات والروابط بين المفاهيم، وبين ابعادها. فعندما نقول: «العنف الأسري» نكون نشير الى مفهوم العنف، ومفهوم الأسرة والعلاقة بين المفهومين، وعندما نقول «العنف الجسدي والمعنوي ضد المرأة»، نكون نشير الى مفهوم العنف، ومفهوم المرأة،

والبعد الجسدي في مفهوم العنف، والبعد الجسدي في مفهوم المرأة، والبعد المعنوي في مفهوم العنف، والبعد المعنوي في مفهوم المرأة، والعلاقات والروابط بين المفهومين، وبين ابعادهما.

- بما ان المفهوم في العلوم الاجتماعية يُبنى، ويُصنع، ويُنتَج، فلا بد من ان تتعدد مشاريع البناء حسب المدارس والاتجاهات الفكرية الأساسية. وكل مشروع منها يقع داخل وحدة الموضوع، اي داخل وحدة المفاهيم في إنتمائها الى علم الإجتماع. كما يملك كل مشروع من مشاريع بناء المفاهيم، تصوراته وافكاره النظرية الخاصة عن كيفية البناء، ومواد البناء، وشكل البناء. وفي النهاية، يملك كل مشروع لائحته الخاصة من المفاهيم، فتتعدد لوائح المفاهيم بتعدد المدارس والإتجاهات الفكرية الأساسية، كما تتعدد المفاهيم داخل كل لائحة من اللوائح.

- يعني تحديد الموضوع في العلوم الإجتماعية، كشف مضمونه، وما يحويه، من مفاهيم وابعاد مفاهيم وعلاقات وروابط بين المفاهيم وأبعادها.

ثانياً: تحديد الموضوع في البحث الإجتماعي

يقع موضوع البحث الإجتماعي داخل الموضوع في علم الإجتماع، ويتصف موضوع البحث الإجتماعي بالسمة المميزة للموضوع في علم الإجتماع، ويتمتع موضوع البحث الإجتماعي بالطبيعة الخاصة، والماهية ذاتها التي يتمتع بها الموضوع في علم الإجتماع، فما الذي يتغير إذن عند الإنتقال من الموضوع في علم الإجتماع، الى الموضوع في البحث الإجتماعي؟ ما هو الفرق بين الموضوع في علم الإجتماع، وبين الموضوع في البحث الإجتماعي؟ ما هو الفرق بين المضمون والمحتوى، في موضوع علم الإجتماع، وبين المضمون والمحتوى في موضوع البحث الإجتماعي؟

في الحقيقة، يعني الإنتقال من الموضوع في العلم الى الموضوع في البحث، الإنتقال من عالم المفاهيم الكبير، الى عالم المفاهيم الصغير. واذا كان الموضوع في علم الإجتماع يمثل كل ما أنتج من مفاهيم في علم الإجتماع العام، وفي العلوم الإجتماعية، كعلم الإجتماع التربوي، وعلم الإجتماع السياسي، وعلم الإجتماع

الإقتصادي، وعلم الإجتماع الثقافي. . .الخ، فإن موضوع البحث الاجتماعي يمثل كل ما أنتج من مفاهيم في مسألة بحث معينة، ومركز إنشغال او إهتمام محدد داخل علم الاجتماع التربوي، او داخل علم الاجتماع السياسي، او داخل علم الاجتماع الاقتصادي، او داخل علم الاجتماع الثقافي. . .الخ. وعلى هذا، إذا كان، تحديد موضوع علم الإجتماع يتطلب رسماً لحدود العالم النظري الكبير، من المفاهيم، فإن تحديد موضوع البحث الإجتماعي يتطلب رسماً لحدود العالم النظري الصغير، من المفاهيم.

ثالثاً: هل يمثل تحديد الموضوع محطة في البحث الإجتماعي؟

- لا يمثل تحديد موضوع البحث محطة من محطات البحث الإجتماعي، وهو لا يظهر على حدة، في اي مكان من البحث.

- يمثل تحديد موضوع البحث في البحث الإجتماعي الحقل النظري، او الوعاء النظري، من المفاهيم، الذي تقع مسألة البحث فيه، وهو يظهر في كل تفصيل من تفصيلات البحث، من اول البحث الى آخره.

- يقدم تحديد موضوع البحث في البحث الاجتماعي النقطة التي وصل اليها تعرف الباحث الى مفاهيم علم الإجتماع، كما يمثل الموقع الذي يحتله الباحث داخل اختصاصات علم الإجتماع، مع كل ما تعنيه فكرة الإختصاص من مفاهيم خاصة.

- يقدم تحديد موضوع البحث الدليل القاطع على ان الباحث يملك عالماً نظرياً صغيراً، خاصاً، من المفاهيم، مما يتيح له إختيار مسألة بحث، والعمل عليها، وإجراء البحث فيها.

- يرتبط موضوع البحث بالباحث، ولا يرتبط بالبحث الذي يجريه الباحث. ويعني ذلك ان تحديد الموضوع يضع الباحث في موقع القدرة على إختيار اكثر من مسألة بحث، داخل العالم النظري الصغير من المفاهيم الذي يملكه، وبالتالي، يضعه في موقع القدرة على القيام بأكثر من بحث، فتختلف الأبحاث التي يجريها

الباحث، وتتعدد مسائل البحث التي يختارها في كل مرة. وفي المقابل يبقى عالمه النظري، الصغير من المفاهيم واحداً، يرافقه وينتقل معه من بحث الى آخر، ومن اختيار الى آخر.

● يتردد على الدوام، في كتب العلم والبحث العلمي في بلدان الغرب، مصطلح «تحديد موضوع البحث» (objet de recherche)، من دون ان يطرح على انه قضية من قضايا البحث العلمي، فيجري التعامل مع المصطلح من دون شرحه، وشرح معناه، وكشف مضمونه ومحتواه. ومن الطبيعي، والمتوقع، والمنتظر ان يغيب «تحديد موضوع البحث» كقضية، عن كتب العلم في الغرب، فالبلدان هي بلدان العلم، والأبحاث فيها هي أبحاث في العلم، والباحثون فيها هم باحثون في العلم، ولا يوجد اي مبرر علمي، او وظيفة علمية، للتساؤل حول جدارة الباحث في ان يكون باحثاً، او التساؤل حول مسار تعرفه الى العلم، او موقعه داخل إختصاصات العلم. وأي تساؤل من هذا النوع، هو تساؤل حول التعليم الجامعي، وتحضير الطالب الجامعي كي يصبح باحثاً في المستقبل، قبل ان يكون التساؤل تساؤلاً حول الباحث نفسه.

● يقرأ الباحثون، والعلماء، والمفكرون، والأساتذة، عندنا في كتب العلم والبحث العلمي المنتقلة الينا من بلدان الغرب، فيجدون فيها مصطلح «تحديد موضوع البحث»، من دون ان يجدوا اي معالجة او شرح له، فيتخيلون ان «تحديد موضوع البحث» يمثل محطة من محطات البحث، وان «تحديد موضوع البحث» هو نفسه «تحديد مسألة البحث». فتكون النتيجة، الوهم الشائع بأن الباحث يبدأ بتحديد الموضوع في بحثه، كما تكون النتيجة، الجهل الشائع بالمعنى في موضوع العلم، وبالمعنى في موضوع البحث. وكما يحصل عندنا الخلط الشائع بين «إختيار الموضوع»، وبين «إختيار مسألة البحث»، يحصل عندنا كذلك، الخلط بين «تحديد موضوع البحث» وبين «تحديد مسألة البحث».

الفصل الثالث

تحديد مسألة البحث في البحث الإجتماعي
Problème de Recherche

يمثل تحديد مسألة البحث المحطة الأولى في البحث الإجتماعي. وتُقدَّم هذه المحطة، في كتب العلم والبحث العلمي في بلدان الغرب، على انها «سؤال البحث» (la question de la recherche)، او « السؤال العام للبحث» (la question générale de recherche)، او «السؤال الخاص للبحث» (la question spécifique de la recherche)، او «سؤال الإنطلاق» (la question de départ).

أولاً: العقبتان المعرفيتان في وجه التعرف الى مسألة البحث

يواجه التعرف الى مسألة البحث عقبتان معرفيتان:

العقبة المعرفية الاولى:

كيف نفهم كلمة (problème)، في التركيب اللغوي (problème de recherche)؟ هل نفهم بها فهمنا «**للمشكلة**»؟ أم نفهم بها فهمنا «**للإشكال**»؟ وإذا كان الفهمان، يصلحان، في فهم كلمة (problème)، إلاّ ان الفرق بينهما كبير جداً، وعلينا إختيار واحد منهما. فالكلام على «**المشكلة**» يقع في حقل الفهم الخاص بالمقارنة بين المشكلة، وبين المرض. ومن هذا المنظار، تمثل المشكلة حالة مرضية، تستدعي التشخيص والعلاج. وأما الكلام على «**الإشكال**»، فيقع في حقل الفهم الخاص بالإختلاف، وعدم الإتفاق، وغياب التوافق. ومن هذا المنظار، يمثل

الاشكال حالة يختلف الباحثون حولها، وتستدعي تحديد موقع الخلاف ومضمونه. فأي فهم من الفهمين نضعه في كلمة (problème)؟ إذا وضعنا الفهم الأول، تتحول مسألة البحث الى مشكلة، كما يتحول السؤال: ما هي المسألة في البحث؟ الى السؤال: ما هي المشكلة التي يدرسها الباحث في البحث؟ وإذا وضعنا الفهم الثاني، تتحول مسألة البحث الى ما يجري الإختلاف عليه، ويطغى عدم الإتفاق فيه، ويغيب التوافق حوله، كما يتحول السؤال: ماهي المسألة في البحث؟ الى السؤال: الإختلاف على ماذا؟ وعدم الإتفاق في ماذا؟ وغياب التوافق حول ماذا؟

وبين الفهمين، الفهم الثاني هو الفهم العائد الى مسألة البحث. والسبب، ان الباحث في العلم، هو غير المصلح المجتمعي (réformateur). وإذا كان للمشكلة ان تدخل في عداد مسائل البحث الإجتماعي، فلا يعني ذلك إختزال المسائل الى نمط واحد فيها، او إختزال المدارس، وتنوعها، وتعددها، في العلوم الاجتماعية، الى مدرسة واحدة فقط، هي المدرسة الوظيفوية، التي لا ترى من مسائل البحث، سوى المشكلات المجتمعية.

العقبة المعرفية الثانية:

لقد أشرنا الى هذه العقبة المعرفية، في الفصل الرابع من القسم الأول، تحت عنوان «تمرين تطبيقي في التعرف الى البحث العلمي»، فطرحنا التساؤل حول الربط الضروري، في كتب العلم والبحث العلمي في بلدان الغرب، بين شكل السؤال، وبين مسألة البحث، وجدنا ان اعتماد شكل السؤال، في تحديد مسألة البحث، يؤدي الى حجب التناقض الذي يعرفه نموذج الموضوع والإستقراء في البحث العلمي، كما وجدنا ان إعتماد شكل السؤال يؤدي الى الإبتعاد عن المستويات العليا في التجريد، التي تتطلب إبتعاداً اكبر عن الواقع المحسوس، وبالتالي، الإقتراب من مسائل البحث التي تنسجم وتتكيف وتتطابق مع نموذج الموضوع والإستقراء، ووصلنا الى ان تقديم مسألة البحث، على انها سؤال، هو تقديم لشكل ممارسة المعنى، وشكل إستخدامه، وليس تقديماً للمعنى ذاته.

وإذا كان ما قدمناه، في الفصل الرابع من القسم الأول، يكفي كي نعي التمييز بين المعنى وبين شكل ممارسة المعنى، وكي نضع شكل السؤال جانباً ونفتش عن

المعنى في مسألة البحث خارج السؤال، وخارج شكل السؤال، فإننا نضيف الى ما سبق الفكرة التالية: إذا قلنا بأن مسألة البحث هي «سؤال البحث»، او «السؤال العام للبحث»، أو «السؤال الخاص للبحث»، أو «سؤال الإنطلاق»، لا نكون نقول أي شيء، فالسؤال يصلح ان يكون إجابة عن أي شيء، فكل شيء داخل المعرفة العلمية الحديثة هو سؤال، وكل شيء خارج المعرفة العلمية الحديثة هو سؤال، وكل شيء في الوجود البشري هو سؤال، وكل شي في الفلسفة هو سؤال، وتاريخ المعرفة عند البشر هو تاريخ السؤال. وفي النتيجة، علينا التمييز بين السؤال، كشكل، وكرداء، يمكن ان ترتديه أي مسألة بحث، وبين المسألة ذاتها التي نسعى الى التعريف بها.

ثانياً: ما هي مسألة البحث في البحث الاجتماعي

ما معنى مسألة البحث؟ ما هي مسألة البحث الإجتماعي؟ في سعينا الى هذا المعنى، نتوقف، بالتتابع، عند المحطات التالية:

المحطة الأولى

عرفنا في الفصل السابق ان التجريدات العلمية هي نفسها المفاهيم، وأن المفهوم هو التجريد العلمي العام، والعالمي، الذي يتجاوز التنوع والتعدد في تفصيلات المحسوس الى نمذجتها. وكل مفهوم، يدعي الإحاطة بالتفصيلات المحسوسة كافة، التي تدخل في قطاعه النظري التجريدي. وعند هذه النقطة، لمجرد وجود البحث علمي، فيعني ذلك وجود باحث يقول: لا يحيط المفهوم بالتفصيلات المحسوسة كافة، التي تدخل في نطاقه، ويوجد تفصيلات محسوسة يعجز المفهوم عن تقديم ما يلزم لفهمها، وينبغي، بالتالي، إجراء بحث، والتعديل في مضمون المفهوم النظري، كي يكون المفهوم بالفعل عاماً، وعالمياً، وكلياً، ونموذجياً، وكي يستطيع الاحاطة بالتفصيلات المحسوسة كافة.

المحطة الثانية

يوجد نوعان من التجريدات في العلم، أي نوعان من المفاهيم وأبعادها والعلاقات والروابط بينها وبين ابعادها.

فمن جهة، يوجد مفاهيم وتجريدات علمية تحولت، في تاريخ العلم، الى جوامع مشتركة داخل العلم، ولم يعد يوجد أي تعارض او إختلاف بين الباحثين في تحديد مضمونها النظري. ولم يعد الإحتمال قائماً لوجود باحث يقول: لا تحيط هذه المفاهيم والتجريدات بالتفصيلات المحسوسة كافة، التي تدخل في قطاعها التجريدي، وينبغي، بالتالي، إجراء بحث، والتعديل فيها، والتغيير في مضمونها ومحتواها.

وعلى سبيل المثال، لا نجد في الوقت الحاضر باحثاً واحداً في العلوم

الاجتماعية، لا في الشرق ولا في الغرب، يقوم ببحث كي يكتشف وجود الأسرة كشكل مجتمعي، او يكتشف وجود قواعد عامة يسير على هديها الأفراد والجماعات في حياتهم اليومية. فلقد تحول هذا الوجود الى جامع مشترك، فدخل في خلفية العلم النظرية، وفي الأساس النظري لكل الأبحاث. وكذلك، على سبيل المثال، لا نجد في الوقت الحاضر، باحثا واحداً في علم الإجتماع، لا في الشرق ولا في الغرب، يقوم ببحث كي يكتشف ان الطلاق يؤثر في الأولاد، او أن الأشخاص يتأثرون بمحيطهم، او أن تعاطي المخدرات يؤثر في السلوك. . . الخ.

ومن جهة ثانية، يوجد تجريدات علمية ما زال التعارض والاختلاف قائماً في تحديد مضمونها النظري. والتعارض والإختلاف المقصود هنا، هو بين الإتجاهات والمدارس في علم الإجتماع، وبين الباحثين.

المحطة الثالثة

يُطلق على المفاهيم والتجريدات العلمية، التي لم تتحول بعد، الى جوامع مشتركة، داخل العلم، والتي لم تدخل بعد في خلفية العلم النظرية، وفي الأساس النظري لكل الأبحاث، تسمية «مسائل البحث» أو «اشكالات البحث». ومن هذا المنظار، نقدم التعريف التالي بمسألة البحث:

«**إن مسالة البحث** (Problème de recherche) **هي، تجريد علمي (مفهوم او بعد مفهوم او علاقة بين المفاهيم او علاقة بين أبعاد المفاهيم) يوجد اختلاف، وتعارض، في تحديد مضمونه النظري**».

المحطة الرابعة

يحوي العالم النظري الصغير، من المفاهيم، الذي يملكه الباحث الإجتماعي، في بحثه، عدداً لا متناهياً من مسائل البحث. فهل يبحث فيها كلها؟ لو فعل ذلك سيضيع، ولن يعرف ماذا سيبحث؟ وعلى ماذا سيركز؟ عليه إذن، ان يختار مسألة بحث واحدة، بين المسائل اللامتناهية في عددها، وان يحددها، ويكشف مضمونها، ومحتواها، ويعلنها. والأكثر اهمية، الا تتضمن مسألة البحث التي يختارها الباحث، عدداً لا متناهياً من المسائل.

ثالثاً: كيف يحدد الباحث مسألة البحث في البحث الاجتماعي؟

ينبغي ان تتوفر شروط عدة في مسألة البحث التي يختارها الباحث الإجتماعي.

الدقة في التحديد

من الضروري ان يكون مضمون مسألة البحث، ومحتواها، محدداً بدقة، من دون أي غموض او إلتباس فلو قلنا، على سبيل المثال، ان مسألة البحث هي: الأم العاملة وشؤون اولادها في الأسرة، تكون هذه المسألة غامضة، وينقصها تحديد أي شؤون، وفي أي قطاع من قطاعات الحياة الأسرية. واذا غيّرنا المسألة وقلنا: الأم العاملة وشؤون اولادها الدراسية، فلا تحل المشكلة لأن المسألة ما زالت غير دقيقة بالقدر الكافي، وينقصها تحديد اي شؤون دراسية، وفي أي قطاع من قطاعات الحياة المدرسية. وفي النهاية، نصل الى المسألة: الأم العاملة وشؤون اولادها الدراسية داخل المنزل. وعند هذه النقطة يصبح تحديد المسألة دقيقاً، وواضحاً، من دون اي غموض او التباس.

الواقعية في التحديد

عندما يختار الباحث مسألة بحثه، عليه ان يتأكد من قدرته، كباحث فرد، على دراسة المسألة، من جهة الوقت، او القدرة على تكوين عينة، او الدخول الى حقل الدراسة، او الحصول على المستندات والوثائق اللازمة. ويعني ذلك ان يكون تحديد مسألة البحث تحديداً واقعياً.

الموضوعية في التحديد

المقصود بالموضوعية، ان يعي الباحث، في تحديده لمسألة بحثه، انه يبحث وليس انه يعيش، وان يحافظ على البعد اللازم بينه وبين مسألة بحثه، وان يتجنب الخلط بين عمله كباحث، وبين احكامه القيمية والاخلاقية، في حياته اليومية.

رابعاً: أمثلة تطبيقية حول تحديد مسألة البحث في البحث الاجتماعي

إننا نفضل التعرف الى مسائل البحث التي تصلح، عن طريق التعرف الى المسائل التي لا تصلح. فما هي مسألة البحث التي لا تصلح؟ سنقدم عدداً من الأمثلة. وقد اخترنا ان يكون بعضها، نقاشات لا طروحات دكتوراه، أو مشاريع أطروحات.

• السلطة الوالدية والشباب في الأسرة اللبنانية

هذا العنوان يشير الى مسألة بحث، وإن كانت تتصف بالصفة المجتمعية، وتتمتع بالسمة المميزة للموضوع في العلوم الإجتماعية، الا انها تتضمن عدداً لا متناهياً من مسائل البحث، مما ينعكس بالتأكيد ضياعاً عند الباحث، وتسرعاً وسطحية في المعالجة. فهي تتضمن على سبيل المثال مسائل بحث تتعلق بنموذج السلطة في المجتمع اللبناني، ومسائل بحث تتعلق بنماذج السلطة الوالدية حسب الطوائف، والمناطق، والفئات المجتمعية، والريف والمدينة، ومسائل بحث تتعلق ببنية الأسرة، بين الأسرة التقليدية، وبين الأسرة الحديثة، ومسائل بحث تتعلق بالتفاوت الحاصل بين النماذج، وبين ممارستها في المحسوس، ومسائل بحث تتعلق بالتفاوت الحاصل بين النماذج حسب الموضوعات، والميادين المجتمعية، ومسائل بحث تتعلق بالشباب كمفهوم، وكفئة. . .الخ. ينبغي تغيير مسألة البحث اذن، ولنفترض اننا اخترنا مسألة بحث: صراع الأجيال في الأسرة. فهل تصلح مسألة البحث هذه؟ انها تتضمن بدورها عدداً كبيراً من مسائل البحث. وفي النهاية، نختار مسألة البحث: الزي وصراع الأجيال في الأسرة. وهذه المسألة، يمكن للباحث الفرد إختيارها، والإحاطة بها، وبمضمونها، ومحتواها.

• وضعية الحركات الإسلامية العربية

ما هي مسألة البحث في الأطروحة؟ وكيف ترسم الأطروحة الحدود النظرية لمسألة البحث فيها؟ ما هو مضمون مسألة البحث، ومحتواها؟ نحن نقرأ في العنوان

«وضعية الحركات الإسلامية العربية». وإذا لم نتوقف طويلاً عند الإلتباس اللغوي في إستخدام كلمة «وضعية»، فالوضعية لها معنى السمة الوضعية أي الترجمة العربية لكلمة (positiviste) بالأجنبية، وما ان نزيل هذا الإلتباس اللغوي من طريق إستبدال تعبير «وضعية» بتعبير «وضع»، وما ان يصبح العنوان «وضع الحركات الإسلامية العربية» حتى يكون التعرف الى الحركات الإسلامية العربية هو مسألة البحث في الاطروحة. وفي هذه الحال، تكون الأطروحة تواجه مشكلة إحتوائها على ما لا يمكن حصره من مسائل البحث الخاصة المتعلقة بالتعرف الى الحركات الإسلامية. فكل وجه من أوجه التعرف التي تشير الأطروحة اليها يواجه مشكلة إحتوائه على ما لا يمكن حصره من مسائل البحث.

لقد قرأت الأطروحة، وما وجدته هو إعلانها عن هدفها في التعرف الى فكر الحركات الإسلامية العربية، والى ممارسة الحركات الإسلامية العربية، والى البنى التنظيمية الخاصة بهذه الحركات. وكل ذلك في الماضي والحاضر والمستقبل. إذن، الماضي والحاضر والمستقبل في فكر الحركات الإسلامية العربية وفي ممارستها وفي بناها التنظيمية. وكما يمكن لأي كان ان يلاحظ، يتضمن هذا النمط من التعرف الى الحركات الإسلامية العربية ما لا يمكن حصره من مسائل البحث. كما لا يكفي ان يقول صاحب الأطروحة بأنه اختار النموذج المصري من الحركات الإسلامية، لأن التعرف الى الحركات الإسلامية العربية المصرية وعلى فكرها وممارستها وعلى بناها التنظيمية في الماضي والحاضر والمستقبل يتضمن بدوره ما لا يمكن حصره من مسائل بحث. ولقد قرأت الأطروحة بكاملها، وكل ما وجدته فيها هو عدد من الفصول يختص كل واحد منها بإلقاء نظرة سريعة، ومتسرعة، وبسيطة، وسطحية، وأولية على وجه من اوجه التعرف الى الحركات الإسلامية العربية المصرية.

• مشكلات الإقتصاد اللبناني البنيوية

تعيش الأطروحة الزمن عيشاً خاصاً، وهي لا تملك الوقت الكافي في معالجة المسائل التي تعرض لها. ففي كل صفحة من صفحاتها، يبدو بوضوح انها لا تأخذ وقتها الكافي في المعالجة والفهم. لقد أتى تقديم الاطروحة لنفسها في الشكل، كما

اتى مضمون معالجتها متسرعاً الى حد بعيد. فالتسرع والاستعجال والسطحية هو السمة الرئيسية الطاغية عليها. واكثر من ذلك، التسرع في الأطروحة من طبيعة خاصة جداً تفرض علينا عدم النظر اليه من وجهة الزمن الزمنية البحتة، كأن نقول مثلاً انه لو اخذت الاطروحة وقتها فسيغيب التسرع منها. ففي رأيي، حتى لو أخذت الاطروحة الوقت الإضافي كله فسيبقى التسرع نفسه طاغياً عليها. لقد انفصل التسرع في الاطروحة عن الزمن الزمني واصبح جزءاً لا يتجزأ من كونها اطروحة. والتسرع الذي اقصده هو مؤشر ملموس على وجود مشكلة في الاطروحة وضعتها امام الاحتمالين التاليين فقط من احتمالات حلها: إما عدم إنجاز الاطروحة مهما طال الزمن الزمني المخصص لإنجازها، وإما إنجاز الاطروحة والتسرع الشديد يطغى عليها. وبالتأكيد، لو اخذت الاطروحة وقتاً إضافياً يتحسن تقديمها لنفسها على صعيد الشكل فتغيب في هذه الحالة، على الأقل، الأخطاء الكثيرة جداً الواردة فيها، الا ان التسرع سيبقى بالتأكيد ايضاً ملازماً لمعالجتها مسألة بحثها، ولكيفية تعاطيها معها، ومع مضمونها. فلماذا انتقل التسرع في الاطروحة إذن من الظرف الى البنية؟ وما هي الخطيئة الاكاديمية الاصلية التي انتجت في الاطروحة نمطاً من التسرع لا يمكن معالجته عن طريق الزمن الزمني؟ إنها ببساطة شديدة مسألة البحث في الأطروحة. فما هي هذه المسألة؟ حسب الاطروحة وحسب مضمون المعالجة فيها، تجتمع العناوين التالية لتشكل مسألة البحث التي وقع اختيار صاحب الاطروحة عليها: النظام الاقتصادي في لبنان كنموذج مجرد، النسق الاقتصادي اللبناني في الواقع الملموس، الاقتصاد اللبناني قبل الحرب منذ زمن العثمانيين، الاقتصاد اللبناني في الحرب، الاقتصاد اللبناني بعد الحرب، مشكلات الاقتصاد اللبناني، مشكلات الاقتصاد اللبناني البنيوية، المجتمع اللبناني، التطور المجتمعي في لبنان، تأثير الاقتصاد اللبناني في التطور المجتمعي اللبناني. تلك بعض العناوين التي تجتمع لتشكل مسألة البحث في الأطروحة. وفي رأينا، المشكلة بالنسبة لأي مسألة بحث ليست في كبرها او صغرها، فكل مسألة بحث يمكن ان تكون، حسب المعالجة، كبيرة جداً او صغيرة جداً. ان المشكلة الفعلية في ما يتعلق بمسألة البحث التي اختارها صاحب الاطروحة تكمن في إحتوائها على عدد لا يمكن حصره من مسائل البحث، وكل مسألة من المسائل التي تعتبرها الاطروحة مسألة

متفرعة تحوي بدورها عدداً لا متناهياً من مسائل البحث. لقد وجدت الأطروحة نفسها امام عدد من مسائل البحث لا يمكن حصره. وهذا الواقع انتج التسرع الذي نشير اليه.

● الحرب اللبنانية ونظرة الروائيين اليها

لم ينجح مشروع الاطروحة في بلورة مسألة بحث واضحة ومحددة. وما نجده فيه مجرد اشارات عدة ترسم كل واحدة منها مسألة بحث تحوي عدداً لا متناهياً من مسائل البحث. ففي الاشارة الاولى، يقول المشروع ان مسألة البحث هي الحرب اللبنانية التي بدأت عام 1975 وانتهت عام 1990. وكما نعرف تشكل الحرب اللبنانية مسألة بحث تحوي مسائل البحث كافة. وعلى صاحب مشروع الأطروحة ان يحدد مسألة بحثه بينها. وفي الاشارة الثانية يقول المشروع ان مسألة البحث هي تراكم النتاج الروائي وازدياده بصورة لافتة للنظر خلال فترة الحرب اللبنانية التي انتهت عام 1990. وكما نعرف، تشكل الرواية اللبنانية، وتصاعد وتيرة الإنتاج الروائي في السنوات الخمس التي تلت الحرب، مسألة بحث تحوي مسائل البحث كافة. وعلى صاحب مشروع الأطروحة ان يحدد مسألة بحثه بينها. وفي الاشارة الثالثة يقول المشروع بوجود موضوعي بحث، وعالمين نظريين، منفصلين، وكل واحد منهما يحوي عدداً لا متناهياً من مسائل البحث.

الفصل الرابع

تحديد مسألية او إشكالية البحث في البحث الاجتماعي

La Problématique

نتعرف في هذا الفصل الى المسألية او الإشكالية في البحث الإجتماعي. ونشير منذ البداية الى تناقض لافت للنظر. **فمن جهة**، تحتل المسألية او الإشكالية موقعاً هاماً في كتب العلم والبحث العلمي في بلدان الغرب، ولا يوجد كتاب واحد من كتب العلم الأكاديمية في هذه البلدان، الا ويفرد للمسألية او للإشكالية وقفة خاصة بها، فيشرح معناها، ويفتش عن مضمونها، وما تحويه. **ومن جهة ثانية**، ما تزال المسألية او الإشكالية، في بلداننا، وعند باحثينا، ومفكرينا، وعلمائنا، واساتذتنا، تمثل مسألة مطروحة على الفهم دائماً، ومسألة غير مفهومة على الدوام. ولشرح هذا التناقض، وتفسيره، وتبرير وجوده، نقدم، **اولاً**، التعريف بالمسألية او الإشكالية كما هو موجود في كتب العلم والبحث العلمي في بلدان الغرب، ونقدم، **ثانياً**، إستحالة التعرف الى المسألية او الإشكالية في كتب العلم والبحث العلمي في بلدان الغرب، ونقدم **ثالثاً**، التعريف بالمسألية او الإشكالية، كما ينبغي ان يكون، ونقدم، **رابعاً**، أمثلة تطبيقية في التعرف الى المسألية او الإشكالية.

اولاً: ما هي المسألية او الإشكالية في كتب العلم والبحث العلمي في بلدان الغرب؟

إخترنا الكتاب نفسه، الذي كنا اخترناه سابقاً. وهو الكتاب العلمي الأكاديمي الذي يُدَرّس في عدد من الجامعات الفرنكوفونية، في فرنسا وسويسرا وكيبك واسبانيا والبرتغال والسنغال.[1]

● يحمل الفصل الثالث من الكتاب عنوان «الإشكالية او المسألية» (La problématique) وفيه نجد التعريفات الآتية:

«الإشكالية هي المقاربة او المنظور النظري الذي قررنا تبنيه لمعالجة المسألة المطروحة بواسطة سؤال الإنطلاق».

«La problématique est l'approche ou la perspective théorique qu'on décide d'adopter pour traiter le problème posé par la question de départ». (P.85)

«الإشكالية هي الطريقة الخاصة في النظر الى المسألة»

«Concevoir une problématique revient à élaborer une manière spécifique d'envisager un problème». (P.88)

«تمثل الإشكالية أساس التوجه النظري في البحث».

«La problématique constitue en effet le principe d'orientation théorique de la recherche». (P.98)

«الأخذ بإشكالية ما، يعني إختيار توجه نظري».

«Se donner une problématique, c'est choisir une orientation théorique». (P.98)

«يعني صوغ الإشكالية، التقاطع، في مشروع البحث، بين توجه نظري معين، وبين موضوع البحث، او الدمج بين نظرة معينة الى الموضوع، وبين موضوع هذه النظرة».

---

(1) Raymond Quivy, Luc Van Campendhoua't, Manuel de recherche en Sciences Sociales - DUNOD, Paris, 1995, 2ème édition.

«La problématisation consistera donc à formuler son projet de recherche en articulant une perspective théorique et un objet de recherche concret, ou encore, indissociablement, un regard et l'objet de ce regard». (P.98)

«الأخذ بإشكالية ما، يعني على التوالي، تحديد الإطار المفاهيمي للبحث، اي الإطار النظري الذي يندرج عمل الباحث فيه، توضيح المفاهيم الأساسية والروابط بينها، بناء النسق المفاهيمي المتكيف مع موضوع البحث».

«Se donner une problématique, c'est aussi expliciter le cadre conceptuel de la recherche, c'est-à-dire décrire le cadre théorique dans lequel s'inscrit la démarche personnelle du chercheur, préciser les concepts fondamentaux et les liens qu'ils ont entre eux ; construire un système conceptuel adapté à l'objet de la recherche». (P.98)

«الإشكالية هي المقاربة او المنظور النظري الذي نعتمده لمعالجة المسألة التي يطرحها سؤال الإنطلاق. هي طريقة في مساءلة الظواهر المدروسة. إن بناء الإشكالية يعني الإجابة عن السؤال: كيف سأقارب الظاهرة؟».

«La problématique est l'approche ou la perspective théorique qu'on décide d'adopter pour traiter le problème posé par la question de départ. Elle est une manière d'interroger les phénomènes étudiés. Construire sa problématique revient à répondre à la question: Comment vais-je aborder ce phénomène ?» (P.102)

- يوجد في الكتاب مثلان تطبيقيان حول الإشكالية.

يعرض **المثل الاول** إختلاف الإشكالية في الإنتحار، بين علم النفس وبين علم الإجتماع. ففي علم النفس، الإشكالية في الإنتحار هي «من الجزء الى الكل». ولهذا، يُدرَس أفراد منتحرون معروفون، او محاولات إنتحار معروفة، او سير ذاتية لمنتحرين معروفين. كما ينظر الى الإنتحار في حقل من الفهم ترسم الأجزاء حدوده. وعندما ترسم الأجزاء حدود الفهم، فيعني ذلك، في الإنتحار، الأفراد وتفاعلاتهم النفسية الداخلية. واما في علم الإجتماع، وعند اميل دوركايم، تحديداً، فالإشكالية في الإنتحار هي «من الكل الى الجزء». ولهذا، يدرس التيار الإنتحاري، ومعدلات الإنتحار، والمعطيات الإحصائية. كما ينظر الى الإنتحار في حقل من الفهم يرسم الكل حدوده. وعندما يرسم الكل حدود الفهم، فيعني ذلك

في الإنتحار، الواقعة المجتمعية، والهيئة المجتمعية، والتركيب المجتمعي، والتماسك والتفكك المجتمعي.

ويعرض **المثل الثاني**، اختلاف الإشكالية في أسباب الفشل المدرسي. فعند باحثين، ينظر الى الفشل المدرسي على انه النتاج والنتيجة للعملية التعليمية **من جهة**، وإستعدادات الأولاد والفروقات الفردية بينهم، **من جهة ثانية**، والوسط المجتمعي المحلي، كالأسرة، والفئة المجتمعية، **من جهة ثالثة**. ومع هذه النظرة، تكون الإشكالية على الوجه التالي: تمثل ظاهرة الفشل المدرسة تقاطعاً لعوامل (Facteurs) عدة. وعند باحثين غيرهم، يُنظَر الى الفشل المدرسي على انه النتاج والنتيجة لأساليب التعليم، وإستخدام وسائل الإيضاح. ومع هذه النظرة تكون الإشكالية على الوجه التالي: تمثل ظاهرة الفشل المدرسي القصور التنظيمي المدرسي، والقصور في ممارسة القواعد المؤسسية.

ثانياً: إستحالة التعرف الى المسألية او الإشكالية في كتب العلم والبحث العلمي في بلدان الغرب

ما قرأناه، حول الإشكالية، في الكتاب، نقرأ على شاكلته في أي كتاب من كتب العلم الأكاديمية في بلدان الغرب. فما هي حصيلة هذه القراءة؟ هل نتعرف بواسطتها الى المسألية او الإشكالية في البحث الإجتماعي؟ لقد اتينا الى الكتاب وفي ذهننا السؤال: ما هي الإشكالية او المسألية في البحث الإجتماعي؟ وإنتهينا من القراءة وفي ذهننا الإجابة: الإشكالية هي المقاربة (l'approche)، وهي المنظور النظري (la perspective théorique)، وهي أساس التوجه النظري (Le principe d'orientation théorique)، وهي الطريقة الخاصة في النظر الى المسألة (la manière spécifique d'envisager)، وهي التوجه النظري (l'orientation théorique)، وهي النظرة (le regard)، وهي طريقة في المساءلة (une manière d'interroger). فهل إنتهينا الى الإجابة الصحيحة؟ هل تعرفنا الى الإشكالية في البحث الإجتماعي بالفعل؟ هل حصلنا على المعرفة؟ ام حصلنا على شيء آخر؟

● ما قرأناه، حول الإشكالية، في الكتاب، يدخل في باب التعريف بالنظرية، ولا يدخل في باب التعريف بالإشكالية او المسألية. فكما نعرف، ويعرف الجميع، يوجد في النظرية، **من جهة اولى**، مضمون النظرية، المتمثل في المفاهيم والروابط والعلاقات بينها، كما يوجد في النظرية، **من جهة ثانية**، منطق النظرية، المتمثل في النظرة المعينة، والتوجه النظري، والمنظور النظري، والطريقة الخاصة في النظر، والنسق المفاهيمي، والمقاربة النظرية. ويعني ذلك ان اي كلام على توجه نظري، او منظور نظري، او طريقة خاصة في النظر. . .الخ يدخل في النظرية، ولا يدخل في المسألية او الإشكالية. وفي جميع الأحوال، لو كانت الإشكالية هي نفسها المنظور النظري او التوجه النظري. . .الخ لما وجد مصطلح «إشكالية» في الأصل، ففي العلم، لا وجود لمصطلحات مجانية، ولمجرد وجود مصطلح ما، فيعني ذلك، بالضرورة، انه يملك مبرراً علمياً قوياً لوجوده.

• هل يعني ما نقوله ان الإشكالية او المسألية ليست حاضرة في المقاربة النظرية، او الطريقة الخاصة في النظر، او المنظور النظري، او الطريقة في المسألة، او النظرة. . .الخ؟ إنها حاضرة فيها بالتأكيد، وترتدي رداءها، وتُمارَس عن طريقها، وبواسطتها، ولكن الإشكالية او المسألية شيء، والتوجه النظري، او النظرة المعينة، او المنظور النظري، او الطريقة الخاصة في النظر او النظرة، شيء آخر. وفي تعابير اخرى، عندما نقرأ على ان الإشكالية او المسألية هي المقاربة، وهي المنظور النظري، وهي التوجه النظري. . .الخ، لا نكون نتعرف الى المعنى، وانما نكون نتعرف الى اشكال ممارسة المعنى. فإذا كانت الإشكالية حاضرة بالتأكيد في المقاربة، والمنظور النظري، والإطار النظري، والتوجه النظري. . .الخ، الا انها ليست المقاربة ذاتها، او المنظور النظري نفسه، او التوجه النظري، او الطريقة الخاصة في النظر. . .الخ. لا بد إذن، من وعي الفرق بين المعنى، وبين اشكال ممارسة المعنى. وإلا يبقى المعنى يمثل لغزاً مستعصياً على الفهم، وتبقى الإشكالية تمثل مسألة غير مفهومة، وتثير الحيرة على الدوام.

• وكأن الخلط، في الكتاب، بين المعنى وبين شكل ممارسة المعنى، لا يكفي كي يضاف اليه الخلط بين المعنى وبين شكل إستخدام المعنى. كيف؟ ولماذا؟ إننا نجد الآتي في الكتاب:

«أما في الوقت الحاضر فإن المسألة التي تعنينا هي ان نعلم كيف نتدبر امرنا للوصول الى معلومات معينة، وكيف نستكشف الحقل، لنبني تصورنا حول إشكالية البحث».

«A présent, le problème est de savoir comment nous y prendre pour atteindre une certaine qualité d'information, comment explorer le terrain pour concevoir une problématique de recherche» (P.41)

«ينبغي ان تساعد القراءات والمقابلات الإستكشافية على تكوين إشكالية البحث».

«Lectures et entretiens exploratoires doivent aider à constituer la problématique de recherche» (P.63).

يظهر التعارض، إذن، بين التعريف بالإشكالية على انها المقاربة، او المنظور

النظري، او الطريقة الخاصة في النظر، وبين رهن وجود الإشكالية بتجميع المعلومات، والمقابلات الإستكشافية. وكأن الإشكالية تنتظر كمية من المعلومات، وعدداً من المقابلات الإستكشافية كي توجد. وكأن الإشكالية ليست هي الموَجّه الحقيقي لتجميع المعلومات، وللمقابلات الإستكشافية. وكأن الإشكالية يمكن ان تكون في وضع مؤقت. وكأن الإشكالية عند الباحث، يمكن ان تتغير. وكأن الإشكالية منفصلة عن الباحث. وكأن الباحث حيادي تجاه إشكاليته هو. وكأنها لا تمثل توجهه النظري، وطريقته الخاصة في النظر. وكأن الإشكالية ليست الباحث نفسه.

وفي النتيجة، لا يقدم الكتاب المعنى في الإشكالية، وإنما يقدم أشكال استخدام المعنى، ضمن وجهة تتلاءم وتنسجم وتتكيف مع نموذج الموضوع والإستقراء. فما هي اشكال الإستخدام هذه؟ يعرف نموذج الموضوع والإستقراء في البحث العلمي تناقضاً لافتاً. **فمن جهة**، حسمت الأمور في العلوم الطبيعية والإنسانية والإجتماعية لمصلحة الإشكالية كمحطة تأتي اولاً، وتسبق المعاينة، التي تأتي ثانياً، **ومن جهة اخرى**، يقوم نموذج الموضوع والإستقراء وينهض على نظرة ترى بأن المعاينة ينبغي ان تأتي اولاً، وتسبق الإشكالية التي ينبغي ان تأتي ثانياً. فكيف يحجب نموذج الموضوع والإستقراء التناقض اللافت الذي يعرفه؟ انه يقدم الإشكالية على انها اشكالية مؤقتة، تنتظر النزول الى الحقل، وتنتظر الإستكشاف والمقابلات الإستكشافية، كي تتحول الى إشكالية دائمة. ولمجرد ان ترتدي الإشكالية رداء المؤقت، لا تعود الأنظار موجهة في إتجاه التناقض الذي يعرفه النموذج، ولا تعود ترى التناقض في الأصل.

● إذا اضفنا الخلط بين المعنى وبين اشكال ممارسة المعنى، الى الخلط بين المعنى وبين اشكال إستخدام المعنى، لا تعود القراءة في كتب العلم الاكاديمية في بلدان الغرب تنتهي الى التعريف بالإشكالية، بل تنتهي، في الحقيقة، الى استحالة التعريف بالاشكالية. ولا يعني ذلك على الاطلاق ان التعريف الذي نطلع عليه في الكتب العلمية الاكاديمية الغربية هو تعريف خاطيء، وانما هو تعريف يقدم ممارسة الاشكالية، ويستحيل على اي ممارسة علمية الا ان تقدم اشكال ممارسة المعاني، واشكال استخدامها، وليس في مقدورها تقديم المعاني خارج اشكال الممارسة

والاستخدام، والمشكلة ليست في بلدان العلم في الغرب، وانما المشكلة عندنا، وفي بلداننا، فعلينا التعرف الى المعاني خارج اشكال الممارسة، وخارج اشكال الإستخدام، كي يكون ممكناً لنا التعرف الى اشكال ممارسة المعاني، واشكال استخدامها.

ثالثا: التعريف بالمسألية او الإشكالية كما ينبغي ان يكون

قبل تقديم التعريف بالمسألية او الإشكالية، كما ينبغي ان يكون، تفرض الملاحظات الآتية نفسها:

الملاحظة الأولى

الإرتباط بين « مسألة البحث» وبين « مسألية البحث»، ارتباط ضروري، ولازم، فلا معنى للمسألة الا بالمسألية، ولا معنى للمسألية الا بالمسألة. ويعكس التشابه، في الشكل اللغوي، بين (problème)، وبين (problématique)، الإرتباط، في المعنى، بينهما. واما، في اللغة العربية، فإذا فضلنا تسمية (problème) بالمسألة، تكون تسمية (problématique) بالمسألية، وإذا فضلنا تسمية (problème) بالإشكال، تكون تسمية (problématique) بالإشكالية. مع الإشارة، بالطبع، الى الضرورة القصوى، لتجنب تسمية (problème) بالمشكلة، وتسمية (problématique) بالمشكلية. وقد عرضنا، في الفصل السابق، لسلبيات الخلط بين «الإشكال» وبين «المشكلة»، ودعونا الى تجنب إستخدام «مشكلة البحث» في مجال الكلام على «مسألة البحث» او «اشكال البحث». وندعو الآن الى تجنب إستخدام «مشكلية البحث» في مجال الكلام على «مسألية البحث» أو «إشكالية البحث».

الملاحظة الثانية

لا معنى للكلام على المسألة، او المسألية، إلا داخل البحث العلمي، وفي إطار البحث العلمي، ولا مجال للكلام على المسألة، او المسألية، الا عندما يكون البحث العلمي هو مركز الإهتمام والإنشغال. ولهذا السبب، يضاف «البحث» الى «المسألة» على الدوام، فتكون المسألة «مسألة البحث»، ويضاف «البحث» الى «المسألية» على الدوام، فتكون المسألية «مسألية البحث». وتكتسب هذه الملاحظة اهمية قصوى، لأنها ترسم الخط الفاصل، في المعنى، بين «مسألة البحث» و«مسألية البحث»، وبين العديد من المصطلحات الاخرى. وعلى سبيل المثال،

تدخل المصطلحات من نوع: المفاهيم، وابعاد المفاهيم، المقاربة النظرية، المنظور النظري، التوجه النظري، الطريقة الخاصة في النظر، النظرة. . .الخ في باب التعريف بالنظرية، عندما نكون خارج البحث العلمي، في حين انها تدخل في باب التعريف بمسألة البحث، وبمسألية البحث، عندما نكون داخل البحث العلمي. وعلى هذا، يكون الفرق بين المفاهيم، والمقاربة النظرية، والمنظور النظري، والتوجه النظري. . .الخ، في تعريفها بالنظرية، وبين المفاهيم، والمقاربة النظرية، والمنظور النظري، والتوجه النظري. . .الخ، في تعريفها بمسألة البحث، ومسألية البحث، هو نفسه الفرق بين داخل البحث العلمي وبين خارجه.

الملاحظة الثالثة

إذا لم نعرف المعنى في موضوع العلم، يستحيل ان نعرف المعنى في موضوع البحث، وإذا لم نعرف المعنى في موضوع البحث، يستحيل ان نعرف المعنى في مسألة البحث، وإذا لم نعرف المعنى في مسألة البحث، يستحيل ان نعرف المعنى في مسألية البحث. إذن، التعريف بموضوع العلم، والتعريف بموضوع البحث، والتعريف بمسألة البحث، والتعريف بمسألية البحث، كلها محطات في مسار واحد، هو مسار المرحلة الاولى في البحث العلمي، اي الفكرة. وإذا لم يكن المسار ومعانيه حاضراً في الذهن، يستحيل التعرف الى أي محطة فيه.

فما هي المسألية او الاشكالية في البحث الإجتماعي؟ في سعينا للإجابة عن السؤال، نتوقف، بالتتابع، عند الأفكار التالية:

الفكرة الأولى

الموضوع في العلم هو التجريدات العلمية المتمثلة في المفاهيم، وأبعاد المفاهيم، والعلاقات والروابط بين المفاهيم وأبعادها.

الفكرة الثانية

التجريدات العلمية، نوعان: **فمن جهة**، تجريدات علمية تحولت، في تاريخ العلم، الى جوامع مشتركة، داخل العلم، ولم يعد يوجد اي تعارض او اختلاف بين الباحثين حولها، ولم يعد البحث فيها قائماً، ولم يعد الإحتمال قائماً لوجود

باحث يقول: لا تحيط هذه التجريدات بالتفصيلات المحسوسة كافة، التي تدخل في قطاعها التجريدي، وينبغي، بالتالي، إجراء بحث والتعديل فيها. **ومن جهة اخرى**، تجريدات علمية ما زال يوجد حولها اختلاف وتعارض، وما زال البحث فيها قائماً.

الفكرة الثالثة

يملك الإختلاف والتعارض بين الباحثين حول التجريدات العلمية وجهين، او هو اختلاف في امرين: إختلاف حول المضمون النظري في التجريد العلمي، وإختلاف حول المنظور النظري، او المنطق النظري، في التجريد العلمي.

الفكرة الرابعة

يحصل، عن طريق مسألة البحث، تحديد موقع البحث، والباحث، داخل الإختلاف بين مواقع الأبحاث، والباحثين، حول المضمون النظري في التجريد العلمي، كما يحصل، عن طريق مسألية البحث، تحديد موقع البحث، والباحث، داخل الاختلاف بين مواقع الأبحاث، والباحثين، حول المنظور النظري، او التوجه النظري، في التجريد العلمي. وعلى هذا، يقدم الباحث، في مسألة البحث، المضمون النظري الذي يقترحه للتجريد العلمي، ويقدم، في مسألية البحث، المنظور النظري الذي يقترحه للتجريد العلمي.

الفكرة الخامسة

نقدم التعريف التالي «بمسألية البحث»:

«اذا كانت مسألة البحث الإجتماعي، هي المضمون النظري الذي يحصل عن طريقه، وبواسطته، تحديد موقع البحث، والباحث، في حقل من الإختلاف بين الأبحاث، والباحثين، حول المضمون النظري، في التجريد العلمي الذي يدور الخلاف بشأنه، فإن مسألية او إشكالية البحث الإجتماعي، هي المنظور النظري الذي يحصل عن طريقه، وبواسطته، تحديد موقع البحث، والباحث، في حقل من الإختلاف بين الابحاث، والباحثين، حول المنظور النظري، في التجريد العلمي، الذي يدور الخلاف بشأنه».

الفصل الخامس

تحديد فرضية البحث في البحث الإجتماعي

L'Hypothèse

نبدأ بالإشارة الى عقبة معرفية شائعة تقف في وجه التعرف الى الفرضية، والتعريف بها.

اولاً: العقبة المعرفية في وجه التعرف الى الفرضية

ماذا نفهم بالفرضية؟ هناك فعل الإفتراض في الفرضية، فما المقصود بهذا الفعل؟ إفتراض ماذا؟ وبأي هدف؟ في الحقيقة، لمجرد القيام ببحث، فيعني ذلك وجود باحث يقول: «انا الباحث، اؤكد لكم بأن التجريد العلمي الذي اخترته واخذت على عاتقي البحث فيه، لا يحيط بالتفصيلات المحسوسة كافة التي تدخل في نطاقه، وهو في حاجة الى إجراء التعديل فيه. والحل عندي، فهذه هي مسألتي في البحث، وهذا هو المضمون النظري الذي اقترحه، وهذه هي مسأليتي في البحث، وهذا هو المنظور النظري الذي ادعو اليه. وتأكدوا انني لو لم اكن املك القناعة الراسخة بجدارة ما اقترحه وادعو اليه لما قمت بالبحث». ومع هذا القول، يكون فعل الإفتراض في الفرضية كالتالي: «انا الباحث، افترض ان ما اقترحه وادعو اليه، جدير بالإقتراح وبالدعوة اليه».

هكذا، يجدر بنا فهم فعل الافتراض في الفرضية. ومن الطبيعي ان يكون فهمنا على هذه الشاكلة، فلمجرد معرفتنا بأن الفرضية تأتي بعد معرفتنا بموضوع العلم، وبعد معرفتنا بموضوع البحث، وبعد معرفتنا بمسألة البحث، وبعد معرفتنا بمسألية

البحث، فيعني ذلك ان الباحث هو الفرضية، وان الفرضية هي الباحث، وانه لا يملك غيرها، ولا يستطيع التوصل الى غيرها، وان جدارته كباحث، حاضرة فيها.

وفي مقابل هذا الفهم، تقدم كتب العلم والبحث العلمي في بلدان الغرب فهماً مختلفاً، هو نفسه الفهم الذي يقدمه الباحث عندما يقول: «انا الباحث، واذا كنت اؤكد لكم بأن التجريد العلمي الذي اخترته واخذت على عاتقي البحث فيه لا يحيط بالتفصيلات المحسوسة كافة التي تدخل في نطاقه، وهو في حاجة الى إجراء التعديل فيه، الا انني لست اكيداً من مسألتي في البحث، ومن المضمون النظري الذي اقترحه، ولست اكيداً كذلك من مسأليتي في البحث، ومن المنظور النظري الذي ادعو اليه. كونوا على ثقة بأنني اقوم بالبحث وانا واضع نصب عيني أن أتأكد وأن احكم بالخطأ ام بالصواب، على مضموني النظري، وعلى منظوري النظري. وكونوا مطمئنين، فأنا موضوعي وحيادي ولست منحازاً، وسأكتشف ما هو صائب وما هو خاطيء، وسأتوصل بالتأكيد الى المضمون النظري الصحيح، والمنظور النظري الصالح». ومع هذا القول، يكون فعل الإفتراض في الفرضية كالتالي: «انا الباحث، لست اكيداً مما عندي، فأنا أخمن، ولا اقدم سوى تخمينات. وهي تخمينات مؤقتة، تنتظر الحكم عليها».

فلماذا، إذن، تنظر كتب العلم والبحث العلمي في الغرب الى الفرضية على انها مؤقتة، تنتظر ان ينزل الباحث الى ارض الواقع المحسوس كي يتحقق من صحتها، فإذا بينت الوقائع انها صحيحة تكون صحيحة، واذا بينت الوقائع انها خاطئة لا تعود صالحة كفرضية. ولماذا تنظر كتب العلم والبحث العلمي في الغرب الى ما يتعلق بالفرضية، وكأن الباحث يملك فرضيتين، واحدة صحيحة وواحدة خاطئة، ويريد التحقق من ايهما الصحيحة وايهما الخاطئة، في حين ان واقع الامر هو غير ذلك، فالباحث لا يملك سوى فرضية واحدة، صحيحة على الدوام، ويريد إثبات جدارتها في اي شكل كان.

لقد اجبنا عن هذا السؤال في الفصل الأول من القسم الثاني، تحت عنوان «العقبة في وجه التعرف الى الفكرة في البحث العلمي»، ونجيب عنه الآن من جديد: يلجأ نموذج الموضوع والإستقراء في البحث العلمي، الى لعبة المؤقت والدائم، فيقدم الفرضية على انها مؤقتة. وفي هذا الضوء، تشيع وتنشر في كتب

العلم والبحث العلمي في الغرب التعريفات الآتية بالفرضية: «**الفرضية هي تخمين علينا التحقق منه**»، «**الفرضية إقتراح مؤقت**»، «**الفرضية هي إفتراض مؤقت**». ومع هذه التعريفات، يحجب نموذج الموضوع والإستقراء التناقض اللافت الذي يعرفه. ففي مواجهة تكاثر الأدلة على النظرة غير الحيادية التي يملكها الباحث بفعل إنتمائه المجتمعي، وبدل ان يظهر على الدوام ان المعرفة التي قدمها الباحث ليست حيادية، كما يدعي النموذج، يصبح الباحث نفسه، عن طريق تقديم الفرضية على هذا النحو، حيادياً تجاه معرفته هو (يتحقق ما اذا كانت افكاره صحيحة ام خاطئة). ولكن، اذا عرفنا ما هي الفرضية، وكيف تبنى وتنتج، لا نستطيع القول انها قد تكون صحيحة وقد تكون خاطئة، فهي من وجهة نظر الباحث الذي ينتجها ويبنيها، صحيحة على الدوام، وهو لا يملك غيرها، وليس في مقدوره ان يملك سواها.

وفي النتيجة، عندما نقرأ عن التعريف بالفرضية، في كتب العلم والبحث العلمي في بلدان الغرب، ولا نكون نعي الهدف الوظيفوي، من إستخدام نموذج الموضوع والاستقراء للعبة المؤقت والدائم، تنتهي قراءتنا الى غياب معنى الفرضية عندنا، وحضور اشكال إستخدام معناها لدينا.

ثانياً: ماهي الفرضية في كتب العلم والبحث العلمي في بلدان الغرب؟

نتعرف الى الفرضية في الكتاب نفسه الذي تعرفنا فيه الى المسألية في البحث الإجتماعي. وهو الكتاب العلمي الأكاديمي الذي يدرس في عدد من الجامعات الفرنكفوفونية في فرنسا وسويسرا وكيبك واسبانيا والبرتغال والسنغال.

● يحمل الفصل الرابع من الكتاب عنوان «بناء نموذج التحليل» (la construction du modèle d'analyse)، وفيه نجد التعريفات الآتية:

«الفرضيات تتبدى كإقتراحات إجابة عن اسئلة يطرحها الباحث على نفسه. هي على نحو من الأنحاء أجوبة مؤقتة ومقتضبة نسبياً ستقوم بتوجيه عملية جمع المعطيات وتحليلها، وسيتوجب بالمقابل إخضاعها للإختبار وتصحيحها وتعميقها من قبل الباحث».

«celles-ci se présentent sous la forme de propositions de réponse aux questions que se pose le chercheur. Elles constituent en quelque sorte des réponses provisoires et relativement sommaires qui guideront le travail de recueil et d'analyse des données et devront en revanche être testées, corrigées et approfondies par lui» (P.109)

«هذا الإقتراح يشكل فرضية لأنه يأخذ شكل إقتراح إجابة».

«cette proposition constitue une hypothèse car elle se présente sous la forme d'une proposition de réponse» (P.110)

«الفرضية تتجلى كإجابة مؤقتة عن سؤال».

«une hypothèse se présente comme une réponse provisoire à une question» (P.119)

«الفرضية هي إقتراح مؤقت، هي تخمين علينا ان نتحقق منه».

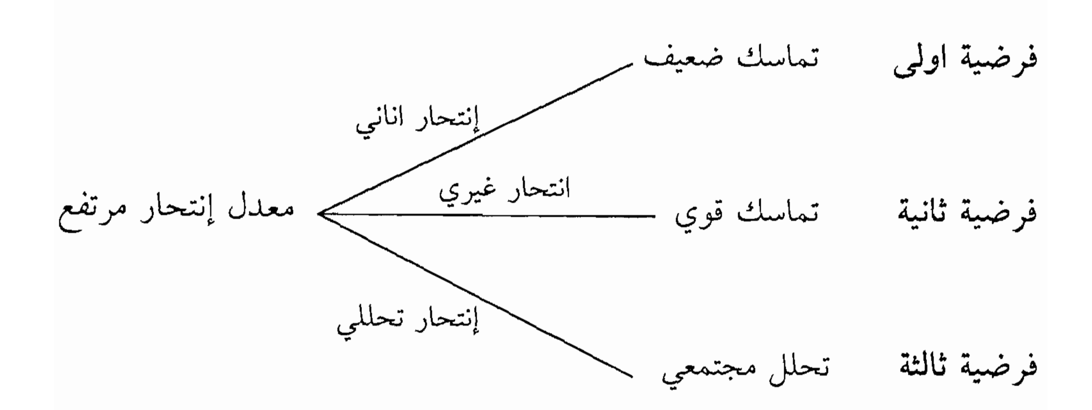
«une hypothèse est donc une proposition provisoire, une présomption, qui demande à être vérifiée» (P.135)

«الفرضية هي إقتراح مسبق لعلاقة بين طرفين يمكن، حسب الحالة، ان يكونا من المفاهيم او الظواهر. هي إذن إقتراح مؤقت، وتخمين يستدعي التحقق منه».

«une hypothèse est une proposition qui anticipe une relation entre deux termes qui, selon les cas, peuvent être des concepts ou des phénomènes. Elles est donc une proposition provisoire, une présomption» (P.150).

• يوجد في الكتاب مثلان تطبيقيان حول الفرضية

تعرض في المثل الأول فرضيات دوركايم الشهيرة حول الإنتحار وهي تعرض كالتالي: في مرحلة اولى، يطرح دوركايم على نفسه سؤالاً عن اسباب الانتحار، ويعبر عن حدسه القائل بأن هذه الظاهرة مرتبطة بتسيير المجتمع لذاته. سيفتش إذن عن الأسباب الإجتماعية للإنتحار. وهو حين يفعل ذلك يقوم بتعريف إشكالية بحثه. وفي مرحلة ثانية يفترض دوركايم ان معدل الإنتحار مرتبط بدرجة تماسك هذا المجتمع. فعندما تقل قوى التماسك المجتمعي ينبغي ان يكون معدل الإنتحار أعلى. يُكوّن هذا الإقتراح فرضية لأنه يأخذ شكل جواب مفترض عن السؤال المتعلق بالأسباب الإجتماعية للإنتحار. وفي مرحلة ثالثة من كتابه يصوغ دوركايم فرضية اخرى. فإلى جانب الإنتحار المرتبط بتماسك إجتماعي ضعيف، الذي يسميه الإنتحار الأناني (égoïste)، فإنه عكس ذلك يعتبر ان تماسكاً مجتمعياً قوياً جداً يمكن كذلك ان يدفع نحو الإنتحار. وهذا هو الحال عندما يحدو الجنود شعور حاد بالواجب فيضحّون بأنفسهم من اجل جيشهم ووطنهم. او كذلك، عندما يستسلم المسنون في بعض المجتمعات الى الموت او يقدمون عليه بأنفسهم حتى لا يثقلوا على الصغار من ذويهم بعبء عديم الجدوى، وبحسب تفكيرهم انهم يفعلون ذلك من اجل إنهاء حياتهم في الكرامة. وهنا يتحدث دوركايم عن الإنتحار الغيري (altruiste). وفي مرحلة رابعة يصوغ دوركايم فرضية اخرى هي الإنتحار التحللي (anomique) الناتج عن ضعف الوجدان المعنوي المتلازم في الغالب مع الأزمات الكبرى الإجتماعية والإقتصادية والسياسية. وهكذا يمكن تمثيل نظام الفرضيات عند دوركايم كما يلي:



وتُعرض في المثل الثاني فرضيات حول جنوح الأحداث (délinquance) والهامشية (marginalité). وفي هذا المثل، يعتبر الجنوح بمثابة واقعة من وقائع الإستبعاد المجتمعي، **من جهة**، وكعملية رد على هذا الإستبعاد **من جهة اخرى**. ونظراً لكونه مستبعداً سيحافظ الجانح على استبعاده وجنوحه لأنه عبر هذا الجنوح يحاول ان يعيد تكوين ذاته كفاعل مجتمعي. تلك هي الإشكالية، اي ان الامر لا يتعلق بتفسير الجنوح بالخصائص الشخصية (النفسية، والأسرية، والمجتمعية، والاقتصادية. . .) للفرد، بل بمحاولة فهم هذه الظاهرة من خلال كيفية تشكل او إنحلال العلاقات المجتمعية التي يشكل الأحداث الجانحون جزءاً منها والتي يتكونون عبرها كفاعلين مجتمعيين. ومن خلال هذه الإشكالية، تكون الفرضيات كالتالي:

فرضية اولى: الشبان الجانحون علاقاتهم المجتمعية مفككة، العنف ورفض معايير المجتمع هو ردهم على الإستبعاد المجتمعي الذي يصيبهم.

فرضية ثانية: يتضمن الجنوح عملية تكيف مجتمعية مع هذا التفكك المجتمعي، ويشكل الجنوح محاولة جانحة لإعادة بناء الجانح كفاعل مجتمعي.

ثالثاً: استحالة التعرف الى الفرضية في كتب العلم والبحث العلمي في بلدان الغرب

ما قرأناه حول الفرضية في الكتاب، نقرأ على شاكلته في اي كتاب من كتب العلم الاكاديمية في بلدان الغرب. فما هي حصيلة هذه القراءة؟ هل نتعرف بواسطتها الى الفرضية في البحث الاجتماعي؟ لقد اتينا الى الكتاب وفي ذهننا السؤال: ما هي الفرضية؟ وانتهينا من القراءة وفي ذهننا الاجابات: «**الفرضية اقتراح**»، «**الفرضية تخمين**»، «**الفرضية اجابة عن سؤال**»، «**الفرضية علاقة بين مفهومين او بين ظاهرتين**». فهل انتهينا الى الاجابة الصحيحة؟ هل تعرفنا الى الفرضية بالفعل؟ هل حصلنا على المعرفة؟ أم حصلنا على شيء آخر؟

• لا تقدم هذه الاجابات التعريف بالفرضية. فكل اجابة منها تمثل، في الحقيقة، شكل ممارسة الفرضية، ولا تمثل الفرضية ذاتها. كيف؟ ولماذا؟ عندما نقول ان الفرضية هي «اقتراح»، يكون الاقتراح هو شكل الممارسة، الذي تقدم الفرضية عن طريقه. ويبقى ان نعرف ماهية الفرضية في الاقتراح. وعندما نقول ان الفرضية هي «تخمين»، او «اجابة عن سؤال»، يكون التخمين، او الاجابة عن السؤال، هو شكل الممارسة الذي تقدم الفرضية عن طريقه. ويبقى ان نعرف ماهية الفرضية في التخمين، او ماهية الفرضية في الاجابة عن السؤال. وعندما نقول ان الفرضية هي «علاقة بين مفهومين او بين ظاهرتين»، تكون العلاقة هي شكل الممارسة الذي تقدم الفرضية عن طريقه ويبقى ان نعرف ماهية الفرضية في العلاقة ومعناها.

• لا تقدم هذه الاجابات التعريف بالفرضية. فكل اجابة منها تصلح لأن تكون تعريفاً بأي شيء، وبكل شيء، فاذا قلنا بأن الفرضية هي اجابة عن سؤال، لا نكون نقول اي شيء، فالاجابة عن السؤال، تصلح ان تكون تعريفاً بأي شيء، فكل شيء داخل المعرفة العلمية الحديثة هو اجابة عن سؤال، وكل شيء خارج المعرفة العلمية الحديثة هو اجابة عن سؤال، وكل شيء في الوجود البشري هو اجابة عن

سؤال، وكل شيء في الفلسفة هو اجابة عن سؤال، وتاريخ المعرفة عند البشر هو تاريخ الاجابة عن السؤال. واذا قلنا بأن الفرضية هي علاقة بين مفهومين، او بين ظاهرتين، لا نكون نقول اي شيء، فكل شيء في المعرفة العلمية الحديثة، هو علاقة بين مفهومين، او بين ظاهرتين. واذا قلنا بأن الفرضية هي اقتراح او تخمين، لا نكون نقول اي شيء، فكل شيء في الوجود يمكن ان يكون اقتراحاً، او تخميناً.

● لا تقدم كتب العلم والبحث العلمي في بلدان الغرب المعنى في الفرضية. وانما تقدم اشكال ممارسة المعنى. ولهذا، لا تنتهي القراءة في هذه الكتب الى التعريف بالفرضية. ولا يعني ذلك على الاطلاق ان االتعريفات التي نطلع عليها هي تعريفات خاطئة، وانما هي تعريفات تقدمها ممارسة العلم، ويستحيل على اي ممارسة علمية الا ان تقدم اشكال ممارسة المعاني، وليس في مقدورها ان تقدم المعاني خارج اشكال ممارستها. والمشكلة ليست في بلدان العلم في الغرب، وانما المشكلة عندنا، وفي بلداننا، فعلينا التعرف الى المعاني خارج اشكال ممارستها، كي يكون ممكناً لنا التعرف الى اشكال ممارسة المعاني.

رابعاً: التعريف بالفرضية كما ينبغي ان يكون

لمجرد ان يقوم الباحث بالبحث العلمي، فيعني ذلك انه يقول: «أنا الباحث، اؤكد لكم بأن التجريد العلمي الذي اخترته وأخذت على عاتقي البحث فيه، لا يحيط بالتفصيلات المحسوسة كافة التي تدخل في نطاقه، وهو في حاجة الى اجراء تعديل فيه. والحل عندي، فهذه هي مسألتي في البحث، وهذا هو المضمون النظري الذي اقترحه، وهذه هي مسألتي في البحث، وهذا هو المنظور النظري الذي أدعو اليه».

في تعابير اخرى، لمجرد القيام بالبحث العلمي، فيعني ذلك وجود تجريد علمي لا يجرد المحسوسات كافة التي تدخل في نطاقه، او انه يجرد المحسوسات بمضمون نظري، ومنظور نظري خاطئان وغير صالحان. وهذا ما يفسر، في البحث العلمي، حركة النزول الدائمة من التجريد العلمي الى المحسوس، وحركة الصعود الدائمة من المحسوس الى التجريد العلمي، فهذه الحركة الدائمة من النزول والصعود تحصل بهدف التغيير في مضمون التجريد العلمي النظري، وفي منظوره النظري. وعند هذه النقطة، يظهر التناقض التالي: **من جهة أولى**، ضرورة النزول الى المحسوس، وضرورة استخدام المضمون النظري والمنظور النظري في المحسوس، **ومن جهة ثانية**، استحالة هذا النزول، لأن المضمون النظري والمنظور النظري، يقعان على درجة عالية من التجريد، ويتخطيان التنوع والتعدد اللامتناهي في المحسوسات الى النمذجة والتعميم، وبالتالي، لا يصلحان للاستخدام في المحسوس، فكل محسوس هو محسوس خاص. ولحل هذا التناقض، وجدت الفرضية كمحطة من محطات البحث العلمي. وهي تؤدي وظيفتها العلمية على صعيدين: صعيد الحالة، وصعيد الحركة.

فعلى صعيد الحالة، يعني الانتقال من مسألة البحث، ومن مسألية البحث، الى الفرضية، انتقالاً من المفاهيم النظرية (concepts théoriques)، الحاضرة في مسألة البحث ومسأليته، الى المفاهيم الاجرائية (concepts opératoires). والفرق

بين المفاهيم النظرية، وبين المفاهيم الاجرائية، هو الفرق نفسه بين المفهوم المركزي (concept Central) الذي يقع على درجة عالية من التجريد، وبين مفاهيم فرعية (sous concepts) داخل المفهوم المركزي، تقع على درجة قريبة من المحسوس.

وعلى صعيد الحركة، يعني الانتقال من مسألة البحث، ومن مسألية البحث، الى الفرضية، انتقالاً من المفاهيم النظرية، الحاضرة في مسألة البحث ومسأليته الى الروابط والعلاقات بين المفاهيم الاجرائية. ففي الحقيقة، لا توجد «حالة» في المحسوس، وعندما نقول «محسوس»، فيعني ذلك «حركة»، اي العلاقات والروابط والتأثير المتبادل بين ابعاد المفاهيم الاجرائية، ومكوناتها، وعناصرها، واذا اكتفى الباحث بالمضمون النظري، والمنظور النظري، في حالتهما السكونية، لا يكون يملك اجابة عن الاسئلة: كيف تفعل المكونات والابعاد والعناصر في ما بينها في المحسوس؟ ما هي الوجهة في المحسوس التي يأخذها هذا الفعل؟ تعني الفرضية، اذن، المفاهيم الاجرائية في حركتها، أي تقديم الروابط والعلاقات بين المفاهيم الاجرائية.

وفي النتيجة، نقدم التعريف بالفرضية كما ينبغي ان يكون:

«الفرضية هي تحويل المضمون النظري، والمنظور النظري، الحاضران في مسألة البحث، ومسألية البحث، اللذان يقعان على درجة عالية من التجريد، الى مضمون نظري إجرائي، ومنظور نظري اجرائي، يمكن استخدامهما في المحسوس، والى روابط وعلاقات، داخل المضمون النظري الاجرائي، وداخل المنظور النظري الاجرائي يمكن رؤيتها في المحسوس».

الفصل السادس

تمارين تطبيقية في التعرف الى الفكرة في البحث الاجتماعي

اخترنا ممارسة التعرف الى الفكرة، ومحطاتها، في ثلاثة تمارين تطبيقية: «الام العاملة وشؤون اولادها الدراسية داخل المنزل»، «الزواج المدني والتركيب المجتمعي الطائفي»، «الحكومة واستقصاءات الرأي العام». وقد اتبعنا النموذج التالي: عنوان البحث، تحديد موضوع البحث، اختيار مسألة البحث، تحديد مسألة البحث، تحديد مسألية البحث، تحديد فرضية البحث.

أولاً: الام العاملة وشؤون اولادها الدراسية داخل المنزل

عنوان البحث

يصلح هذا العنوان كي يكون عنواناً لبحث في العلوم الاجتماعية، فهو يشير الى الاسرة والمدرسة كشكلين مجتمعيين، ولا يشير الى امهات معروفات، او اولاد معروفين، او اسر معروفة، او مدارس معروفة، او وسط محلي معروف، او واقع محسوس معروف، او ام عاملة معروفة، او مراكز عمل معروفة.

تحديد موضوع البحث

يحوي عالم البحث النظري عدداً كبيراً من المفاهيم، وابعادها، والعلاقات والروابط بينها: مفهوم الاسرة، الاسرة التقليدية، الاسرة الحديثة، نزول الام الى سوق العمل، بنية الاسرة، القيم المجتمعية الاسرية، المواقع والادوار في الاسرة،

مفهوم العمل، سوق العمل، موقع المرأة فيه، الاعمال التي تعمل فيها، شروط عملها، مفهوم المدرسة، نظام التعليم، برامج التعليم، علاقة المدرسة مع الاهل، شؤون الاولاد المدرسية. . . الخ.

اختيار مسألة البحث

يوجد في عالم موضوع البحث النظري عدد كبير جداً من مسائل البحث، او اشكالات البحث، وفي ما يلي البعض القليل منها: شؤون الاولاد الدراسية وانعكاساتها في تأدية الام العاملة لعملها، شؤون الاولاد الدراسية كمصدر للخلافات بين الام العاملة وبين زوجها، شؤون الاولاد الدراسية وتخلي الام العاملة عن عملها، الام العاملة ومتابعة شؤون اولادها الدراسية مع ادارة المدرسة ومع المدرسين، الام العاملة وشؤون اولادها الدراسية داخل المنزل. . . الخ. وقد اختار الباحث المسألة المتعلقة بمتابعة الام العاملة لشؤون اولادها الدراسية داخل المنزل.

تحديد مسألة البحث

تعني مسألة البحث وجود اختلاف، بين الباحثين، حول المضمون النظري للمسألة. ولهذا، سنتخيل اكثر من باحث، وكل واحد منهم يرى في مسألة البحث مضموناً نظرياً مختلفاً عن الآخر.

مضمون نظري أول (الباحث الاول): عمل الام، شؤون الاولاد الدراسية، محاولة الأم العاملة التوفيق بين عملها وبين شؤون اولادها الدراسية، وفشلها في ذلك.

مضمون نظري ثان (الباحث الثاني): نظرة الزوج، واهل الزوج، واهل الزوجة، لعمل الام، نظرة الام لعملها، نظرتها لزوجها، واهله، واهلها، شؤون الاولاد الدراسية.

مضمون نظري ثالث (الباحث الثالث): أنماط الاعمال التي تعمل فيها الام، اعمال يدوية، اعمال مكتبية، قطاع عام، قطاع خاص، شؤون الاولاد الدراسية.

اذن، ثلاثة مضامين نظرية مختلفة، لمسألة بحث واحدة هي: الام العاملة

وشؤون اولادها الدراسية داخل المنزل. ففي المضمون الاول، يجري التركيز على الرابط بين عمل الام وبين شؤون الاولاد الدراسية، وفي المضمون الثاني يجري التركيز على نظرة الزوج واهل الزوج واهل الزوجة الى عملها، وفي المضمون الثالث يجري التركيز على طبيعة عمل الام ونوعه ونمطه.

تحديد مسألية البحث

تعني مسألية البحث وجود اختلاف، بين الباحثين، حول المنظور النظري. ولهذا، سنتخيل الباحثين الثلاثة انفسهم، الذين تخيلنا وجودهم في مسألة البحث. ومن الطبيعي ان تتطابق المسألة والمسألية عند الباحث نفسه، فالمنظور النظري هو المنظور الحاضر في المضمون النظري، والمنظور النظري يستخرج من المضمون النظري، ولا فصل بين المضمون النظري وبين المنظور النظري، عند الباحث الواحد.

المسألية الاولى (الباحث الاول): الأم العاملة مقهورة ومستغلة. وهي تستغل بشكل مضاعف، فيفرض عليها، او يطلب منها، العمل خارج المنزل وداخل المنزل. وبما ان العمل خارج المنزل لا يقدم امكانية تكيف مرنة معه، فتكون النتيجة الحتمية على حساب شؤون الاولاد الدراسية داخل المنزل.

المسألية الثانية (الباحث الثاني): يملك عمل الام خارج المنزل اهمية قصوى عندها، ويمثل استمراره، واستمرارها فيه، دافعاً قوياً لها. وبما ان نظرة الزوج، ونظرة اهل الزوج، ونظرة اهل الزوجة، سلبية تجاه عملها، وبما ان الكل ينتظر ويتوقع ان يكون عملها خارج المنزل على حساب شؤون اولادها الدراسية داخل المنزل، فتكون النتيجة ان تستخدم الام العاملة شؤون اولادها الدراسية كوسيلة حماية لعملها خارج المنزل.

المسألية الثالثة (الباحث الثالث): يوجد انماط من الاعمال خارج المنزل يمكن للأم ان تعمل فيها من دون ان يكون عملها على حساب شؤون اولادها الدارسية، كما يوجد انماط اعمال، اذا عملت الام فيها، يكون عملها على حساب اهتمامها بشؤون اولادها الدراسية.

تحديد فرضية البحث

لا تصلح المفاهيم، في مسألة البحث، وفي مسألية البحث، كما هي، كي يجري التحقق منها في المحسوس، فهي مفاهيم نظرية تقع على درجة عالية من التجريد. فماذا يفعل الباحث؟ عليه تحويلها الى مفاهيم اجرائية، والتفتيش عن مضمون نظري إجرائي، ومنظور نظري إجرائي، يمكن التحقق منه في المحسوس. فما هي المفاهيم النظرية عند كل باحث من الباحثين الثلاثة؟ وما هي المفاهيم الاجرائية؟

الباحث الاول: يوجد في المسألة والمسألية عند الباحث الاول مفهومان نظريان: «العمل» و «الشؤون الدراسية»، وهما مفهومان يقعان على درجة عالية من التجريد ولا نراهما في المحسوس، ويستحيل ان نراهما فيه، فيجري تحويلهما الى مفهومين اجرائيين هما: «متطلبات العمل»، و«الاهتمام بالشؤون الدراسية». ومع هذين المفهومين الاجرائيين، نستطيع رؤية «العمل» في المحسوس من خلال متطلباته، كما نستطيع رؤية «الشؤون الدراسية» في المحسوس من خلال الاهتمام بها، واشكال الاهتمام بها.

الباحث الثاني: يوجد في المسألة والمسألية عند الباحث الثاني مفهومان نظريان: «النظرة الى العمل» و «الشؤون الدراسية» وهما مفهومان يقعان على درجة عالية من التجريد، ولا نراهما في المحسوس، ويستحيل ان نراهما فيه، فيجري تحويلهما الى مفهومين اجرائيين هما «التعبير السلوكي عن النظرة»، و«الاهتمام بالشؤون الدراسية». ومع هذين المفهومين الاجرائيين، نستطيع رؤية «النظرة الى العمل» في المحسوس من خلال التعبيرات السلوكية عنها، كما نستطيع رؤية الشؤون الدراسية في المحسوس من خلال الاهتمام بها، واشكال الاهتمام بها.

الباحث الثالث: يوجد في المسألة والمسألية عند الباحث الثالث مفهومان نظريان: «نمط العمل» و «الشؤون الدراسية»، وهما مفهومان يقعان على درجة عالية من التجريد ولا نراهما في المحسوس، ويستحيل ان نراهما فيه، فيجري تحويلهما الى مفهومين اجرائيين هما: «الانتقال الى عمل آخر»، و«الاهتمام بالشؤون الدراسية». ومع هذين المفهومين الاجرائيين، نستطيع رؤية «نمط العمل» في المحسوس من

خلال تغييره والانتقال من عمل الى آخر، كما نستطيع رؤية «الشؤون الدراسية» في المحسوس من خلال الاهتمام بها، واشكال الاهتمام بها.

اذن، مفهومان اجرائيان هما: «متطلبات العمل» و«الاهتمام بالشؤون الدراسية» عند الباحث الاول، ومفهومان اجرائيان هما: «التعبير السلوكي عن النظرة» و«الاهتمام بالشؤون الدراسية»، عند الباحث الثاني، ومفهومان اجرائيان هما: «الانتقال الى عمل آخر» و «الاهتمام بالشؤون الدراسية» عند الباحث الثالث. فما هي الفرضيات عند كل باحث من الباحثين الثلاثة؟ في الحقيقة، لا يكفي القول بأن الفرضية هي المفاهيم الاجرائية التي يمكن رؤيتها في المحسوس، فالمحسوس يعني الحركة ولا يعني الحالة. وبما ان الحركة لا تظهر في المحسوس الا عن طريق العلاقة وبواسطتها، فيعني ذلك ان الفرضية هي المفاهيم الاجرائية، من جهة، والعلاقة بين المفاهيم الاجرائية في المحسوس، من جهة ثانية. وعلى هذا، تتمثل الفرضية، عند كل باحث من الباحثين الثلاثة، في العلاقة بين المفهومين الاجرائيين عنده، فتكون الفرضيات على الوجه التالي:

الفرضية عند الباحث الاول: كلما زادت متطلبات عملها، كلما خف اهتمام الام العاملة بشؤون اولادها الدراسية.

الفرضية عند الباحث الثاني: كلما زاد التعبير السلوكي السلبي تجاه عملها، كلما زاد اهتمام الام العاملة بشؤون اولادها الدراسية.

الفرضية عند الباحث الثالث: ينتج عن الانتقال من عمل الى آخر مختلف بطبيعته، التغير في درجة اهتمام الأم العاملة بشؤون اولادها الدراسية.

تحديد فرضية البحث

لا تصلح المفاهيم، في مسألة البحث، وفي مسألية البحث، كما هي، كي يجري التحقق منها في المحسوس، فهي مفاهيم نظرية تقع على درجة عالية من التجريد. فماذا يفعل الباحث؟ عليه تحويلها الى مفاهيم اجرائية، والتفتيش عن مضمون نظري إجرائي، ومنظور نظري إجرائي، يمكن التحقق منه في المحسوس. فما هي المفاهيم النظرية عند كل باحث من الباحثين الثلاثة؟ وما هي المفاهيم الاجرائية؟

الباحث الاول: يوجد في المسألة والمسألية عند الباحث الاول مفهومان نظريان: «العمل» و «الشؤون الدراسية»، وهما مفهومان يقعان على درجة عالية من التجريد ولا نراهما في المحسوس، ويستحيل ان نراهما فيه، فيجري تحويلهما الى مفهومين اجرائيين هما: «متطلبات العمل»، و«الاهتمام بالشؤون الدراسية». ومع هذين المفهومين الاجرائيين، نستطيع رؤية «العمل» في المحسوس من خلال متطلباته، كما نستطيع رؤية «الشؤون الدراسية» في المحسوس من خلال الاهتمام بها، واشكال الاهتمام بها.

الباحث الثاني: يوجد في المسألة والمسألية عند الباحث الثاني مفهومان نظريان: «النظرة الى العمل» و «الشؤون الدراسية» وهما مفهومان يقعان على درجة عالية من التجريد، ولا نراهما في المحسوس، ويستحيل ان نراهما فيه، فيجري تحويلهما الى مفهومين اجرائيين هما «التعبير السلوكي عن النظرة»، و«الاهتمام بالشؤون الدراسية». ومع هذين المفهومين الاجرائيين، نستطيع رؤية «النظرة الى العمل» في المحسوس من خلال التعبيرات السلوكية عنها، كما نستطيع رؤية الشؤون الدراسية في المحسوس من خلال الاهتمام بها، واشكال الاهتمام بها.

الباحث الثالث: يوجد في المسألة والمسألية عند الباحث الثالث مفهومان نظريان: «نمط العمل» و «الشؤون الدراسية»، وهما مفهومان يقعان على درجة عالية من التجريد ولا نراهما في المحسوس، ويستحيل ان نراهما فيه، فيجري تحويلهما الى مفهومين اجرائيين هما: «الانتقال الى عمل آخر»، و«الاهتمام بالشؤون الدراسية». ومع هذين المفهومين الاجرائيين، نستطيع رؤية «نمط العمل» في المحسوس من

خلال تغييره والانتقال من عمل الى آخر، كما نستطيع رؤية «الشؤون الدراسية» في المحسوس من خلال الاهتمام بها، واشكال الاهتمام بها.

اذن، مفهومان اجرائيان هما: «متطلبات العمل» و«الاهتمام بالشؤون الدراسية» عند الباحث الاول، ومفهومان اجرائيان هما: «التعبير السلوكي عن النظرة» و«الاهتمام بالشؤون الدراسية»، عند الباحث الثاني، ومفهومان اجرائيان هما: «الانتقال الى عمل آخر» و «الاهتمام بالشؤون الدراسية» عند الباحث الثالث. فما هي الفرضيات عند كل باحث من الباحثين الثلاثة؟ في الحقيقة، لا يكفي القول بأن الفرضية هي المفاهيم الاجرائية التي يمكن رؤيتها في المحسوس، فالمحسوس يعني الحركة ولا يعني الحالة. وبما ان الحركة لا تظهر في المحسوس الا عن طريق العلاقة وبواسطتها، فيعني ذلك ان الفرضية هي المفاهيم الاجرائية، من جهة، والعلاقة بين المفاهيم الاجرائية في المحسوس، من جهة ثانية. وعلى هذا، تتمثل الفرضية، عند كل باحث من الباحثين الثلاثة، في العلاقة بين المفهومين الاجرائيين عنده، فتكون الفرضيات على الوجه التالي:

الفرضية عند الباحث الاول: كلما زادت متطلبات عملها، كلما خف اهتمام الام العاملة بشؤون اولادها الدراسية.

الفرضية عند الباحث الثاني: كلما زاد التعبير السلوكي السلبي تجاه عملها، كلما زاد اهتمام الام العاملة بشؤون اولادها الدراسية.

الفرضية عند الباحث الثالث: ينتج عن الانتقال من عمل الى آخر مختلف بطبيعته، التغير في درجة اهتمام الأم العاملة بشؤون اولادها الدراسية.

ثانياً: الزواج المدني والتركيب المجتمعي الطائفي

عنوان البحث

لا يهمنا كثيراً القول بأن العنوان يصلح ان يكون عنواناً لبحث في العلوم الاجتماعية، فالأكثر اهمية، بالنسبة لنا، عندما لا يكون العنوان عنواناً صالحاً. والسبب، ان التعرف الى الخطأ، هو الذي يرسم طريق التعرف الى الصواب. فلو اعتمدنا، على سبيل المثال، العنوان التالي: «الزواج المدني والتركيب المجتمعي الطائفي في لبنان»، لكان العنوان عنواناً خاطئاً، ولما كان يصلح عنواناً لبحث في العلوم الاجتماعية. كيف؟ ولماذا؟ في هذه الحالة، يتضمن العنوان حبكة الفهم التي تنطلق من الجزء الى الكل، فهو يفترض، في المنطق، عناوين اخرى من نوع: «الزواج المدني والتركيب المجتمعي الطائفي في سويسرا»، «الزواج المدني والتركيب المجتمعي الطائفي في بلجيكا»، « الزواج المدني والتركيب المجتمعي الطائفي في الهند»، «الزواج المدني والتركيب المجتمعي في العراق»... الخ. ومع اجتماع هذه العناوين، وتجمعها، نصل في نهاية الامر، الى «الزواج المدني والتركيب المجتمعي الطائفي» كعنوان يتجاوز التعدد والتنوع في المحسوسات، المتمثلة في لبنان وسويسرا وبلجيكا والهند والعراق... الخ، الى النمذجة والتعميم. وحبكة الفهم هذه، التي تنطلق من الجزء الى الكل، تقع خارج علم الاجتماع، وعلومه الاجتماعية. ففي علم الاجتماع، تتمثل حبكة الفهم باتخاذ الكل المجتمعي موضوعاً، والانطلاق منه، والنظر الى الاجزاء، على انها نتيجة هذا الكل، ونتاجه، وليس كأجزاء تسبق الكل في الوجود. وعلى هذا، لو اعتمدنا، على سبيل المثال، العنوان التالي: «الزواج المدني والتركيب المجتمعي الطائفي: نموذج لبنان»، او «الزواج المدني والتركيب المجتمعي الطائفي: نموذج سويسرا»، او «الزواج المدني والتركيب المجتمعي الطائفي: نموذج بلجيكا»، او نموذج الهند، او نموذج العراق، او اي نموذج آخر، لكان العنوان عنواناً صالحاً لبحث في علم الاجتماع، وعلومه الاجتماعية، فهو يفترض البحث في «الزواج المدني والتركيب المجتمعي الطائفي» اولاً، ثم تطبيق هذا البحث ثانياً، في الحقل اللبناني، او الحقل

السويسري، او الحقل البلجيكي. . . الخ. وكذلك، لو اعتمدنا، على سبيل المثال، العنوان التالي: «مسألة الزواج المدني والتركيب المجتمعي الطائفي في لبنان»، لكان العنوان عنواناً صالحاً في علم الاجتماع، وعلومه الاجتماعية، فهو ينطلق من المسألة اولاً، اي من الكل المجتمعي، ثم يطبقها ثانياً، في الحقل اللبناني.

وعلى خلاف علماء العلوم الاجتماعية، يتبنى علماء علم النفس الاجتماعي حبكة فهم مختلفة في عناوين ابحاثهم. فلا مجال، في علم النفس الاجتماعي، الا للعناوين التي تشير الى محسوس معين، فالواقعة النفس اجتماعية ليست منفصلة عن تجسداتها الفردية والجماعية، وهي تمثل على الدوام النتاج والنتيجة للتفاعل الحاصل بين فاعلين مجتمعيين معروفين، وجماعات معروفة من الفاعلين، داخل شروط مجتمعية محلية معروفة.

تحديد موضوع البحث

يحوي عالم البحث النظري مفهومين رئيسيين، وعدد كبير من المفاهيم، على علاقة معهما. اولهما، مفهوم الزواج المدني، وبعده التاريخي المتمثل في نشأة الزواج المدني تاريخياً، وارتباط نشأته بانتقال المجتمعات الغربية الى الرأسمالية والعقلانية والعلمانية، وبعده الحقوقي المتمثل في الاحكام التي يخضع لها، واحكام الزواج والطلاق والحقوق والواجبات، وبعده الاقتصادي المتمثل في قواعد توزيع الثروة والارث، وبعده العلائقي المتمثل في المواقع والادوار داخله والعلاقات في الاسرة الناتجة عن الزواج المدني. وثانيهما، مفهوم الطائفة والطائفية والتركيب المجتمعي الطائفي، والابعاد المجتمعية والسياسية والاقتصادية والتشريعية الطائفية والاحوال الشخصية والعلائقية الطوائفية.

على الباحث ان يملك، اذن، تراكماً معرفياً سابقاً حول الزواج المدني، وحول الطائفة والطائفية، ومن دون هذا التراكم السابق، لا وجود للبحث، ولا امكانية لأي بحث، ولا يكون الباحث جديراً بالبحث.

اختيار مسألة البحث

يوجد في عالم موضوع البحث النظري عدد كبير جداً من مسائل البحث، او اشكالات البحث، وفي ما يلي البعض القليل منها: أحكام الزواج المدني المتعلقة

بالارث واعادة توزيع الثروة في المجتمع، الزواج المدني وموقع المرأة والأم فيه، الطلاق والزواج المدني، التعايش بين الزواج المدني والزواج الديني، تشريعات الاحوال الشخصية وتفاوتها واختلافها حسب الطوائف، النظام السياسي نظام طائفي، التمثيل السياسي تمثيل طائفي، قنوات الاستخدام قنوات طائفية، التنظيم النقابي تنظيم طوائفي، حضور الطائفية في الاحزاب العلمانية. . .الخ. وقد اختار الباحث المسألة المتعلقة بالموقع الذي يحتله الزواج المدني في التركيب المجتمعي الطائفي.

تحديد مسألة البحث

تعني مسألة البحث وجود إختلاف، بين الباحثين، حول مضمونها النظري. ولهذا، سنتخيل باحثين إثنين، وكل واحد منهما، يرى في مسألة البحث مضموناً نظرياً مختلفاً عن الآخر.

مضمون نظري اول (الباحث الأول): القطع والقطيعة (rupture) بين الزواج المدني، وبين التركيب المجتمعي الطائفي.

مضمون نظري ثانٍ (الباحث الثاني): الإندماج والتطابق وعدم التعارض بين الزواج المدني وبين التركيب المجتمعي الطائفي.

إذن، مضمونان نظريان مختلفان ومتعارضان ومتواجهان لمسألة بحث واحدة. ففي حين يتمثل المضمون النظري، عند الباحث الاول، في القطع والقطيعة، ومظاهرهما وظواهرهما، بين الزواج المدني، بين التركيب المجتمعي الطائفي، يتمثل المضمون النظري، عند الباحث الثاني، في التطابق وعدم التعارض، ومظاهرهما وظواهرهما، بين الزواج المدني وبين التركيب المجتمعي الطائفي.

تحديد مسألية البحث

تعني مسألية البحث وجود إختلاف، بين الباحثين، حول المنظور النظري. ولهذا، سنتخيل الباحثين الإثنين ذاتهما، اللذين تخيلنا وجودهما في الخلاف حول مضمون مسألة البحث. ومن الطبيعي ان تتطابق المسألة والمسألية عند الباحث نفسه، فالمنظور النظري هو المنظور الحاضر في المضمون النظري، والمنظور

النظري يُستخرَج من المضمون النظري، ولا يوجد فصل بين المضمون النظري وبين المنظور النظري، عند الباحث الواحد.

المسألية الأولى (الباحث الأول): يتعارض الزواج المدني ويتواجه مع الوضع الطائفي، ومع التركيب المجتمعي الطائفي. وهو ينتمي، في معناه، الى مشروع بناء المجتمع المدني، البديل عن المجتمع الطائفي.

المسألية الثانية (الباحث الثاني): عندما يكون الوضع طائفياً، والتركيب المجتمعي تركيباً طائفياً، يلعب الزواج المدني دوراً طائفياً بإمتياز، ويقوم بوظيفة طائفية، ويقدم حلاً لمشكلة طائفية تتمثل في وجود افراد من طوائف مختلفة يرغبون بالزواج فيما بينهم. وعلى هذا، يمثل الزواج المدني، في الوضع الطائفي، وفي التركيب المجتمعي الطائفي، حلاً يقع في الحيز الخاص بالعلاقة بين الطوائف، ولا يمثل اتجاهاً مدنياً في الزواج، ولا ينتمي في معناه الى مشروع بناء المجتمع المدني البديل عن المجتمع الطائفي.

إذن، مضمونان نظريان مختلفان، ومنظوران نظريان مختلفان للمضمونين النظريين المختلفين.

تحديد فرضية البحث

لا تصلح المفاهيم، في مسألة البحث، وفي مسألية البحث، كما هي، كي يجري التحقق منها في المحسوس، فهي مفاهيم نظرية تقع على درجة عالية من التجريد. فماذا يفعل الباحث؟ عليه تحويلها الى مفاهيم إجرائية، والتفتيش عن مضمون نظري، ومنظور نظري، يمكن التحقق منه في المحسوس. فما هي المفاهيم النظرية عند كل باحث من الباحثين؟ وما هي المفاهيم الإجرائية عندهما؟

الباحث الأول: يوجد في المسألة والمسألية عند الباحث الاول ثلاثة مفاهيم نظرية: «الزواج المدني» و«التركيب المجتمعي الطائفي» و«القطيعة»، وهي مفاهيم نظرية تقع على درجة عالية من التجريد ولا نراها في المحسوس، ويستحيل ان نراها فيه، فيجري تحويلها الى مفاهيم إجرائية هي: «الأسر ذات الزواج المدني»، «الممارسة الدينية»، «غياب الممارسة الدينية»، ومع هذه المفاهيم الاجرائية نستطيع ان نرى «الزواج المدني» في المحسوس من خلال الأسر التي تزوج الأم والأب فيها زواجاً

مدنياً، ونستطيع ان نرى «التركيب المجتمعي الطائفي» في المحسوس من خلال الممارسة الدينية، ونستطيع ان نرى «القطع» في المحسوس من خلال غياب الممارسة الدينية في الأسر ذات الزواج المدني.

الباحث الثاني: يوجد في المسألة والمسألية عند الباحث الثاني ثلاثة مفاهيم نظرية هي: «الزواج المدني» و«التركيب المجتمعي الطائفي» و«التطابق والإندماج»، وهي مفاهيم نظرية تقع على درجة عالية من التجريد ولا نراها في المحسوس، ويستحيل ان نراها فيه، فيجري تحويلها الى مفاهيم إجرائية هي: «الأسر ذات الزواج المدني»، و«الممارسة الدينية»، «حضور الممارسة الدينية »، فنستطيع ان نرى «الزواج المدني» في المحسوس من خلال الأسر التي تزوج الأم والأب فيها زواجاً مدنياً، ونستطيع ان نرى «التركيب المجتمعي الطائفي» في المحسوس من خلال «الممارسة الدينية»، ونستطيع ان نرى «التطابق والإندماج» في المحسوس من خلال حضور الممارسة الدينية في الأسر ذات الزواج المدني.

اذن ثلاثة مفاهيم إجرائية: «الأسر ذات الزواج المدني» و«الممارسة الدينية» و«غياب الممارسة الدينية » عند الباحث الاول، وثلاثة مفاهيم إجرائية: «الأسر ذات الزواج المدني» و«الممارسة الدينية» و«حضور الممارسة الدينية» عند الباحث الثاني. فما هي الفرضية عند كل باحث من الباحثين؟ في الحقيقة، لا يكفي القول بأن الفرضية هي المفاهيم الإجرائية التي يمكن رؤيتها في المحسوس، فالمحسوس يعني الحركة، ولا يعني الحالة. وبما ان الحركة لا تظهر في المحسوس الا عن طريق العلاقة وبواسطتها، فيعني ذلك ان الفرضية هي المفاهيم الإجرائية من جهة، والعلاقة بين المفاهيم الاجرائية في المحسوس من جهة ثانية. وعلى هذا، تتمثل الفرضية، عند كل باحث من الباحثين، في العلاقة بين المفاهيم الإجرائية عنده، فتكون الفرضيات على الوجه التالي:

الفرضية عند الباحث الأول: تغيب الممارسة الدينية الطائفية غياباً تاماً عن الأسر ذات الزواج المدني.

الفرضية عند الباحث الثاني: تحضر الممارسة الدينية الطائفية بقوة في الأسر ذات الزواج المدني.

ثالثاً: الحكومة وإستقصاءات الرأي العام

تحديد موضوع البحث

يحوي عالم موضوع البحث النظري عدداً كبيراً من المفاهيم وأبعادها، والعلاقات والروابط بينها: مفهوم الديمقراطية، الأنظمة الديمقراطية، الصفة التمثيلية للحكام، سلطة الحاكمين محدودة، المواطنية، الناخبون مواطنون، الفصل بين السلطات، المجتمع السياسي كوسيط بين الدولة وبين المجتمع المدني، المجتمع المدني كحقل من القوى المجتمعية، الأحزاب السياسية، النقابات، الروابط والنوادي والصحف والمجلات، الرأي العام، آليات إشتغال الديمقراطية، إستقصاءات الرأي العام كآلية من آليات إشتغال الديمقراطية في تعبيرها عن آراء الأفراد والجماعات من المواطنين. . . الخ.

إختيار مسألة البحث

يكتشف الباحث وجود مسائل بحث عديدة جداً في عالم موضوع البحث. وفي ما يلي عينة من تلك المسائل: «إستخدام اصحاب القرار السياسي (الحكومة) لنتائج إستقصاءات الرأي العام»، «الفعل السياسي لإستقصاءات الرأي العام»، «مدى تطابق الإستقصاءات، بقواعدها العلمية وتقنياتها وتمثيلها، مع الصورة الحقيقية للرأي العام»، اخذ اصحاب القرار السياسي (الحكومة) في الاعتبار لنتائج الإستقصاءات، «الإعلام المكتوب وإستقصاءات الرأي العام»، «مدى ما تحدثه إستقصاءات الرأي العام من سجالات، وحركة سياسية». . . الخ. وقد اختار الباحث المسألة المتعلقة بالحكومة، وموقفها، تجاه إستقصاءات الرأي العام.

تحديد مسألة البحث

تعني مسألة البحث وجود اختلاف بين الباحثين حول مضمونها النظري. ولهذا، سنتخيل باحثين اثنين، وكل واحد منهما، يرى في مسألة البحث مضموناً نظرياً مختلفاً عن الآخر.

مضمون نظري اول (الباحث الأول): الحكومة، السياسة الحكومية، الخطط الحكومية، إستقصاءات الرأي العام، موضوعاتها، العلاقة بين الحكومة وبين نتائج إستقصاءات الرأي العام.

مضمون نظري ثانٍ (الباحث الثاني): الحكومة، إستقصاءات الرأي العام، العلاقة بين الحكومة وبين المؤسسات المسؤولة عن إجراء إستقصاءات الرأي العام.

تحديد مسألية البحث

ستتخيل الباحثين الإثنين ذاتهما اللذين تخيلنا وجودهما في مسألة البحث.

المسألية الاولى (الباحث الأول): الرأي العام يمثل قوة سياسية فاعلة وفعالة، تفعل وتؤثر في الحقل السياسي.

المسألية الثانية (الباحث الثاني): الرأي العام يُصنع، ويُنتج، ويُشكل، وهو غير موجود كقوة سياسية مستقلة. والحكومة تُحضِّر الرأي العام، وتحركه، وتدفع به في وجهة تنسجم معها.

إذن، مضمونان نظريان مختلفان، ومنظوران نظريان مختلفان للمضمونين النظريين.

تحديد فرضية البحث

على الباحث تحويل المفاهيم النظرية التي تقع على درجة عالية من التجريد الى مفاهيم إجرائية، فما هي المفاهيم النظرية عند كل باحث من الباحثين؟ وما هي المفاهيم الاجرائية عندهما؟

الباحث الأول: يوجد في المسألة، والمسألية، عند الباحث الاول ثلاثة مفاهيم نظرية: «الحكومة» و «إستقصاء الرأي العام» و «العلاقة» بين الحكومة وبين نتائج «استقصاءات الرأي العام»، وهي مفاهيم نظرية تقع على درجة عالية من التجريد، فيجري تحويلها الى مفاهيم إجرائية هي: «القرار الحكومي» و«الإجابة الغالبة في الإستقصاء (la réponse majoritaire)»، و«التطابق او الإختلاف» بين الإثنين. ومع هذه المفاهيم الاجرائية نستطيع ان نرى الحكومة في المحسوس من خلال

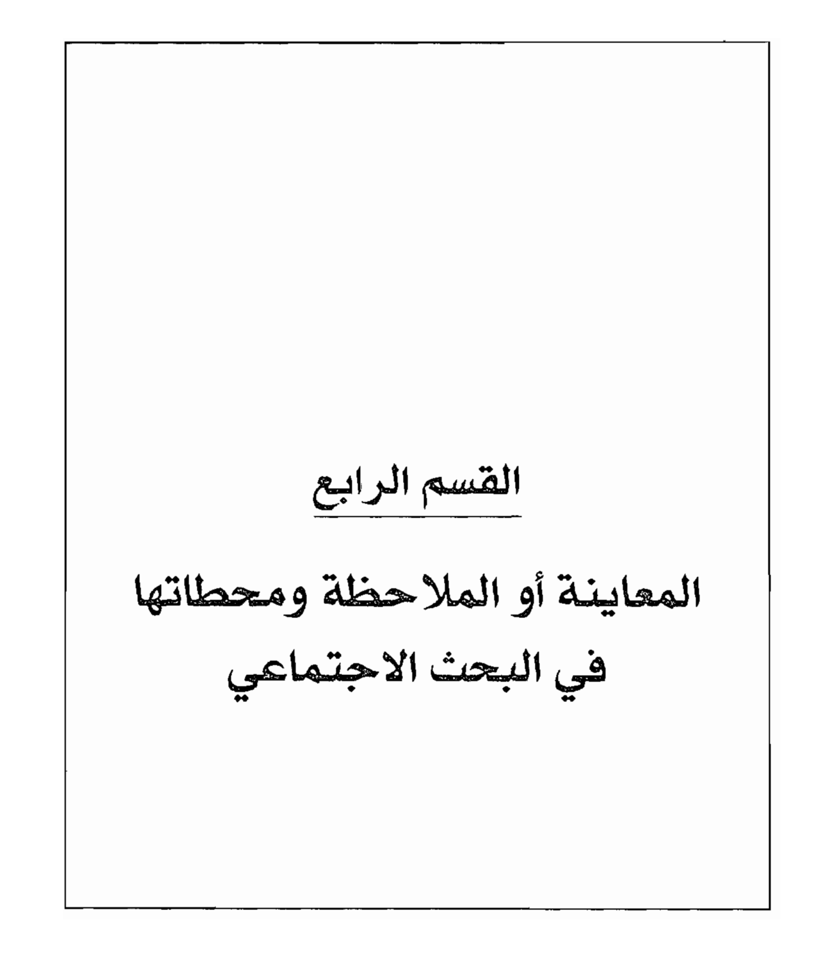
القرار الحكومي، ونستطيع ان نرى إستقصاء الرأي العام في المحسوس من خلال الإجابة الغالبة فيه (النسبة الإحصائية الغالبة)، ونستطيع ان نرى العلاقة بين الحكومة وبين الإستقصاءات في المحسوس من خلال التطابق او الإختلاف، بين القرارات الحكومية من جهة، وبين الإجابة الغالبة في الإستقصاء، من جهة ثانية.

الباحث الثاني: يوجد في المسألة والمسألية عند الباحث الثاني ثلاثة مفاهيم نظرية: «الحكومة» و«إستقصاء الرأي العام» و «العلاقة بين الحكومة وبين المؤسسات الاحصائية المسؤولة عن إجراء إستقصاءات الرأي العام»، وهي مفاهيم نظرية تقع على درجة عالية من التجريد ولا نراها في المحسوس، فيجري تحويلها الى مفاهيم إجرائية هي: «الأجهزة الحكومية»، و«نتائج الإستقصاء»، و«تدخل اجهزة الحكومة او عدم تدخلها مع المسؤولين عن استقصاءات الرأي العام»، ومع هذه المفاهيم الاجرائية، نستطيع ان نرى الحكومة في المحسوس من خلال عمل اجهزتها، ونستطيع أن نرى إستقصاء الرأي العام في المحسوس من خلال النتائج فيه، ونستطيع ان نرى العلاقة بين الحكومة وبين المؤسسات الاحصائية المسؤولة عن إجراء الإستقصاء من خلال تدخل او عدم تدخل اجهزة الحكومة مع المسؤولين عن الاستقصاءات.

إذن، ثلاثة مفاهيم إجرائية: «القرار الحكومي» و«الإجابة الغالبة في الإستقصاء» و«التطابق او الإختلاف بين الإثنين»، عند الباحث الأول، وثلاثة مفاهيم إجرائية: «الأجهزة الحكومية» و«نتائج الإستقصاء» و«تدخل او عدم تدخل الأجهزة الحكومية مع المسؤولين عن استقصاءات الرأي العام»، عند الباحث الثاني. فما هي الفرضية عند كل باحث من الإثنين؟ في الحقيقة، لا يكفي القول بأن الفرضية هي المفاهيم الاجرائية التي يمكن رؤيتها في المحسوس، فالمحسوس يعني الحركة، ولا يعني الحالة. وبما ان الحركة لا تظهر في المحسوس الا عن طريق العلاقة وبواسطتها، فيعني ذلك ان الفرضية هي المفاهيم الاجرائية **من جهة**، والعلاقة بين المفاهيم الاجرائية في المحسوس **من جهة ثانية**. وعلى هذا، تتمثل الفرضية، عند كل باحث من الباحثين، في العلاقة بين المفاهيم الاجرائية عنده، فتكون الفرضيات على الوجه التالي:

الفرضية عند الباحث الأول: التطابق حاصل بين القرارات الحكومية وبين الإجابة الغالبة في إستقصاءات الراي العام.

الفرضية عند الباحث الثاني: التدخل حاصل من قبل اجهزة الحكومة في نتائج استقصاءات الراي العام.



القسم الرابع

المعاينة أو الملاحظة ومحطاتها في البحث الاجتماعي

بعد ان تعرفنا، في القسم الثاني، الى المعاينة او الملاحظة على انها تمثل المرحلة الثانية في البحث العلمي، وعلى انها تتضمن اربع محطات هي: ماذا نعاين؟ نعاين أين ومن؟ كيف نعاين؟ ماهي حصيلة المعاينة؟ نتعرف في هذا القسم، الى كل محطة على حدة. وعلى هذا، يتألف القسم الرابع من اربعة فصول:

الفصل الاول: ماذا نعاين؟ (Observer quoi?)

الفصل الثاني: نعاين أين ومن؟ (Observer où et qui?)

الفصل الثالث: كيف نعاين؟ (Observer comment?)

الفصل الرابع: ما هي حصيلة المعاينة؟

الفصل الاول

ماذا نعاين؟
Observer quoi?

نبدأ من المكوّنات النظرية وكيفية استخدامها في بناء المعطيات.

أولاً: المكوّنات النظرية واستخدامها في بناء المعطيات

ان التفصيلات في المحسوس لا متناهية في عددها، وفوضوية، ومتشابكة، ومتعارضة، ومتباينة، ولا معنى لها في ذاتها، وهي في حاجة دائمة الى ادخالها في مكوّنات نظرية، او ادخال مكوّنات نظرية فيها، تؤمن لها معناها، فتصبح التفصيلات الواقعية المحسوسة مفهومة عندنا بقدر ما تحضر المكوّنات النظرية فيها. وعلى سبيل المثال، لا تملك التفصيلات السلوكية المحسوسة العائدة الى قواعد التهذيب او «الاتيكيت» معنى بحد ذاتها، ويمكن ان تظهر مضحكة، وما يؤمن لها معناها عندنا، انها تعبر عن مكوّن نظري، هو الاحترام للحياة المجتمعية المشتركة. من هنا، نستطيع افتراض تغيّر التفصيلات المحسوسة مع تغير المكوّن النظري فيها. وعلى العكس تماماً مما قد يظنه البعض، تمثل المعطيات (Les données) المكوّنات النظرية الحاضرة في التفصيلات المحسوسة، ولا تمثل على الاطلاق التفصيلات المحسوسة ذاتها.

بناء المعطيات (Production des données)

تؤمن الفكرة التي ينطلق الباحث منها المكوّنات النظرية لبناء التفصيلات الواقعية المحسوسة، وتجريدها، وتنظيرها. وفي اي بحث علمي، تعتبر التفصيلات

الواقعية المحسوسة بمثابة مواد خام ينسج الباحث منها، بواسطة مكوّنات الفكرة النظرية، وينظرها، ويجردها، في شكل تركيبات ذهنية مجردة يطلق عليها تسمية «المعطيات» (les données). وعلى سبيل المثال، لو اشرنا، في الواقع المحسوس الى وجود 60% من الاجراء الصناعيين، 20% من الحرفيين، 10% من ارباب العمل، 80% من الاجراء المؤقتين، 20% من الاجراء الدائمين، 90% من العمال اليدويين، 10% من الاداريين، تكون هذه المعطيات تمثل الحصيلة النظرية الناتجة عن استخدام المكوّنات النظرية في التجريد والتنظير. وهي مكوّنات نظرية من نوع: تقسيم العمل، الاجارة (salariat)، شكل الاجر، طرق الانتاج، ملكية وسائل الانتاج، المشاركة في عملية الانتاج. ومن دون هذه المكوّنات النظرية، ومن دون استخدامها، وبناء تفصيلات الواقع المحسوس بواسطتها، وعن طريقها، لا معطيات، ولا كلام على أجراء أو حرفيين أو ارباب عمل أو عمال مؤقتين أو دائمين أو يدويين. . . الخ.

التحقق من الفكرة (La vérification de l'idée)

يختلف معنى التحقق من الفكرة التي ينطلق الباحث منها بين العلوم الطبيعية وبين العلوم الاجتماعية. ففي علوم الطبيعة، يذهب التحقق من الفكرة التي ينطلق الباحث منها في اتجاهين يتمثل **الاول منهما** في قدرة الفكرة او عدم قدرتها على تقديم مكوّنات نظرية صالحة لبناء التفصيلات الواقعية المحسوسة في شكل معطيات (données). وما التجربة في المختبر الا الاطار الذي يسمح ببناء المعطيات، فتنجح التجربة، التي يجريها الباحث في مختبره، او تفشل، بمقدار نجاحها او فشلها في بناء المعطيات. ويتمثل **الثاني منهما** في القدرة الدائمة للفكرة، مهما كانت، على تقديم مكوّنات نظرية صالحة لبناء التفصيلات الواقعية المحسوسة في شكل معطيات، فينجح الباحث، على الدوام، في بناء المعطيات مما يخلق تعارضاً او اختلافاً وتبايناً بين الباحثين، فيتبادل الباحثون النقد، والنقد المضاد، فيما بينهم، وكل واحد منهم يملك مضموناً نظرياً خاصاً للفكرة التي ينطلق منها، ويبني بواسطته معطيات مغايرة لتلك التي يبنيها باحث آخر يملك مضموناً نظرياً مختلفاً في مسألة البحث الواحدة. واما في العلوم الاجتماعية، فيذهب التحقق من الفكرة في اتجاه واحد فقط، فينجح كل باحث اجتماعي، على الدوام، في بناء المعطيات بواسطة

الفكرة التي ينطلق منها. وهذا ما يحصل في الابحاث الاجتماعية كافة. وفي المقارنة بين التحقق من الفكرة في العلوم الطبيعية، وبين التحقق من الفكرة في العلوم الاجتماعية، ما يلفت الانظار اليه هو السهولة الفائقة، في بناء المعطيات، داخل العلوم الاجتماعية، بالمقارنة مع الصعوبة النسبية، في بناء المعطيات، داخل علوم الطبيعة. والسبب، المعطيات الدقيقة، المضبوطة، المتفق على نموذجها في علوم الطبيعة، مما يضع الباحثين كلهم، من منظار المعطيات الدقيقة، المضبوطة، المتفق على نموذجها، في موقع فشل بناء المعطيات، او نجاحه، قبل ان يضعهم في موقع الاختلاف والتباين بين المعطيات التي بنوها في مسألة البحث الواحدة.

بناء المعطيات وجمع المعطيات (production et collecte des données)

لا معنى ولا مبرر، في البحث العلمي، لما يمكن تسميته «جمع المعطيات»، فالمعطيات ليست موجودة سلفاً، وهي في حاجة دائمة الى البناء. واما الكلام الشائع، في كتب العلم والبحث العلمي في بلدان الغرب، على «جمع المعطيات» فيشير، الى اشكال مختلفة ومتنوعة، لمعطيات حصل البناء فيها من قبل، وهذه الاشكال هي التالية:

- تأتي لحظة جمع المعطيات مباشرة بعد لحظة بناء المعطيات. فيستخدم الباحث فكرته في بناء المعطيات، ثم يجمع حصيلة البناء.

- تنفصل لحظة جمع المعطيات عن لحظة بناء المعطيات، فيجمع الباحث ما بناه الباحثون الآخرون من معطيات، وهو يعي تماماً ان المعطيات التي يجمعها، قد بناها باحثون آخرون غيره.

- منذ قرون عدة، وجدت في بلدان العالم في الغرب الافكار العلمية الاساسية، في كل الميادين، وحصل بناء المعطيات، بواسطتها وعن طريقها. وقد انتقلت افكار العلم، ولغة العلم، ومصطلحات العلم، ومعطيات العلم، الى المؤسسات المجتمعية كافة. وكل مؤسسة مجتمعية غربية، مهما كانت، تملك افكارها العلمية، ومعطياتها العلمية، وتعيد بناء المعطيات يوماً بعد يوم، مما يفرض على الباحث، في اي بحث علمي، جمع معطيات حصل البناء فيها سابقاً، ولا يفرض عليه ان يبنيها من جديد.

المعاينة وبناء المعطيات

تجتمع ثلاثة امور دفعة واحدة. **فمن جهة اولى**، تعني المعاينة، في البحث العلمي، التحقق من جدارة الفكرة التي ينطلق الباحث منها، **ومن جهة ثانية**، تعني جدارة الفكرة، في البحث العلمي، قدرتها على بناء المعطيات، **ومن جهة ثالثة**، تعني معاينة الفكرة، في البحث العلمي، التحقق من جدارتها، عن طريق التحقق من قدرتها على بناء المعطيات. فماذا يفعل الباحث المطلوب منه ممارسة الامور الثلاثة دفعة واحدة؟ انه يستخدم مكونات فكرته النظرية، ويبني المعطيات بواسطتها وعن طريقها. وفي النتيجة تندمج المعاينة في البحث العلمي وتتطابق مع بناء المعطيات، فالمعاينة او الملاحظة، في البحث العلمي، تعني بناء المعطيات.

وبما ان عملية المعاينة هي نفسها عملية بناء المعطيات، فمن الطبيعي، ان تندمج اوجه المعاينة المختلفة، وتتطابق مع الاوجه المختلفة العائدة لأي عملية بناء: ماذا نبني؟ أين نبني ولمن؟ كيف نبني؟ ماهي حصيلة البناء؟ ففي السؤال الاول، تجري الاشارة الى مواد البناء، وفي السؤال الثاني تجري الاشارة الى موقع البناء ومن سيسكنه، وفي السؤال الثالث، تجري الاشارة الى وسائل البناء، وادوات البناء، وطرق البناء، وفي السؤال الرابع، تجري الاشارة الى البناء المنجز، ومعالمه، وشكله. وننقل الاسئلة الاربعة من عملية البناء الى المعاينة فتصبح كالتالي: ماذا نعاين؟ نعاين أين ومن؟ كيف نعاين؟ ماهي حصيلة المعاينة؟ ففي السؤال الاول، تجري الاشارة الى المعطيات، واي معطيات سنبني، وفي السؤال الثاني، تجري الاشارة الى ميدان المعاينة، وانتقاء وحدات المعاينة، وفي السؤال الثالث، تجري الاشارة الى ادوات المعاينة، ووسائل المعاينة، وفي السؤال الرابع، تجري الاشارة الى المعطيات التي انتهى البناء اليها.

وفي النتيجة، نقدم في هذا الفصل المكوّنات النظرية التي يستخدمها الباحث في بناء المعطيات. فما هي هذه المكوّنات؟

في الحقيقة، تتنوع انماط المعطيات، وتتعدد، وتختلف، فأي نمط منها، سيبني الباحث المعطيات العائدة اليه؟ للاجابة عن السؤال، لا بد من وضع تصوّر حول المكوّنات النظرية التي ستستخدم في بناء المعطيات. فما هي انماط المكوّنات

النظرية؟ انها تختلف باختلاف الفكرة التي ينطلق الباحث منها. وهنا، نعود، من جديد، الى نموذج الموضوع والاستقراء، ونموذج الذات والاستنباط في البحث العلمي. فمع كل نموذج من النموذجين، تختلف الفكرة، وتختلف مكوناتها النظرية، وبالتالي، يختلف نمط المعطيات الناتج عن استخدام المكوّنات النظرية في عملية بناء المعطيات. كيف؟ ولماذا؟

- يجري التشديد، في نموذج الموضوع والاستقراء، على ماهو ظاهر ومشترك ومحتم وليس للخبرة الذاتية الفردية اي نصيب فيه، وعلى أن الموضوع هو الشيء الخارجي الذي تقع حواسنا عليه، وعلى انه يملك من الخواص الخارجية ما يسمح لنا بمشاهدته على نحو مباشر، وعلى أنه ينبغي نبذ المعطيات الحسية التي يغلب عليها الطابع الشخصي، والابقاء على المعطيات الحسية التي تتمتع بدرجة كافية من الموضوعية العلمية. ويحصل ذلك بقدر ما يملك الموضوع من العلامات (signes) الخارجية التي يمكن ملاحظتها مع استبعاد كل ما هو ذاتي.

- يجري التشديد، في نموذج الذات والاستنباط، على ما تؤلفه التجربة الحية والخبرة الذاتية، وعلى التميز الخاص بموضوع الدراسة الانساني، فالطبيعة ليست الانسان، وما يصلح لتعليل وقائعها، لا يصلح لتفهم ماهية الانسان، ولهذا يجدر بفهم الموضوع ان يكون داخله وليس خارجه. واما اختزال الفهم الى مجرد التفتيش عن اوجه كمية فيقع اسيراً لنظرة ترى الموضوع وكأنه معطى بديهي اومسألة بديهية غير مطروحة على الفهم. ومن هذا المنظار، الذي يرى الفهم من الخارج، تتماثل المواضيع جميعها وتتشابه فكلها بديهيات وكلها غير مطروحة على الفهم. وفي هذه الحالة، يفشل سعي الباحث للاحاطة بمعنى الموضوع وطبيعته وماهيته وخصوصيته الانسانية.

تختلف المكوّنات النظرية، اذن، بين نموذج الموضوع والاستقراء، وبين نموذج الذات والاستنباط. ويطلق على المكوّنات النظرية في النموذج الاول تسمية «المتغيرات والمؤشرات»، في حين يطلق على المكوّنات النظرية في النموذج الثاني تسمية «الابعاد النسقية ومؤشراتها».

ثانياً المتغيرات والمؤشرات

Variables et indicateurs

ما هي المتغيرات والمؤشرات؟ وما هو نمط المعطيات الناتج عن استخدامها في عملية بناء المعطيات؟

في الحقيقة، اذا كانت الفرضية، كما رأينا سابقاً، تنقل مسألة البحث، ومسألية البحث، من حقل التفكير النظري البحت، الى حقل التفكير النظري الاجرائي، الا انها تبقى، مع ذلك، تفكيراً نظرياً، ولا تسمح بمباشرة المعاينة، ولا تقدم المكوّنات الصالحة لبناء المعطيات في المحسوس. وهنا يأتي دور المتغيرات (les variables)، والمؤشرات (indicateurs). وعلى هذا الاساس:

- بواسطة المتغير، يترجم المفهوم الاجرائي الذي تقدمه الفرضية الى صياغة تجريبية امبيريقية يمكن استخدامها في المحسوس.

- اذا كان الفرق بين المفاهيم النظرية، وبين المفاهيم الاجرائية، ان المفاهيم الاجرائية قريبة اكثر في المحسوس، فإن الفرق بين المفاهيم الاجرائية، وبين المتغيرات، ان المتغيرات قريبة اكثر من الواقع المحسوس.

- ان الموضوع، داخل نموذج الموضوع والاستقراء في البحث العلمي، هو الشيء الخارجي الذي تقع حواسنا عليه، ويملك من الخواص الخارجية، ومن العلامات (signes) الخارجية، ما يسمح لنا بمشاهدته على نحو مباشر. وفي هذا الضوء، المتغيرات هي بمثابة خواص الشيء وعلاماته الخارجية، التي يستخدمها الباحث كي يبني بواسطتها، وعن طريقها، المعطيات في الواقع المحسوس. وعلى سبيل المثال، لو افترضنا ان معدل الحياة، في بلد ما، يتغير ويختلف بحسب مستوى الدخل، فما هو الموضوع، على انه الشيء الخارجي الذي تقع حواسنا عليه؟ وما هي خواص الشيء وعلاماته الخارجية على انها هي المتغيرات؟ في الحقيقة، الموضوع على انه الشيء الخارجي الذي تقع حواسنا عليه، هو البشر الذين يعيشون في هذا البلد. واما خواص الشيء، وعلاماته الخارجية فهي، **من**

جهة، معدل العمر، وهي، **من جهة ثانية**، مستوى الدخل. وفي النتيجة، يكون معدل العمر، ومستوى الدخل، هما المتغيران، وهما في الوقت نفسه، الخواص والعلامات الخارجية للموضوع على انه الشيء الذي تقع حواسنا عليه، أي البشر.

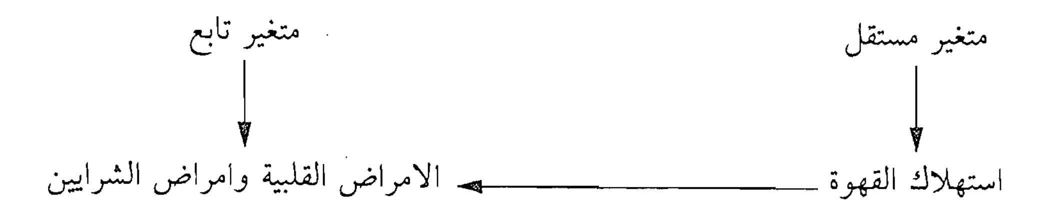
• تختلف الخواص والعلامات الخارجية، وتتعدد، وتتنوع داخل المتغير الواحد، ففي متغير الجنس مثلاً تقتصر الخواص على خاصتين او سمتين فقط (ذكر او انثى)، وفي الانتاج، او العمر، او التعلم، او الدخل، تتجمع في المتغير خصائص وسمات كثيرة. وقد تصنف الخصائص والسمات في المتغير طبقاً لفئات كيفية، فيمكن تصنيف متغير الاجرام في صور عديدة كالقتل والسرقة والنشل والدعارة. . . الخ. وقد يحوي المتغير مجموعة متسلسلة من الفئات مرتبة بنسبة ما تحمله فئة ما من مقدار هذه الخصائص او السمات، كأن تصنف الجماعات حسب ارتفاع معدل الجريمة فيها، او انخفاضه، او اتخاذه حداً وسطاً بين الارتفاع والانخفاض.

• **المتغير المستقل** (variable indépendante) هو المتغير الذي يفترض بتغيراته ان تفسر التغيرات في متغير آخر.

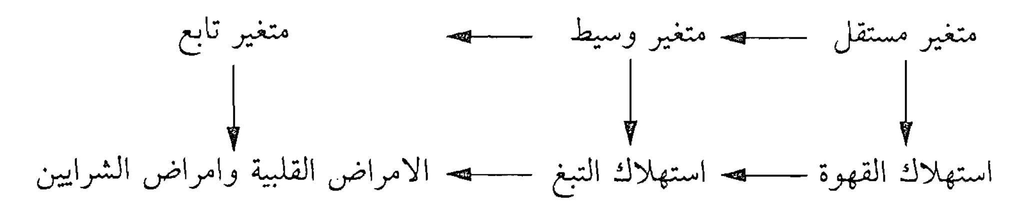
• **المتغير التابع** (variable dépendante) هو المتغير الذي ترتبط تغيراته بالتغيرات في متغير آخر.

• يمكن للمتغير المستقل في حالة معينة ان يكون متغيراً تابعاً في حالة اخرى. وذلك حسب طبيعة العلاقة التي نرمي التحقق منها في المحسوس، وحسب الوجهة التي يأخذها هذا التحقق.

• يضاف الى المتغير المستقل، والمتغير التابع، المتغير الوسيط (variable intermédiaire). والمتغير الوسيط هو متغير يدقق العلاقة بين المتغير المستقل وبين المتغير التابع، ويحددها. وعلى سبيل المثال، تبين الدراسات التي يجريها فريق البحث الاول وجود رابط بين استهلاك القهوة وبين الامراض القلبية وامراض الشرايين، فتكون المعادلة كالتالي:



وبعد فترة، يأتي فريق بحث ثان، فيعتمد المعطيات نفسها، ويدخل فيها، متغيراً وسيطاً هو استهلاك التبغ والتدخين، فتصبح المعادلة كالتالي:



وعن طريق هذه المعادلة الجديدة، يتوصل فريق البحث الثاني الى ان استهلاك التبغ والتدخين هو المتغير الرئيسي المستقل. وما جرى ملاحظته، عند فريق البحث الاول، من علاقة سببية بين استهلاك القهوة وبين الامراض، لم يكن سوى المظهر الخارجي للعلاقة السببية الرئيسية، فاختفت العلاقة السببية الاولى، لمجرد ادخال متغير استهلاك التبغ والتدخين.

وغالباً ما يسمى المتغير الوسيط، في كتب العلم والبحث العلمي، بالمتغير الرقابي (variable-contrôle)، او المتغير الاختباري (variable-test). وينبغي التفتيش عنه، وعلى الاخص في الابحاث الاجتماعية حيث العلاقة السببية نادراً ما تكون علاقة بين متغيرين، مستقل، وتابع، وحيث الظاهرة المجتمعية تمثل، على الدوام، تقاطعاً لمتغيرات عدة.

• لا تكفي المتغيرات، كما هي، كي يحصل الانتقال الى بناء المعطيات. واذا كانت المتغيرات تمثل الخواص والعلامات الخارجية، التي يمكن مشاهدتها في المحسوس، الا انها ما زالت تقع على درجة من التجريد، ولا تتيح المباشرة بالمعاينة. هنا يأتي دور المؤشرات (les indicateurs) التي تحوّل المتغيرات الى معطيات واقعية محسوسة كمية وكيفية. الاكثر اهمية في فكرة المؤشرات انها

تتضمن القياس (la mesure). وحسب طبيعة القياس، يمكن التمييز بين ثلاثة انماط. فالقياس الاسمي (La mesure nominale)، يعني رصفاً لعدد من السمات (لبناني، اميركي، فرنسي، الماني)، والقياس النظامي (la mesure ordinale) يعني ترتيب السمات حسب مقياس معين (قوي، وسط، ضعيف) والقياس الرقمي (mesure numérique) يعني ترتيب السمات حسب درجات رقمية (العمر، الدخل).

مثل تطبيقي: تبعية دولة لدولة أخرى والسياسة الخارجية للدولتين

لنفترض ان مسألة البحث التي اختارها الباحث هي: «العلاقة بين تبعية دولة لدولة اخرى، وبين السياسة الخارجية للدولتين». ولنفترض ان الاشكالية هي: «تنتج التبعية التماثل والتطابق في السياسة الخارجية بين دولتين، ولا تنتج التباين والاختلاف».

وهكذا، يفترض الباحث وجود علاقة بين مفهومي «التبعية» و«التماثل والتطابق». وهذان المفهومان النظريان، كما هما، لا يصلحان للاستخدام في بناء المعطيات، ويقعان على درجة عالية من التجريد. وينبغي تحويلهما الى مفهومين اجرائيين. ويحصل ذلك بالانتقال من المفهوم النظري الاول (التبعية) الى المفهوم الاجرائي الاول (التبعية الاقتصادية)، ومن المفهوم النظري الثاني (التماثل والتطابق) الى المفهوم الاجرائي الثاني (التأييد والدعم). وهذان المفهومان الاجرائيان قريبان من المحسوس. فما هي الفرضية اذن، في الحقيقة، لا يكفي القول بأن الفرضية هي المفاهيم الاجرائية التي يمكن رؤيتها في المحسوس، فالمحسوس يعني الحركة ولا يعني الحالة. وبما ان الحركة لا تظهر في المحسوس الا عن طريق العلاقة وبواسطتها، فيعني ذلك ان الفرضية هي المفاهيم الإجرائية، **من جهة**، والعلاقة بين المفاهيم الإجرائية في المحسوس، **من جهة ثانية**. وعلى هذا، تكون الفرضية على الوجه التالي:

«ينتج عن الدرجة العالية من التبعية الاقتصادية لدولة ما تجاه دولة اخرى، درجة عالية من تأييد الدولة الاولى للدولة الثانية في سياستها الخارجية».

وهكذا، يوجد في الفرضية العلاقة بين المفهوم الاجرائي الاول المتمثل في

«التبعية الاقتصادية»، وبين المفهوم الاجرائي الثاني المتمثل في «التأييد والدعم للسياسة الخارجية للدولة المسيطرة». فما رأينا في هذه العلاقة؟

● اننا نفترض، ونريد ان نبين، ان دولة ما تابعة اقتصادياً لدولة اخرى، تميل في سياستها الخارجية، الى تأييد السياسة الخارجية للدولة المهيمنة. ولكن، سرعان ما نكتشف ان المفهوم الاجرائي المتمثل في «التأييد والدعم في السياسة الخارجية» ليس اجرائياً كفاية. والسبب، الاشكال العديدة، المختلفة، والمتنوعة، لتأييد دولة ما، في سياستها الخارجية لدولة اخرى. فأي شكل بينها هو المقصود؟ علينا ان نختار، وبنتيجة الاختيار، يكون المتغير. وفي هذه الحالة، يكون المتغير متغيراً تابعاً (dépendante)، لأن تأييد السياسة الخارجية يعتبر النتاج والنتيجة للتبعية، وتغيراته مرتبطة بالتغيرات في التبعية.

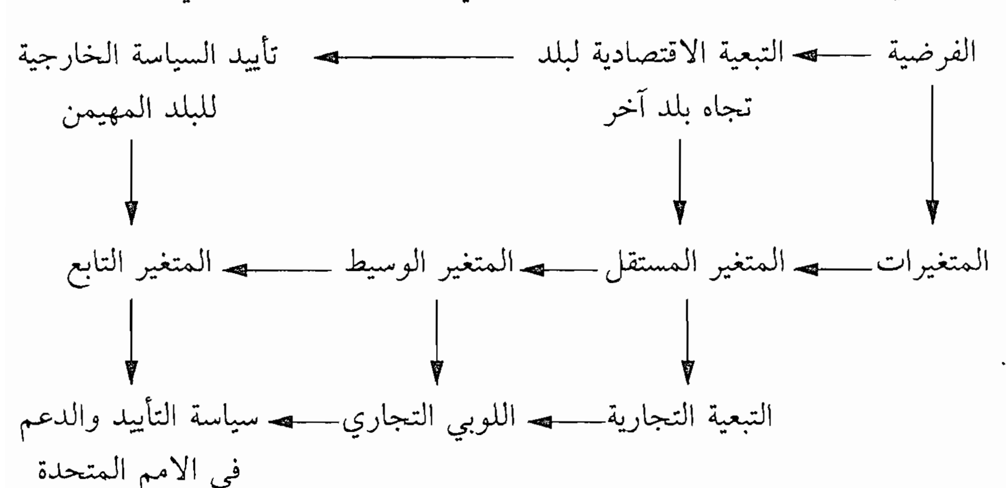
لنفترض اننا اخترنا، بين الاشكال الممكنة الدالة في المحسوس على تأييد دولة لدولة اخرى في سياستها الخارجية، مشاركة البلدين في الهيئات الدولية، وسلوك الدولة الاولى تجاه الدولة الثانية في منظمة الامم المتحدة (السلوك في الامم المتحدة هو المتغير التابع).

● اننا نفترض، ونريد ان نبين، ان التبعية الاقتصادية، بين الدول، هي التي تفرض على الدولة التابعة اقتصادياً تأييد السياسة الخارجية للدولة المهيمنة اقتصادياً. ولكن، سرعان ما نكتشف ان المفهوم الاجرائي المتمثل في «التبعية الاقتصادية» ليس اجرائياً كفاية. والسبب الاشكال العديدة، المختلفة، والمتنوعة، لتبعية دولة تجاه دولة اخرى اقتصادياً. فأي شكل بينها هو المقصود؟ علينا ان نختار، وبنتيجة الاختيار، يكون المتغير. وفي هذه الحالة، يكون المتغير متغيراً مستقلاً (indépendante) لأن التبعية الاقتصادية هي التي تفرض التأييد والدعم، وتغيراتها هي التي تنتج التغيرات في التأييد والدعم للسياسة الخارجية.

لنفترض اننا اخترنا، بين الاشكال الممكنة الدالة في المحسوس على التبعية الاقتصادية لدولة ما تجاه دولة اخرى، التبادل التجاري بين الدولتين، والتبعية التجارية للدولة الاولى تجاه الدولة الثانية (التبعية التجارية هي المتغير المستقل).

● يفكر الباحث قليلاً فيرى ان التبعية الاقتصادية لا تفعل او تؤثر مباشرة في السياسة الخارجية، فالتبعية التجارية ليست مؤسسة يمكن ان تمارس ضغوطها مباشرة على الحكومة، وعلى ممثليها الدبلوماسيين في الخارج، بهدف دفعهم الى تأييد السياسة الخارجية للدولة المهيمنة. وبناء على هذا التفكير، يأخذ الباحث على عاتقه التفتيش عن متغير يجسد في المحسوس، تأثير التبعية التجارية على السياسة الخارجية، فيجده متمثلاً في جماعات الضغط، او اللوبي (Lobby)، الممثلة للمصالح التجارية. فهذه الجماعات، ولأنها المتضررة اكثر من غيرها، في حال انقطاع العلاقات التجارية بين البلدين، تضغط على الحكومة، وعلى ممثليها الدبلوماسيين في الخارج، بهدف تأييد السياسة الخارجية للدولة المهيمنة، وبالتالي، الحفاظ على استمرار العلاقات التجارية في افضل وجه ممكن (اللوبي التجاري هو المتغير الوسيط).

وفي النتيجة، يمكن تصوير المتغيرات في المثل على الوجه التالي:



● اننا نفترض، ونريد ان نبين، ان التأييد والدعم، للسياسة الخارجية، للدولة المهيمنة، في الامم المتحدة، يكشف بالفعل ما يجري في المحسوس. ولكن، سرعان ما نكتشف ان المتغير التابع، اي التأييد والدعم في الامم المتحدة، ليس اجرائياً كفاية. والسبب، الاشكال العديدة، المختلفة، والمتنوعة، لتأييد دولة ما، في الامم المتحدة، لدولة اخرى. فأي شكل بينها هو المقصود؟ علينا ان نختار،

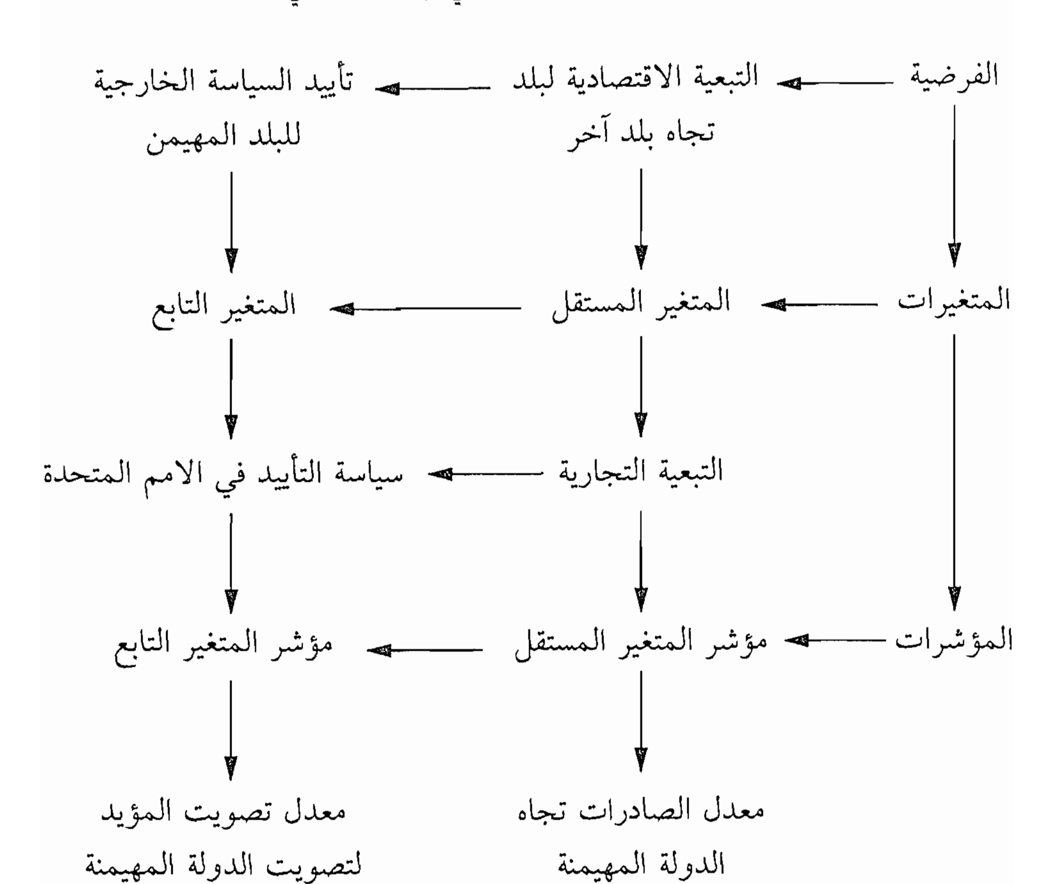
وبنتيجة الاختيار يكون المؤشر العائد الى المتغير التابع (l'indicateur de la variable dépendante).

لنفترض اننا اخترنا، بين الاشكال الممكنة الدالة في المحسوس على تأييد دولة لدولة اخرى في الامم المتحدة، معدل تصويت الدولة التابعة، تصويتاً مشابهاً، لتصويت الدولة المهيمنة، في الامم المتحدة (معدل التصويت المؤيد لتصويت الدولة المهيمنة هو المؤشر للمتغير التابع).

● اننا نفترض، ونريد ان نبين، ان التبعية التجارية، تكشف بالفعل ما يجري في المحسوس، ولكن، سرعان ما نكتشف ان المتغير المستقل، اي التبعية التجارية، ليس اجرائياً كفاية. والسبب، الاشكال العديدة، المختلفة، والمتنوعة، للتبعية التجارية. فأي شكل بينها هو المقصود؟ علينا ان نختار، وبنتيجة الاختيار، يكون المؤشر العائد الى المتغير المستقل (L'indicateur de la variable indépendante).

لنفترض اننا اخترنا، بين الاشكال الممكنة، الدالة في المحسوس على التبعية التجارية معدل الصادرات من الدولة التابعة، الى الدولة المهيمنة. (معدل الصادرات هو مؤشر المتغير المستقل).

وفي النتيجة، يمكن تصوير المؤشرات في المثل على الوجه التالي:


الفرضية
التبعية الاقتصادية لبلد تجاه بلد آخر
تأييد السياسة الخارجية للبلد المهيمن
المتغيرات
المتغير المستقل
المتغير التابع
التبعية التجارية
سياسة التأييد في الامم المتحدة
المؤشرات
مؤشر المتغير المستقل
مؤشر المتغير التابع
معدل الصادرات تجاه الدولة المهيمنة
معدل تصويت المؤيد لتصويت الدولة المهيمنة

ثالثاً: الأبعاد النسقية ومؤشراتها

Dimensions systémiques et indicateurs

اذا كانت المكوّنات النظرية، المتمثلة في المتغيرات والمؤشرات، داخل نموذج الموضوع والاستقراء تتميز بالتشدد التحليلي، والاستقرائي، والعودة الى المحسوس، والتساؤل حول الاشكال المحسوسة كطريق الى التفكير، فان المكوّنات النظرية، المتمثلة في الابعاد النسقية والمؤشرات، داخل نموذج الذات والاستنباط، تتميّز بالتشدد التركيبي، والاستنباطي، والتفكير النظري البحت، والتفكير المنطقي، وتبني منطق العلاقات والروابط التي يتكون منها النسق المنطقي، ونسق المعنى. فما هو النسق المنطقي؟ ما هو نسق المعنى؟ ما هي الابعاد النسقية (systémiques) المستخدمة في بناء المعطيات؟ كيف يصل الباحث اليها؟

النسق المنطقي:

الاستنباط هو استدلال (استنتاج) هابط يبدأ من مقدمات كلية ويهبط منها الى نتائج جزئية تلزم عنها بالضرورة، ومن دون حاجة الى تجريب. كما يستند التفكير الاستنباطي الى مجموعة من التعريفات، او القضايا الواضحة بذاتها، او القضايا المسلم بها، ومنها ينتقل الباحث الى ما يترتب عليها من افكار. ويطلق على مجموع التعريفات، والقضايا الواضحة بذاتها، والقضايا المسلم بها، تسمية «النسق المنطقي». والنسق المنطقي غير قابل للحد، وغير قابل للبرهنة، والعالم او الباحث، ليس ملزماً بأن يبدأ من افكار لا بد منها، بل هو حر في افتراض ما يشاء من افكار، ويطلب من الاخرين التسليم بها، تسليماً لا يستند الى برهان. ولكن اذا كان النسق المنطقي غير قابل للحد، وغير قابل للبرهنة، فلا يعني ذلك انه نسق اعتباطي، بل على الباحث او العالم الالتزام بشرطين: الكفاية والاحكام. وتعني صفة الكفاية البدء بالافكار الاولية والانتقال منها الى كامل الافكار الناتجة عنها، كما تعني صفة الاحكام غياب اي تناقض بين الافكار الاولية وما ينتج عنها من افكار. وعلى هذا، يكون معيار صدق الافكار المستنبطة هو اتساق وانسجام المقدمات والنتائج.

نسق المعنى:

قوام نسق المعنى، وحدة المعنى، المتضمنة في تنوع وتعدد العناصر. فاذا واجه الباحث مجموعة من العناصر، أمكنه ان يقيم علاقة منطقية بينها، وان يكشف عن وجود انتماء واحد فيها، وان يحدد فكرة موحدة تتخللها جميعها. ومن هنا، يعمل الباحث على الوصول الى المعاني والافكار الرئيسية التي تتخلل كل هذه العناصر وايجاد الترابط بين العناصر وادماجها في كل متماسك، بناء على ما بينها من دلالات منطقية. وتفترض ممارسة نسق المعنى الابتعاد عن التفسير العلي (السببي) والاقتراب من الفهم التأويلي. ويعني ذلك فهم الواقع وتفسيره باعتباره تعبيراً رمزياً لنسق من المعاني. كما يدرك العقل المدرب تدريباً سليماً ويحس ويفهم الوحدة في المعنى التي تتخلل الظواهر، دون معالجات تجريبية او احصائية، ودون اي استدلال (استنتاج) مباشر. وهي تظهر للعقل ظهوراً بديهياً كما لو كانت يقيناً لا يضيف اليه الاستدلال (الاستنتاج) شيئاً.

النموذج المثال

ينتهي النسق المنطقي، ونسق المعنى، الى النموذج المثال، الذي يتضمن معنى النموذج العقلي، اي اداة تصورية ومنطقية. وتتضمن صفة «مثالي» معنى الاستعانة بالنموذج العقلي، الذي يصل اليه الباحث عن طريق التفكير النظري والمنطقي، في دراسة حالات واقعية تجري مقارنتها بالخصائص التي يتصف النموذج بها. وهذه الخصائص هي نفسها الابعاد النسقية والمؤشرات، كمكوّنات نظرية، حيث يرتبط معنى كل بعد وكل مؤشر، بالابعاد والمؤشرات الاخرى.

وفي النتيجة، يظهر، عن طريق المقارنة بين المتغيرات، كمكوّنات نظرية، وبين الابعاد النسقية كمكوّنات نظرية، الفرق بين نموذجي الموضوع والاستقراء، والذات والاستنباط. فمع فكرة المتغيرات، يتغير المكوّن النظري بتغير المحسوس، ولهذا اطلقت تسمية المتغيرات، في حين انه، مع فكرة الابعاد النسقية، يدخل المحسوس، اي محسوس، في بعد نسقي واحد او اكثر من ابعاد نسقية محددة سلفاً بواسطة التفكير المنطقي.

مثل تطبيقي: الهامشية والجُناح (marginalité et délinquance)

لنفترض ان مسألة البحث التي اختارها الباحث هي «الجُناح المجتمعي» (la délinquance sociale). ولنفترض ان الاشكالية او المسألية هي التالية:

«الجناح هو بمثابة رابط مجتمعي (rapport social) يتمثل في الاستبعاد، من جهة، وكرد على هذا الاستبعاد، من جهة اخرى. ونظراً لكونه مستبعداً، سيحافظ الجانح على استبعاده وجناحه، لأنه عبر هذا الجناح يحاول ان يعيد تكوين ذاته كفاعل مجتمعي (acteur social). وعبر هذه العملية، يحاول الجانح أن يشترك مع آخرين في انشاء عالم مجتمعي يكون فيه مقبولاً، ومعترفاً به، ويمكنه من خلاله ان يأخذ صورة مشجعة عن نفسه. وعلى هذا، ما يؤديه الجانح من افعال جانحة يكسبه هوية، ويعيد الاعتبار اليه كفاعل مجتمعي (acteur social) نشيط، وقادر على التعبير عن نفسه واسماع كلمته».

واذا تفحصنا هذه الاشكالية جيداً، لا نجد فيها اي عودة الى المحسوس، او الى ظواهر المحسوس. وما فيها هو الارتكاز، في الفهم والتفسير، الى علم اجتماع الفعل (sociologie de l'action)، ومفاهيمه الرئيسية، ومفهومين على وجه الخصوص، هما: مفهوم الرابط المجتمعي (rapport social)، ومفهوم الفاعل المجتمعي (acteur social).

وبعد الاشكالية، تأتي الفرضية، فتختلف امورها، بالمقارنة مع امورها في المثل التطبيقي السابق. ففي المثل السابق، المتعلق بتبعية دولة لدولة اخرى والسياسة الخارجية للدولتين، توصل الباحث الى فرضيته بتحويل المفاهيم النظرية، التي تقع على درجة عالية من التجريد، الى مفاهيم اجرائية اكثر قرباً من المحسوس. وأما هنا، في مثل الهامشية والجناح، فيتوصل الباحث الى فرضيته، عن طريق التفكير النظري. ولذلك، تقع مفاهيم الفرضية عند درجة التجريد نفسها التي تقع عندها المفاهيم النظرية في المسألية ومسألة البحث. والفرضيتان اللتان يتوصل اليهما الباحث، عن طريق التفكير النظري في المفاهيم النظرية، هما التاليتان:

فرضية اولى: «الجانحون هم فاعلون مجتمعيون، روابطهم المجتمعية مفككة بشكل قوي. الجناح هو ردهم على الاستبعاد المجتمعي الذي يصيبهم».

فرضية ثانية: «ينطوي الجناح على عملية تكيف مع الروابط المجتمعية المفككة، ويشكل محاولة ''خارج المعايير''، او ''محاولة جانحة'' لإعادة بناء الجانح كفاعل مجتمعي».

وكما يمكن لأي كان ان يلاحظ، تمثل هاتان الفرضيتان الحصيلة النظرية، للتفكير النظري، ولا تتضمنان اي مفاهيم اجرائية.

فكيف يصل الباحث، بعد الفرضية، الى الابعاد النسقية ومؤشراتها؟ انه يصل اليها عن طريق الاستمرار في التفكير النظري. كيف؟

- يكتشف الباحث، عن طريق التفكير النظري، ان مفهوم الفاعل المجتمعي، الحاضر في مسألة البحث ومسأليته، يُستخرج من مفهوم الرابط المجتمعي، الحاضر في مسألة البحث ومسأليته. فالفاعل المجتمعي يمثل، في الحقيقة، احد اطراف الرابط المجتمعي.

- يكتشف الباحث، عن طريق التفكير النظري، وجود بُعدين للفاعل المجتمعي داخل الرابط المجتمعي: بعد التعاون، وبعد الصراع. وفي كل بعد من البعدين يوجد مكونات نظرية، ومؤشرات لكل مكوّن نظري منها.

- يكتشف الباحث، عن طريق التفكير النظري، وجود خمسة مكوّنات نظرية في بعد التعاون، واربعة مكونات نظرية في بعد الصراع.

- يكتشف الباحث، عن طريق التفكير النظري، ان مكوّنات بعد التعاون هي التالية: **مكوّن الموارد**، فعلى الفاعلين، كي يتعاونوا، ان يحوزوا على موارد ومؤهلات لازمة للتبادل، **ومكوّن ملاءمة الموارد**، فينبغي ان تكون الموارد ملائمة أي نافعة للطرف الآخر، **ومكوّن الاعتراف بقيمة التبادل**، فينبغي ان تكون المؤهلات معترفاً بها باعتبارها كذلك، من قبل الفاعلين، **ومكوّن الاندماج في المعايير** واحترام قواعد اللعبة، **ومكوّن درجة الانخراط** والاستثمار في الفعل الجماعي، فيكون التعاون تعاوناً سلبياً، او تعاوناً ايجابياً.

- يكتشف الباحث، عن طريق التفكير النظري، ان مؤشرات كل مكوّن من مكوّنات بعد التعاون هي التالية: بين **مؤشرات مكوّن الموارد**، الرساميل، والمؤهلات والشهادات والكفايات والقدرات الشخصية، وبين **مؤشرات مكوّن**

ملاءمة الموارد، طبيعة التأهل وندرته في سوق الاستخدام، وبين **مؤشرات مكوّن الاعتراف بقيمة التبادل**، الشهادات، رسائل التوصية، الانتماء الى عائلة ذات مكانة، التخرج من كلية ذائعة الصيت، وبين **مؤشرات مكوّن الاندماج** في المعايير واحترام قواعد اللعبة، احترام التراتب، احترام الاعراف والمبادئ، وبين **مؤشرات مكوّن درجة الانخراط والاستثمار** في الفعل الجماعي، الساعات الاضافية للعمل بالمجان، الاحتفاظ بالابتسامة اذا كان الزبون كريهاً او مستفزاً.

- يكتشف الباحث، عن طريق التفكير النظري، ان مكوّنات بعد الصراع هي التالية: **مكوّن القدرة على تحديد موازين القوى**، فيعرف الفاعل ما يمكن ان يخسره او يكسبه كل طرف تبعاً لقواعد اللعبة، **ومكوّن القدرة على ادراك قواعد اللعبة**، فيعرف الفاعل قدرته النقدية والعادات والمحظورات، **ومكوّن استخدام هامش الحرية**، **ومكوّن القدرة على استعمال المؤهلات** لابراز وجهة نظر.

- يكتشف الباحث عن طريق التفكير النظري، ان مؤشرات كل مكوّن من مكوّنات بعد الصراع هي التالية: بين **مؤشرات مكوّن القدرة على تحديد موازين القوى**، خطاب الفاعلين، مطالب، معارضة افكار، كبح نشاط، التظاهر، توقيف العمل، وبين **مؤشرات مكوّن ادراك قواعد اللعبة**، التشاور، النقاش، العرائض، الاضراب، وبين **مؤشرات مكوّن استخدام هامش الحرية**، الحرص على النجاح وظيفياً ومهنياً، الخشية من التعارض مع الادارة في ابداء الرأي، وبين **مؤشرات مكوّن القدرة على استعمال المؤهلات**، صوغ اقتراحات مضادة، مؤازرة الزملاء ذوي المصالح المتلاقية. . . الخ.

وكل هذه الابعاد النسقية، والمكوّنات، والمؤشرات، يصل الباحث اليها عن طريق التفكير النظري، والانتقال من فكرة الى فكرة ناتجة عنها.

الفصل الثاني

نعاين أين ومن؟

Observer où et qui?

طرحنا في الفصل السابق السؤال حول نمط المعطيات التي يبنيها الباحث، ونطرح في هذا الفصل السؤال حول ميدان المعاينة (domaine d'étude)، ووحدات المعاينة (unités d'observation).

اولاً: ميدان المعاينة ووحدة المعاينة

علينا التمييز بين مصطلح «الميدان» (domaine) وبين مصطلح الحقل (terrain)، فكل بحث إجتماعي يملك ميداناً للدراسة، وفي كل بحث إجتماعي، يوجد ميدان دراسة ينبغي تحديده، ولكن، لا يملك كل بحث إجتماعي حقلاً للدراسة. فالميدان يعني وحدة التحليل (unité d'analyse)، ووحدة المعاينة (unité d'observation)، وأما الحقل فيعني ان الباحث يغادر المكتب وينزل الى الحقل، كما يعني شكل البحث الملموس (recherche concrète) بالمقارنة مع شكل البحث النظري (recherche théorique). وبالإرتكاز الى وعي التمييز بين ميدان الدراسة، وبين حقل الدراسة، يمكن الكلام على ثلاثة أنماط من حدود الميدان في البحث الإجتماعي: حدود الميدان التاريخية، حدود الميدان الجغرافية، حدود الميدان المجتمعية.

حدود الميدان التاريخية

يدرس الباحث الإجتماعي المجتمعات في حاضرها، ولا يدرسها في ماضيها.

وعلى هذا الأساس، يتحدد الموقع الذي يحتله التاريخ في البحث الإجتماعي، من خلال الموقع الذي يحتله الماضي في الحاضر. فهل يعود المضمون النظري الحاضر لمسألة البحث الى مضمونها النظري الماضي؟ ام يعود الى مضمونها النظري الحاضر فحسب؟ ولا تصلح الإجابة بضرورة اخذ الماضي في الإعتبار، او إضافة الماضي الى الحاضر، او الحاضر الى الماضي، او تصنيف العوامل الفاعلة بين عوامل تعود الى الماضي، وبين عوامل تعود الى الحاضر، فالماضي موجود على الدوام في كل مسألة من مسائل البحث، والحاضر كذلك. والسؤال ليس حول حضور الماضي، او حضور الحاضر، او غياب احدهما، وانما السؤال حول موقع التاريخ في مسألة البحث، فما هو هذا الموقع؟ وبماذا يختلف حضور التاريخ في مسألة البحث الاجتماعي، عن حضور التاريخ في مسألة البحث التاريخي؟

في الحقيقة، يحدد الباحث، في البحث الإجتماعي، المضمون النظري الحاضر لمسألة البحث، وينطلق من حاضر المسألة، لبناء ماضيها. وحسب طبيعة المسألة، وحاضرها، ومضمونها النظري الحاضر، تصل عملية البناء الى ما تصل اليه في الزمن الماضي.

واما في البحث التاريخي فيوجد خط زمني مستقيم مرسوم مسبقاً، يختار الباحث مسألة من هذا الخط كي يدرسها، ومنها يصل الى الحاضر.

إذن، من الماضي الى الحاضر في البحث التاريخي، ومن الحاضر الى الماضي في البحث الإجتماعي. هذا هو الفرق بين حضور التاريخ في مسألة البحث التاريخي، وبين حضور التاريخ في مسألة البحث الاجتماعي. ويعني ذلك ان التاريخ، في البحث الإجتماعي، لا يمثل محطة على حدة، او فصلاً مستقلاً، او مقدمة لا بد منها، وإنما ينتشر التاريخ في كل البحث الإجتماعي، وفي اي موقع حيث يرى الباحث ضرورة العودة الى الماضي لشرح نقطة من نقاط مسألة البحث في الحاضر.

وأما ما نراه ونشهده في غالبة الابحاث الاجتماعية عندنا، عندما يخصص الباحث فصلاً كاملاً يتكلم فيه على التاريخ، فلا مبرر ولا معنى لوجوده في اي بحث اجتماعي.

حدود الميدان الجغرافية

كيف تحضر الجغرافيا في البحث الإجتماعي؟ ما هو الفرق بين حضور الجغرافيا في البحث الجغرافي، وبين حضور الجغرافيا في البحث الإجتماعي؟ في الحقيقة، لايدرس الباحث الإجتماعي المنطقة الجغرافية، وانما يدرس مسألة البحث داخل حدود جغرافية معيّنة. فكيف تحضر المنطقة الجغرافية في البحث الإجتماعي؟ إنها تحضر عن طريق «المورفولوجيا المجتمعية» (la morphologie sociale) التي تمثل حصيلة التفاعل بين المجتمعي وبين الجغرافي. وعلى هذا، لا تمثل الجغرافيا، في البحث الإجتماعي، محطة على حدة، او فصلاً مستقلاً، او مقدمة لا بد منها، وانما توجد الجغرافيا، في البحث أُجتماعي، حيث يرى الباحث ضرورة معالجة مسألة البحث عند مستواها المورفولوجي المجتمعي، وفي مظاهرها المورفولوجية المجتمعية.

وأما ما نراه ونشهده في غالبية الأبحاث الإجتماعية عندنا، عندما يخصص الباحث فصلاً بكامله يتكلم فيه على الموقع الجغرافي، والوسط الجغرافي، والمناخ والتضاريس، والزراعة، والصناعة... الخ، فلا مبرر ولا معنى لوجوده في أي بحث إجتماعي.

حدود الميدان المجتمعية

كنا ذكرنا ان الباحث الإجتماعي عندما يدرس ظاهرة، او حياً، او قرية، او نقابة، او جمعية، او عمالة الأطفال، او سوق العمل، او التسرب المدرسي، او تعاطي المخدرات، او القيم الأسرية... الخ، يكون يدرس كليات مجتمعية، ولا يدرس إلا كليات مجتمعية. ولماذا يفعل ذلك؟ لأنه ينتمي الى علم يملك حبكة فهمه الخاصة (من الكل المجتمعي الى الأفراد). واما مسائل البحث المتعلقة بالفرد، او الأفراد المعروفين بأسمائهم وشخصياتهم، فلا تتصف بالصفة المجتمعية، ولا تتضمن حبكة الفهم العائدة الى العلوم الإجتماعية. ففي الحقيقة، لمجرد ان تختص المسألة بفرد معروف، او أفراد معروفين، او جماعات معروفة بأعضائها، نكون خارج حبكة الفهم العائدة الى أي مسألة من مسائل البحث في العلوم الإجتماعية.

بناء على ذلك، الشكل المجتمعي، او التركيب المجتمعي، او الكل المجتمعي، هو وحدة التحليل (unité d'analyse)، وهو وحدة المعاينة (unité dobservation) في البحث الإجتماعي. فإذا درس الباحث المسألة المتعلقة بإنعكاسات الطلاق في المسار الدراسي للأولاد، تكون الأسرة المطلقة هي وحدة التحليل، وهي وحدة المعاينة، وهي الميدان المجتمعي للبحث. وإذا درس الباحث المسألة المتعلقة بضعف الإنتساب الى العمل النقابي، او خطاب الجمعيات النسائية، او ضعف الإداء البلدي، تكون النقابة، او الجمعية، او البلدية، هي وحدة التحليل، ووحدة المعاينة، وهي الميدان المجتمعي للدراسة. وإذا درس الباحث المسائل المتعلقة بتعاطي المخدرات، او عمالة الأطفال، او التسرب المدرسي، او التنظيم الحزبي، تكون الظاهرة المجتمعية، او المؤسسة المجتمعية، او المواقع والأدوار المجتمعية، او الفعل المجتمعي، او القيم المجتمعية، هي وحدات التحليل، ووحدات المعاينة، والميدان المجتمعي. واما الأفراد المعروفين بأسمائهم وشخصياتهم وتاريخهم الخاص، او الجماعات المعروفة باعضائها، واسمائهم وشخصياتهم، فلا يمثلون على الاطلاق وحدات تحليل، او وحدات معاينة، في البحث الإجتماعي. ويصل الباحث اليهم بعد دراسته لوحدة التحليل والمعاينة المتمثلة في الشكل المجتمعي، وينظر اليهم على انهم نتيجة الشكل المجتمعي، ونتاجه، وليس كوحدات تحليل او معاينة تسبق الشكل المجتمعي في الوجود. وفي حال اراد الباحث، في دراسته للشكل المجتمعي كوحدة تحليل، ووحدة معاينة، ان يدرس كيف يحدد الشكل المجتمعي التجسدات الفردية المتمثلة في الأفراد المعروفين، والجماعات المعروفة بأعضائها، فإنه في هذه الحالة، لا يكون يدرس افراداً معروفين بأسمائهم وشخصياتهم وتاريخهم الخاص، او جماعات معروفة بأعضائها، واسمائهم وشخصياتهم، وإنما يكون يدرسهم على انهم التجسدات الفردية للشكل المجتمعي،أي يكون يدرس كيف يحدد الشكل المجتمعي الأفراد والجماعات في قدراتهم الفكرية والأخلاقية والحقوقية والإقتصادية، اي يكون ينطلق من الشكل المجتمعي الى الفرد المعروف وليس العكس.

ثانياً: التمثيل وإنتقاء وحدات المعاينة

La représentativité

ما معنى التمثيل في البحث الإجتماعي؟ لماذا التمثيل في البحث الإجتماعي؟

الإجابة الشائعة الأولى: لأننا لا نستطيع ان ندرس «الكل» ندرس «الجزء»، ولأننا لا نستطيع ان ندرس «الكثير» ندرس «القليل»، ولأننا لا نملك الوقت الكافي ولا الجهد الكافي ولا الأموال اللازمة لدراسة «الكبير» فإننا ندرس «الصغير».

الرد على الإجابة الأولى: هذه الإجابة توصلنا الى فكرة «الجزء» و«القليل» و«الصغير» ولكنها لا توصلنا الى فكرة التمثيل كما هي منتجة في البحث الإجتماعي.

الإجابة الشائعة الثانية: لا يستطيع الباحث ان يعمل على المجتمع كله، ولهذا، يعمل على جزء منه. ولكن ينبغي ان يكون هذا الجزء ممثلاً للكل، وسبب ذلك انه ينبغي تعميم النتائج على المجتمع ككل، وإذا لم يكن الجزء ممثلاً للكل لا يستطيع الباحث ان يعمم.

الرد على الإجابة الثانية: من جهة اولى، لا يعبر الجزء عن الكل، وسبب ذلك تعدد الأجزاء، فكل جزء هو جزء خاص، وإذا اردنا التعميم فشرطه ان يكون الجزء ممثلاً للأجزاء كافة وهذا محال. ومن جهة ثانية، هل يعني الكل تجميعاً وترصيفاً للأجزاء؟ وأين تفاعل الأجزاء؟ الا يؤدي هذا التفاعل الى كل مختلف في معناه عن مجرد تجميع الأجزاء؟ الا يعني الكل الروابط والعلاقات بين الأجزاء؟

الإجابة المقترحة: الكل ليس مجرد تجميع الأجزاء، الجزء لا يمثل الكل، أي جزء لا يمثل الكل، مجموع الأجزاء وترصيفها لا يمثل الكل، الكل هو التفاعل والتقاطع والترابط والتناقض بين الأجزاء، الكل هو العلاقة بين الأجزاء، علاقة التقاطع والترابط والتناقض هي الكل وهي المعنى في الكل.

إذن، لأن المجتمعي ليس مجرد تجميع للأوساط المحلية، ولأن الباحث

الإجتماعي يدرس الكل، وهو على الدوام يدرس كليات ولا يدرس إلا كليات (ظاهرة مجتمعية، حي، مصنع، مؤسسة. . .الخ) ينشأ التعارض بين فكرة التمثيلية (la représentativité) وبين فكرة العلمية (scientificité). فالتمثيل، من حيث المعنى، يتعارض مع فكرة الكل. فالكل لا يُمثّل، وما يمكن تمثيله، في الكل، هو، فقط، مجموع الأجزاء، في حين يستحيل تمثيل الروابط والعلاقات والتفاعل بين الأجزاء.

ولكن، من اين ينشأ، في كتب العلم والبحث العلمي في بلدان الغرب، الوهم بالدمج والتطابق بين فكرتي التمثيلية (représentativité) والعلمية (scientificité)؟ إنه وهم خالص يعمل نموذج الموضوع والإستقراء في البحث العلمي على تكريسه. فبما ان نموذج الموضوع والإستقراء يبدأ بالملاحظة، وبما ان الملاحظة هي على الدوام ملاحظة الأجزاء، وبما ان التعميم، في هذه الحالة، يعني مجموع الملاحظات، اي مجموع الأجزاء، لهذا السبب، يكتسب التمثيل، الذي هو تمثيل مجموع الأجزاء، جدارته العلمية عند نموذج الموضوع والإستقراء.

واما نموذج الذات والإستنباط في البحث العلمي، فلا يقع تحت هاجس التمثيل، ولا يعني التمثيل عنده اي شيء، ولا يسعى الى التمثيل، ولا يمارس التمثيل، بل هو يفتش في المحسوس عن تفصيلات محسوسة، مهما كانت، تؤكد فكرته التي توصل اليها عن طريق التفكير النظري.

تقتصر فكرة التمثيل إذن على نموذج الموضوع والإستقراء في البحث العلمي، وتتنقل ممارستها، داخل النموذج، بين الإحتمالات الثلاثة التالية:

- دراسة مجموع الأجزاء بكامله، عندما يكون هذا المجموع صغيراً جداً، وبالإمكان دراسته بأكمله.
- ممارسة التمثيل الكمي، لمجموع الاجزاء، عن طريق العيّنة الممثلة.
- ممارسة التمثيل الكيفي، لمجموع الاجزاء، عن طريق دراسة الحالة.

التمثيل الكمي عن طريق العيّنة الممثلة (l'échantillon representatif)

يمكن تصنيف العيّنات الى صنفين: العيّنات الإحتمالية (العشوائية)، و العيّنات العمدية التي يتدخل فيها حكم الباحث.

العينات الإحتمالية (العشوائية)

يهدف التمثيل الإحتمالي (العشوائي)، او العيّنة الإحتمالية (العشوائية)، الى الإنتقال بالكل الكبير (على انه مجموع من الأجزاء)، الى الكل الصغير (على انه مجموع من الأجزاء ايضاً). ويتطلب تحقيق هذا الهدف إمتلاك لائحة كاملة بالإجزاء (قاعدة المعاينة). وإذا لم نمتلك لائحة كاملة بالأجزاء، فلا إمكانية للكلام على أي عيّنة إحتمالية (عشوائية).

العيّنة العشوائية البسيطة: هي العيّنة التي يتم اختيارها بحيث يكون لكل جزء من اجزاء الكل فرصة متكافئة في الإختيار. وهناك أساليب عديدة لإختيار العيّنة الإحتمالية (العشوائية)، من بينها طريقة اليانصيب او القرعة، حيث توضع الأوراق (المكتوب عليها اسماء اجزاء الكل) في صندوق او كيس مثلاً، وبعد خلطها جيداً، يسحب منها عدد من الأجزاء دون تمييز بين الأوراق. ولكن هذه الطريقة صعبة التطبيق خصوصاً مع الكل الذي يحوي اجزاء كثيرة. كما انها من الناحية التقنية لا تحقق الفرص المتكافئة في الإختيار، ذلك لأنه عند سحب احد الأوراق من الصندوق، فإن الفرص تزداد في إمكانية إختيار كل واحدة من الأوراق المتبقية نظراً لأن عدد الأوراق الكلي قد قل. ولذلك يعمد البعض الى إعادة البطاقة بعد تسجيل رقمها الى الصندوق ثانية، قبل سحب البطاقة التالية، على ان تستبعد الأرقام المكررة على اساس انه لا يجوز إختيار جزء اكثر من مرة واحدة وتستمر هذه الطريقة المتمثلة في السحب مع الإعادة.

العيّنة العشوائية حسب جداول الأرقام العشوائية: لقد أعد العلماء جداول الأرقام العشوائية لتيسير عملية الإختيار العشوائي. وعند إستخدامها، فإن الباحث يختار اي نقطة في الجدول ثم يقرأ الأرقام التالية في اي إتجاه (أفقي او عامودي او مائل). والأرقام التي تقرأ هي التي تبيّن الأرقام المخصصة للأجزاء المختارة في العيّنة.

ويمثل الجدول التالي، جزءاً صغيراً من جدول الأرقام العشوائية وسنستخدمه في مثل تطبيقي:

15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
24	86	67	62	94	84	69	28	32	61	67	99	23	74	53	1
07	23	90	82	02	94	26	65	00	99	54	86	46	32	63	2
96	74	31	21	25	94	10	17	72	60	46	21	68	30	35	3
45	12	44	38	61	88	37	18	51	65	69	92	36	43	63	4
97	94	12	71	74	46	81	82	91	01	26	55	37	25	98	5
48	11	40	15	38	56	39	80	50	71	69	17	31	63	02	6
91	54	13	64	61	00	06	28	22	48	82	21	22	55	64	7
03	36	69	63	59	04	82	07	10	01	89	13	26	07	85	8
69	18	65	61	62	00	82	44	54	51	15	24	24	54	58	9

لنفترض اننا نريد إختيار ثمانية اجزاء بالطريقة العشوائية من بين قائمة من مائة جزء مرقمة من رقم 00 الى رقم 99، ويمكن ان نبدأ من العمود الخامس لجدول الارقام العشوائية ثم نختار الأرقام الثمانية التي تظهر لنا وهي (67، 54، 46، 69، 26، 82، 15). ونحن نلاحظ ان الرقم 69 قد ذكر مرتين في العمود نفسه، وعلى ذلك استبعدناه في المرة الثانية، ويمكن إختيار الأجزاء الثمانية بأي طريقة اخرى من الجدول العشوائي، اي افقياً او عامودياً او مائلاً.

العيّنة العشوائية المنتظمة: يقسم الباحث مجموع الأجزاء الى مجموعات متساوية العدد او الفئات (إذا كان المجموع يتكون من 100 جزءاً، والباحث يريد عيّنة من 10 أجزاء، فإن الباحث يقسم المجموع الى 10 مجموعات متساوية). والمهم في حالة العيّنة العشوائية المنتظمة، ان يتم إختيار الجزء الأول عشوائياً من بين أجزاء المجموعة الأولى، وليكن رقم 8، وعلى ذلك، فإن الأجزاء المتتالية التي ستنضم الى العيّنة هي 8، 18، 28، 38، 48، 58، 68، 78، 88، 98.

العيّنات العمدية

رأينا ان الشرط الضروري للعيّنات الإحتمالية، هو إمتلاك الباحث للائحة كاملة بالأجزاء. ولكن، في المقابل، ما هو البديل عندما لا يملك الباحث اللائحة الكاملة

بالأجزاء؟ ماذا يفعل الباحث كي يكون قادراً على تركيب العيّنة الممثلة؟ عليه ان يمتلك لائحة من نوع آخر. ما هي؟ انها اللائحة الكاملة بصفات الأجزاء، بدل اللائحة الكاملة بالأجزاء. فما معنى ذلك؟ يعني ذلك ان يتعرف الباحث بدقة الى خصائص قاعدة المعاينة، اي خصائص مجموع الأجزاء، وان يختار من بين الخصائص التي تعرف اليها تلك التي تهم مسألة بحثه اكثر من غيرها، وأن يركب العيّنة الممثلة على هذا الأساس.

فمن اين يتعرف الباحث بدقة الى خصائص قاعدة المعاينة، وخصائص مجموع الأجزاء؟ انه يتعرف اليها من الدراسات والأبحاث السابقة، حول الموضوعات المختلفة والمتنوعة، في الميادين كافة، ومن التراكم المعرفي السابق لديه، ومن التراكم التوثيقي الذي يمكن ان يحققه. فما هي الخصائص التي يختارها الباحثون، اكثر من غيرها، لتركيب العيّنات بواسطتها وعن طريقها؟ وما هي العيّنات الناتجة عن ذلك؟ في الحقيقة، بما ان الباحث يتدخل مباشرة في هذا النوع من العيّنات، فيطلق عليها تسمية العيّنات العمدية، وهي تتوزع على الوجه التالي:

العيّنة الطبقية: يهدف الباحث في هذه العيّنة الى ان تكون ممثلة لمختلف الفئات او الطبقات المتجانسة في المجتمع المراد قياسه. ويكون حجم الفئة متناسباً مع حجم الطبقة في المجتمع الأصلي.

العيّنة المساحية: هذه الطريقة ذات أهمية كبيرة للحصول على عيّنات تمثل المناطق الجغرافية المختلفة. فيبدأ الباحث بإختيار عيّنة من المحافظات التي تدخل في إطار البحث، ثم يختار من بين المحافظات المختارة، عيّنة من المدن، ثم يختار من بين المدن عيّنة من الأحياء ثم المساكن... وهكذا.

العيّنة بالحصص: تعتمد العيّنة الحصصية على إختيار أجزاء العيّنة من بين الجماعات او الفئات ذات الخصائص المعيّنة، وذلك بنسبة الحجم العددي لهذه الجماعات. ولا بد للباحث من ان ينفذ خيارات مسبقة، طبقاً لدراسة المجتمع المراد بحثه، كعدد الفلاحين او سكان المدن وعدد المشتركين من الجنسين... الخ.

ويبقى ان نشير، في ختام عرضنا للتمثيل الكمي عن طريق العيّنة الممثلة، الى

ان ما يجري في بلداننا يقع خارج العلوم الإجتماعية، وخارج اي علم. كيف؟ ولماذا؟

• يستحيل تركيب العيّنات الإحتمالية (العشوائية) في بلداننا لسببين. اولهما غياب أي قاعدة إحصائية تسمح بتكوين اللائحة الكاملة بالأجزاء في اي ميدان من ميادين البحث. وثانيهما انه حتى لو تخيلنا، للحظة، وجود هذه القاعدة الإحصائية، تبقى العيّنة الإحتمالية (العشوائية) مستحيلة التحقق عندنا، لأنها تتضمن بداهة المجتمع المتجانس حيث يتماثل الأفراد في إنتمائهم الى هذا المجتمع، قبل إختلاف إنتماءاتهم المجتمعية وروابطهم المناطقية والعائلية والسياسية... الخ. وهذا التماثل «الأولي» في الإنتماء يمثل إشكالية عندنا.

• يستحيل تركيب العيّنات العمدية في بلداننا، لأن التعرف الدقيق الى خصائص قاعدة المعاينة، وخصائص مجموع الأجزاء، يعاني اكثر بكثير مما يعانيه إمتلاك اللائحة الكاملة بالأجزاء.

• ما يجري عندنا بالفعل هو التالي: يحدد الباحث عدداً من الخصائص على علاقة بمسألة بحثه، ويختار اجزاء من الواقع المحسوس تتمتع بهذه الخصائص، ويركب العيّنة على هذا الاساس. والمشكلة مع هذا النوع من العيّنات ان الواقع المجتمعي الذي يفترض ان تمثله العيّنة خيالي، مفبرك مصطنع، لا وجود له الا في ذهن الباحث.

التمثيل الكيفي عن طريق دراسة الحالة (étude de cas)

يمارس في اطار نموذج الموضوع والإستقراء، في البحث العلمي، الإستقراء في صورتيه: الإستقراء العددي والإستقراء التحليلي. والصورة الأولى في الإستقراء تصل الى تعميمات إحصائية عن طريق إختيار ودراسة مجموعة من الحالات يشملها كل محدّد، سعياً للوصول الى الخصائص المتشابهة بين الحالات، ورغبة في تجريد هذه الخصائص العامة. والصورة الثانية من الإستقراء تجرد عن طريق دراسة الحالة الواحدة تلك الخصائص التي تعد أساسية ثم تقوم بتعميم هذه الخصائص. الإستقراء العددي يجرد عن طريق التعميم، والإستقراء التحليلي يعمم عن طريق التجريد. ويتمثل الإستقراء التحليلي في دراسة الحالة (étude de cas)، وهذا ما يشرحه عالم

الإجتماع الفرنسي ريمون بودون (Raymond Boudon):

«توجد اوضاع خاصة تبرز فيها ضرورة إعتماد الطرق الكيفية لأسباب تتعلق بالميزانية والسرعة في إنجاز البحث. ومن الأمثلة، البحث الذي قامت به كوماروفسكي (Mirra Komarovski) حول تأثير البطالة على موقع رب الأسرة داخل اسرته، فشملت المعاينة عدداً ضئيلاً من الحالات. وبالرغم من ذلك، استطاعت الباحثة ان تصل الى تفسيرات مقنعة. هذا المثل يبين ان دقة المعاينة وعمقها وكثافتها يمكن ان تعوِّض، ضمن حدود معيّنة بالطبع، عن ضيق مداها. كما يبين هذا المثل ايضاً ان تحليل الحالات (analyse des cas) يخضع للمبادئ نفسها التي تخضع لها الدراسات الكمية. إن الإختيار بين المعاينة حسب طريقة الحالات، وبين المعاينة حسب النمط الإحصائي محكوم بالضرورات الإقتصادية»[1].

فما هي دراسة الحالة إذن؟ كي نكشف المعنى والمغزى فيها، لا بد من ان نرسم السياق الذي يتيح لنا ذلك.

- لا معنى في العلم للحالة التي تبدأ الدراسة بها، وتنتهي عندها. فالعلم يعني التجريد والتنظير والنمذجة والتعميم، وهو يتجاوز، في معناه، دراسة حالة بعينها.

- تشير دراسة الحالة الى نمط من الدراسة يحمل هذه التسمية. فقد ندرس حالة واحدة، او عشر حالات، او مئة حالة، ونكون نمارس «دراسة الحالة».

- ما يميز «دراسة الحالة» هو طبيعة الروابط بينها وبين التجريد والتنظير والنمذجة والتعميم. وعلى هذا الأساس، يرتسم، في العلاقة بين الكل والأجزاء، حقل تماثل الأجزاء في إنتمائها الى الكل، اي حضور الكل في كل جزء من الأجزاء.

- تمثل دراسة الحالة (étude de cas) حقل التماثل بين الأجزاء في إنتمائها الى الكل، أي حضور الكل في الأجزاء. وعلى هذا الأساس، يوجد في دراسة الحالة مسألة بحث معيّنة ننزل بها الى الحالة، ومع هذا النزول، تكون الحالات كلها

---

(1) Raymond Boudon, Les Méthodes en Sociologie, P.U.F., 1969, Paris, (P. 6).

متماثلة في إنتمائها الى مسألة بحث واحدة، فنفتش فيها عنها، ولا يهم إذا كان حضورها يختلف بين حالة واخرى.

• يخضع إختيار الحالات التي ستدرس لمبادئ تركيب العيّنات العمدية، أي ان يختار الباحث خصائص معيّنة، بين خصائص قاعدة المعاينة، ويحدد الحالات المدروسة على اساسها. والفرق بين التمثيل عن طريق العيّنة العمدية، وبين التمثيل عن طريق دراسة الحالة، هو العدد الضئيل من الحالات، داخل دراسة الحالة بالمقارنة مع العدد الكبير من الأجزاء داخل العيّنة العمدية.

الفصل الثالث

كيف نعاين؟

Observer comment?

نطرح في هذا الفصل قضية التعدد في انماط المعاينة، والتعدد في ادوات المعاينة. وهذه القضية، ليست مطروحة في كتب العلم والبحث العلمي في بلدان الغرب. وما هو موجود في هذه الكتب، أنماط المعاينة المتعددة، وأدوات المعاينة المتعددة، ولا يوجد كتاب واحد، من كتب العلم الاكاديمية في بلدان الغرب، يتساءل حول المعنى والمغزى في التعدد، او يجيب عن السؤال: لماذا انماط المعاينة هذه وليس غيرها؟ لماذا أدوات المعاينة هذه وليس غيرها؟

على هذا الاساس، نقدم اولاً تعدد انماط المعاينة وادواتها في كتب العلم والبحث العلمي في بلدان الغرب، ونقدم ثانياً استحالة التعرف الى تعدد انماط المعاينة وادواتها في كتب العلم والبحث العلمي في بلدان الغرب، ونقدم ثالثاً التعرف الى تعدد انماط المعاينة وادواتها كما ينبغي ان يكون.

أولاً: ما هي انماط المعاينة وادواتها في كتب العلم والبحث العلمي في بلدان الغرب؟

اخترنا الكتاب نفسه الذي كنا اخترناه سابقاً، وهو الكتاب العلمي الاكاديمي الذي يدرس في عدد من الجامعات الفرانكوفونية في فرنسا وبلجيكا وسويسرا وكيبك واسبانيا والبرتغال والسنغال.

يحمل الفصل الخامس من الكتاب عنوان «المعاينة» (l'observation)، وفيه نجد الآتي:

● تقدم في الفصل ثلاثة انماط من المعاينات، ويجري الكلام فيه على ثلاثة انماط من المعاينات. المعاينة المباشرة (l'observation directe)، المعاينة غير المباشرة (l'observation indirecte)، المعاينة التوثيقية (l'observation doumentaire).

المعاينة المباشرة (l'observation directe)

ما يميز هذا النمط من المعاينة، ان الباحث نفسه هو الذي يقوم بالمعاينة، فيتولى تسجيل المعلومات مباشرة، ويلتقط التصرفات وقت حصولها، دون واسطة من شهادة او مستند. والمعاينة المباشرة هي المعاينة الوحيدة في البحث الاجتماعي التي يلتقط الباحث من خلالها التصرفات لحظة حدوثها. واما مع انماط المعاينة الاخرى، فيعاد تركيب الاحداث والاوضاع والظواهر استناداً الى تصريحات وشهادات الاشخاص المعنيين (الاستمارة والمقابلة) او الى آثار يتركها من كانوا شهوداً مباشرين او غير مباشرين (الوثائق والمستندات).

وفي هذا النط من المعاينة، ينصب اهتمام الباحث على مراقبة تصرفات الفاعلين باعتبارهم يكشفون عن الواقع المجتمعي. وبهذا المعنى، يولي الباحث انتباهه الى ظهور التصرفات وتحولها والى الآثار التي تولدها.

من جهة اخرى، يوجد نمطان فرعيان داخل المعاينة المباشرة، فإما ان تكون المعاينة المباشرة، **معاينة مباشرة من الداخل**، واما ان تكون المعاينة المباشرة، **معاينة مباشرة من الخارج**، وما يجمع بينهما، ان الباحث نفسه هو الذي يقوم بالمعاينة مباشرة، من دون واسطة.

ففي **المعاينة المباشرة من الداخل**، ويطلق عليها ايضاً تسمية **المعاينة بالمشاركة (l'observation participante)**، يشارك الباحث في الحياة الجماعية التي يعاينها، فيترك مكان عيشه، وتمتد المعاينة لفترة طويلة من الزمن. وفي **المعاينة المباشرة، من الخارج**، يعاين الباحث الحياة الجماعية من خارجها. وعلى سبيل المثال، لمقارنة جمهور المسرح مع جمهور السينما، يمكن للباحث ان يعد الرواد

عند خروجهم، وان يعاين اذا كانوا شباباً او كهلاً، وطريقة ملبسهم. . .الخ. واما الرواد الذي يخضعون للمعاينة فانهم لا يتدخلون في انتاج المعلومات المطلوبة فهذه تصدر عنهم ويأخذها الباحث المعاين منهم بصورة مباشرة.

المعاينة غير المباشرة (l'observation indirecte)

في نمط المعاينة غير المباشرة يتوجه الباحث الى الشخص المعني للحصول على المعلومات المطلوبة، وعندما يرد هذا الاخير على اسئلة الاستمارة او المقابلة فانه يتدخل في انتاج المعلومات. ويقوم في هذا النمط من المعاينة وسيطان بين المعلومات المنشودة وبين المعلومات المحصلة: الوسيط الاول هو الشخص الذي يطلب منه الباحث ان يجيب، والوسيط الثاني هو الاداة التي تتكون من الاسئلة المعدة للطرح.

المعاينة التوثيقية (l'observation documentaire)

في هذا النمط من المعاينة يجمع الباحث المستندات لسببين مختلفين تمام الاختلاف: اما لأنه ينوي دراستها بحد ذاتها، واما لأنه يأمل ان يجد فيها معلومات مفيدة لدراسته في موضوع آخر. ومن المعتاد ان يتطلب عمل الباحث معلومات لا يقدر على جمعها سوى مؤسسات الاحصاء، وكذلك، فان المكتبات، والمحفوظات، وبنوك المعلومات، بمختلف اشكالها، تزخر بمعطيات تنتظر اهتمام الباحثين.

- تقدم في الفصل ثلاثة انماط من ادوات المعاينة: الاستمارة، المقابلة، التوثيق.

الاستمارة

يرتكز التحقيق بالاستمارة الى طرح سلسلة من الاسئلة على مجموعة من المستجوبين تكون في الغالب ممثلة لمجموع المستجوبين. وتتصل هذه الاسئلة بأوضاع المستجوبين المجتمعية والمهنية والعائلية، وبآرائهم، ومواقفهم، وتوقعاتهم، ومعرفتهم، ووعيهم بالنسبة لحدث ما، او مشكلة او اي نقطة تهم الباحث.

ويختلف التحقيق بالاستمارة بين **استمارة اسئلة تتناول الوقائع** (faits)، وبين **استمارة اسئلة تتناول الآراء والاتجاهات** والدوافع والتفضيلات. كما يختلف التحقيق بالاستمارة بين **استمارة اسئلة مفتوحة**، حيث يجيب عنها المستجوب كما يرغب ويعطي التفاصيل والشروحات التي يراها مناسبة، ويستخدم مفرداته الخاصة، وبين **استمارة اسئلة مغلقة**، فبعد طرح السؤال على المستجوب، يعرض عليه لائحة من اجوبة معدة سلفاً، ويطلب منه ان يختار بينها.

المقابلة

يرتكز اجراء المقابلة الى اقامة اتصال او تفاعل بين الباحث، وبين من تجري المقابلة معه، فيعبر المستجوب عن ادراكاته لحدث او وضع، وعن تفسيراته او تجاربه، في حين يسهل الباحث هذا التعبير بما يصدر عنه من اسئلة متجنباً الابتعاد عن اهداف البحث، ومفسحاً في المجال كي يصل محادثه الى اقصى درجة من الصدق والعمق. ويختلف التحقق بالمقابلة بين **المقابلة شبه الموجهة** (l'entretien semi- directif)، وبين **المقابلة المركزة** (l'entretien centré)، وبين **المقابلة المعمقة** (l'entretien approfondi).

فالمقابلة شبه الموجهة هي الاكثر استخداماً في البحث الاجتماعي. وهي شبه موجهة بمعنى انها ليست مفتوحة تماماً ولا محصورة جداً بعدد كبير من الاسئلة الدقيقة. وبشكل عام، تكون لدى الباحث سلسلة من الاسئلة المرشدة (questions-guides)، المفتوحة نسبياً، والتي لا بد من ان يتلقى بخصوصها معلومات من قبل المستجوب. هذه الاسئلة لن يطرحها الباحث كلها بالضرورة وفقاً للترتيب الذي سجلها فيه، وللصياغة التي اعتمدها. انه «سيستدرج» المستجوب ليتكلم بانفتاح، وبالكلمات التي يريدها، وبالترتيب الذي يناسبه. وهو سيعمل فقط على اعادة تركيز المقابلة على النقاط الموضوعة كلما ابتعدت عنها، وعلى طرح الاسئلة التي لا يأتي عليها المستجوب من تلقاء نفسه، في اللحظة المناسبة وبطريقة طبيعية قدر الامكان.

والمقابلة المركزة تستهدف معرفة تأثير حدث او تجربة محددة على الذين حضروا او شاركوا في هذه التجربة او ذلك الحدث. وفي هذه المقابلة لا يعتمد المحقق على اسئلة موضوعة سلفاً، بل على قائمة من النقاط المحددة والمتصلة

بالمسألة المدروسة. وهو، اثناء المقابلة، سيتناول حكماً هذه النقاط ولكن بالشكل الذي يراه مناسباً وفقاً لسير المقابلة. وهو مع ذلك سيطرح على محدثه اسئلة عديدة في هذا الاطار المرن.

والمقابلة المعمقة هي المقابلة في منتهى التعمق والتفصيل، واطول بكثير من غيرها، وتجري على عدة جلسات، وتطبق في اطار السيرة الذاتية.

التوثيق

يتضمن التوثيق بصفة اساسية وضع الادلة المأخوذة من الوثائق، مع بعضها بطريقة منطقية، والاعتماد على هذه الادلة في تكوين النتائج التي تؤسس لحقائق جديدة.

وتختلف المعاينة التوثيقية باختلاف مصادرها. فمن حيث المصدر، يمكن ان يتعلق الامر بمستندات مخطوطة، مطبوعة او مرئية ومسموعة، رسمية او خاصة، شخصية او منبثقة عن احد الاجهزة، تحتوي على اعمدة بأرقام او نصوص. كما تختلف المعاينة التوثيقية بين شكلين هما الاكثر شيوعاً في البحث الاجتماعي: جمع المعطيات الاحصائية من جهة، وجمع مستندات كيفية صادرة عن مؤسسات عامة وخاصة (قوانين، لوائح، وانظمة، محاضر جلسات، مراسلات...)، من جهة ثانية.

ثانياً: استحالة التعرف الى أنماط المعاينة وادواتها في كتب العلم والبحث العلمي في بلدان الغرب

ما قرأناه حول انماط المعاينة المتعددة، وادوات المعاينة المتعددة، في الكتاب، نقرأ على شاكلته في اي كتاب من كتب العلم الاكاديمية في بلدان الغرب. فما هي حصيلة هذه القراءة؟ هل نتعرف بواسطتها الى المعنى والمغزى في تعدد وتنوع الانماط والادوات؟ لقد اتينا الى الكتاب وفي ذهننا السؤال: كيف نعاين؟ وانتهينا من القراءة وفي ذهننا اجابات عدة: نعاين اما عن طريق المعاينة المباشرة من الخارج، واما عن طريق المعاينة المباشرة من الداخل (المعاينة بالمشاركة)، واما عن طريق المعاينة غير المباشرة، واما عن طريق المعاينة الوثائقية. فأي اجابة نختار بين الاجابات التي انتهينا اليها؟ هل عرفنا ما هو نمط المعاينة الذي علينا تبنيه؟ وما هي اداة المعاينة التي علينا استخدامها؟ هل عرفنا متى نتبنى هذا النمط او ذاك من انماط المعاينة؟ ومتى نستخدم هذه الاداة او تلك من ادوات المعاينة؟ لقد فتشنا جيداً في الكتاب عما يشرح ويفسر التعدد والتنوع في انماط المعاينة، وادوات المعاينة، وما وجدناه هو الآتي:

المعاينة المباشرة

تعتمد المعاينة المباشرة، عندما يفضل الباحث دراسة ما هو غير لفظي (non-verbal)، فتكتسب المعاينة المباشرة، في هذه الحالة، معنى تحليل الاحداث كما تحصل، في لحظة حصولها، وتجنب الرواية اللفظية للأحداث، بعد حصولها.

«تتلاءم المعاينة المباشرة، مع تحليل ما هو غير لفظي، وما يكشفه هذا التحليل من تصرفات مؤسسية، ومعايير السلوك، والعلاقة مع الجسد، وانماط الحياة والسمات الثقافية الظاهرة، والتنظيم المجالي للجماعات والمجتمع» (ص. 201).

«D’une manière générale toutefois, et par définition, la méthode convient particulièrement à l’analyse du non-verbal et de ce qu’il révèle: Les conduites instituées et les codes comportementaux, le rapport au corps, les modes de vie et les traits culturels, l’organisation spatiale des groupes et de la société».

«تتلاءم المعاينة المباشرة مع دراسة الاحداث كما تحصل» (ص. 201).

«La méthode convient à l'étude des événements tels qu'ils sc produisent»

«تتلاءم المعاينة المباشرة مع الاصالة النسبية للتصرفات، قياساً على الشهادات والوثائق المكتوبة. فمن الأيسر على المرء ان يكذب بلسانه، من ان يكذب بتصرفاته، وجسده» (ص. 202).

«La relative authenticité des comportements par rapport aux paroles et aux écrits. Il est plus facile de mentir avec la bouche qu'avec le corps»

فما رأينا في هذا الشرح والتفسير للمعاينة المباشرة؟ انه شرح يقول: تعني المعاينة المباشرة ان الباحث الاجتماعي يقوم هو نفسه بمعاينة الواقع المجتمعي، مباشرة، من دون اللجوء الى وسائط غير مباشرة، كالمستندات او الوثائق او الشهادات الحية التي يقدمها الفاعلون المجتمعون. والباحث يتبنى هذا النمط من المعاينة، ويختاره، لأنه يرى بأن الكلام، واللغة، والالفاظ، والتعابير اللفظية، المكتوبة والمقروءة والمسموعة، تقدم الواقع المجتمعي على غير حقيقته. ومعاينة الباحث المباشرة للتصرفات، وقت حصولها، هي وحدها التي تتيح الاحاطة بالواقع المجتمعي على حقيقته.

فما رأينا في هذا الشرح اذن؟ وهل ما يقدمه هو بالفعل المعنى والمغزى في المعاينة المباشرة؟ في الحقيقة، لا يصلح هذا الشرح ابداً، والمعنى والمغزى الذي يقدمه لنا، ليس هو ابداً المعنى والمغزى في المعاينة المباشرة. والاسباب عديدة:

فمن جهة، اي باحث، في اي معاينة، مهما كانت، سيعاين، بالضرورة، ما هو لفظي، وما هو غير لفظي، ويستحيل الا ان يعاين الاثنين معاً. وحتى لو لم يعتمد الباحث الوسائط غير المباشرة، من نوع الوثائق والمستندات والشهادات الحية التي يقدمها الفاعلون المجتمعون، فانه، في اي معاينة مباشرة يقوم بها، لا بد من ان يعاين المستندات والوثائق والشهادات الحية، التي تمثل جزءاً لا يتجزأ من التصرفات والتي تتخذ اشكالاً متعددة ومتنوعة، ووجودها في السلوك غير مرتبط بطلب الباحث لها.

ومن جهة ثانية، لا يقتصر اللفظي على الرواية اللفظية للحدث بعد حصوله،

فاللفظي يرافق الحدث، وقت حصوله، والرواية اللفظية للحدث، تبدأ مع لحظة الحدث الاولى، ولا تنتظر الانتهاء من الحدث كي توجد.

ومن جهة ثالثة، بين الكذب باللسان، وبين الكذب بالتصرفات والجسد، الحدود ليست مرسومة سلفاً، ويمكن للكذب بالتصرفات والجسد، اي بغير اللفظي، ان يكون اكبر بكثير، واسهل بكثير، من الكذب باللسان، اي باللفظي.

ومن جهة رابعة، يمثل الكذب، بما هو لفظي، وبما هو غير لفظي، مسألة هامة من مسائل البحث الاجتماعي، ومعرفتها، ودراستها، تمثل جزءاً لا يتجزأ من اي معاينة مهما كانت. وهي المسألة نفسها التي يشار اليها عندما يجري الكلام، في العلوم الاجتماعية، على الفرق بين الرأي (l'opinion)، وبين الاتجاه (l'attitude). فالرأي هو التعبير اللفظي عن السلوك، والاتجاه هو السلوك ذاته، اي التعبير غير اللفظي عن السلوك، والكذب هو الفرق بين الاثنين. ويعني ذلك ان الفرق بين الرأي وبين الاتجاه يمثل مكوّناً هاماً من كل معاينة، ويستحيل تجنبه عن طريق توهم دراسة الاتجاه من دون الرأي.

المعاينة غير المباشرة

تعتمد المعاينة غير المباشرة، ويجري اختيارها، عندما يرى الباحث ضرورة اللجوء الى الناس لسؤالهم عما فعلوا وما يريدونه وعن دوافعهم. ولكن، بما ان الناس لا يعرفون ولا يدركون دوافع سلوكهم على الاطلاق، او على الاقل يعرفونها في معناها الشائع والمبتذل وغير العلمي، فيتحتم على الباحث ان يلجأ الى صياغة ادوات علمية يسأل الناس، من خلالها، وبواسطتها، عن احوالهم ورواياتهم للاحداث التي عاشوها.

«تتلاءم المعاينة غير المباشرة مع معرفة مجموعة من السكان كما هي: شروط وانماط حياتها، تصرفاتها وقيمها او آراؤها» (ص. 191).

«La méthode convient à la connaissance d'une population en tant que telle: ses conditions et ses modes de vie, ses comportements, ses valeurs ou ses opinions».

«تتلاءم المعاينة غير المباشرة مع تحليل ظاهرة مجتمعية نظن ان باستطاعتنا الاحاطة بها بشكل افضل استناداً الى المعلومات الخاصة بأفراد المجتمع المعني.

من امثلة ذلك: تأثير سياسة عائلية ما، او ادخال المعلوماتية في التعليم» (ص. 191).

«La méthode convient à l'analyse d'un phénomène social que l'on pense pouvoir mieux cerner à partir d'informations portant sur les individus de la population concernée: L'impact d'une politique familiale ou l'introduction de l'informatique dans l'enseignement».

فما رأينا في هذا الشرح والتفسير للمعاينة غير المباشرة؟ انه شرح يقول: تعني المعاينة غير المباشرة ان الباحث يتوجه الى الشخص المعني للحصول على المعلومات المطلوبة. ولكن، بالنظر الى القطع (rupture) بين المعرفة العادية الشائعة عند الناس العاديين، وبين المعرفة العلمية، فإن الباحث هو الذي ينتج المعرفة العلمية عن طريق وضع تصور لاداة معاينة واستخدامها في جمع المعلومات المطلوبة. ولو كانت المعرفة الشائعة هي نفسها المعرفة العلمية، لما كانت المعاينة غير مباشرة، ولما كان الباحث في حاجة الى اي اداة من ادوات المعاينة، ولكان الانسان العادي هو الباحث.

ما رأينا في هذا الشرح اذن؟ وهل ما يقدمه هو بالفعل المعنى والمغزى من المعاينة غير المباشرة؟ في الحقيقة، لا يصلح هذا الشرح ابداً والمعنى والمغزى الذي يقدمه لنا، ليس هو ابداً المعنى والمغزى في المعاينة غير المباشرة. والاسباب عديدة:

فمن جهة، لا يوجد شكل واحد من اشكال ادوات المعاينة، فحتى عندما يبدو الباحث، للوهلة الاولى، وكأنه لا يستخدم اي اداة معاينة، ويكتفي بالنظر الى التصرفات، لحظة حصولها، فإنه يكون يستخدم اداة المعاينة في النظرة التي يرى التصرفات من خلالها. فما معنى اداة المعاينة في الحقيقة، معناها تنظيم معين، لنقاط معينة، محددة سلفاً، يفتش الباحث عن معلومات متعلقة بها. وهذا المعنى حاضر في اي معاينة مهما كانت، وفي اي نظرة لأي باحث، مهما كانت.

ومن جهة ثانية، تنتمي كل انماط المعاينة الى المعرفة العلمية التي تقوم على القطع (rupture) بين المعرفة الشائعة عند الناس العاديين وبين المعرفة العلمية. ويعني ذلك انه يوجد في كل نمط من انماط المعاينة، مهما كان، أدوات معاينة، يستخدمها الباحث، بشكل او آخر، في انتاج المعرفة العلمية.

ومن جهة ثالثة، لا يقتصر التعرف الى المجموعة السكانية كما هي، او تحليل ظاهرة مجتمعية استناداً الى المعلومات الخاصة بأفراد مجتمع معين، على المعاينة غير المباشرة، فهذا التعرف يمثل جزءاً لا يتجزأ من اي معاينة، مهما كان نمطها.

الاستمارة والمقابلة والتوثيق

تعتمد الاستمارة، ويجري اختيارها، لأن عدد الاشخاص المستجوبين كبير عموماً.

«تتلاءم الاستمارة مع الحالات التي تستوجب سؤال عدد كبير من الاشخاص والتي تطرح فيها مسألة الصفة التمثيلية» (ص. 191).

«Les cas où il est nécessaire d'interroger un grand nombre dc personnes et où se pose un problème de représentativité».

وأما المقابلة، فتعتمد، ويجري اختيارها، عندما يريد الباحث ان يستخرج من مقابلاته معلومات وعناصر فكرية غنية جداً ودقيقة.

«تتلاءم المقابلة، مع تحليل المعنى الذي يعطيه الفاعلون لممارستهم، وللاحداث التي يواجهونها. ويدخل في ذلك انظمة القيم التي يحملونها، والمعايير التي يرتكزون عليها، وتفسيراتهم للاوضاع الصراعية او غير الصراعية، وقراءتهم لتجاربهم الخاصة. كما تتلاءم المقابلة مع تحليل مسألة محددة: معطياتها، وجهات النظر حولها، الرهانات المتعلقة بها، الانظمة العلائقية، اشتغال تنظيم ما. . . الخ. وتتلاءم المقابلة كذلك مع اعادة تركيب سيرورة الاعمال والتجارب او الاحداث الماضية» (ص. 196).

«La méthode convient à l'analyse du sens que les auteurs donnent à leurs pratiques et aux événements auxquels ils sont confrontés: leurs systèmes de valeurs, leurs repères normatifs, leurs interprétations de situations conflictuelles ou non, leurs lectures de leurs propres expériences, etc. La méthode convient encore à l'analyse d'un problème précis: ses données, les points de vues en présence, ses enjeux, les systèmes de relations, le fonctionnement d'une organisation, etc. La méthode convient aussi à la reconstitution de processus d'actions, d'expériences ou d'événements du passé».

وكذلك التوثيق فيعتمد، ويجري اختياره، لأن البحث يتطلب استخدام مادة

وثائقية مهمة، وثمينة ومتزايدة الغنى، بسبب التطور السريع لتقنيات جمع المعطيات، وتنظيمها وارسالها.

«يتلاءم التوثيق مع تحليل الظواهر الماكروسوسيولوجية، السكانية، والاقتصادية المجتمعية، كما يتلاءم مع تحليل التغيرات المجتمعية والتطور التاريخي للظواهر المجتمعية التي لا يمكن جمع شهادات مباشرة حولها او ان الشهادات المباشرة المتوفرة لا تكفي لدراستها» (ص. 206).

«La méthode convient à l'analyse des phénomènes macrosociaux démographiques, socio-économiques et aussi à l'analyse des changements sociaux et du développement historique des phénomènes sociaux à propos desquels il n'est pas possible de recueillir des témoignages directs ou pour l'étude desquels les témoignages directs sont insuffisants».

فما رأينا في هذا الشرح والتفسير للاستمارة والمقابلة والتوثيق؟ انه شرح يقول: تمثل الاستمارة الامتداد الافقي، حيث عدد المستجوبين كبير عموماً، وتمثل المقابلة الامتداد العامودي، حيث العمق والغنى، وعدد المستجوبين القليل عموماً، ويمثل التوثيق مستوى الماكرو (macro)، حيث يصل الامتداد الى درجة لا يمكن معها اللجوء الى الناس وجمع شهادات منهم.

ما رأينا في هذا الشرح اذن؟ وهل ما يقدمه هو بالفعل المعنى والمغزى في الاستمارة والمقابلة والتوثيق؟ في الحقيقة، لا يصلح هذا الشرح ابداً والمعنى والمغزى الذي يقدمه لنا، ليس هو ابداً المعنى والمغزى في الاستمارة والمقابلة والتوثيق. والاسباب عديدة:

فمن جهة، يمكن للمقابلات ان تمتد افقياً وان تغطي عدداً كبيراً من المستجوبين، وان تعالج المعلومات التي تقدمها معالجة كمية.

ومن جهة ثانية، يمكن للاستمارات ان تمتد عامودياً، وان تكشف غنى الروابط (corrélations) بين المتغيرات والابعاد، والمؤشرات، وان تحوي اسئلة مفتوحة تسمح بعمق التحليل واعادة تركيب سيرورة الفعل والتجارب والاحداث الماضية.

ومن جهة ثالثة، يمكن للتوثيق ان يتعلق بالوحدات المجتمعية المجهرية الصغرى (micro).

ثالثاً: التعرف الى تعدد انماط المعاينة وادواتها كما ينبغي ان يكون

على من يريد التعرف الى المعنى والمغزى في تعدد انماط المعاينة وادواتها، وأي نمط معاينة يتبناه، وأي اداة معاينة يستخدمها، التوقف، بالتتابع، عند ثلاث محطات.

المحطة الاولى

هل يعني ما قلناه، قبل قليل، حول استحالة التعرف الى انماط المعاينة وادواتها، ان ما تقدمه كتب العلم والبحث العلمي في بلدان الغرب خاطئ؟ لا بالتأكيد، فما تقدمه هذه الكتب هو ممارسة المعاني، واشكال ممارسة المعاني، ولا تقدم المعاني ذاتها. ويستحيل على اي ممارسة علمية الا ان تقدم اشكال ممارسة المعاني، وليس في مقدورها تقديم المعاني خارج اشكال ممارستها. والمشكلة ليست في بلدان العلم في الغرب، وانما المشكلة عندنا، وفي بلداننا، فعلينا التعرف الى المعاني خارج اشكال الممارسة كي يكون ممكناً التعرف الى اشكال ممارسة المعاني.

وفي تعابير اخرى، لا شك في ان اعتماد المعاينة المباشرة يحصل عندما يفضل الباحث دراسة ما هو غير لفظي (non- verbal) لأنه يرى بأن الكلام واللغة والالفاظ والتعابير تقدم الواقع المجتمعي على غير حقيقته، ولا شك في ان اعتماد المعاينة غير المباشرة يحصل عندما يرى الباحث ضرورة صياغة ادوات معاينة لأن المعرفة عند الاشخاص العاديين هي غير المعرفة العلمية عند الباحثين، ولا شك في ان اعتماد الاستمارة كأداة معاينة يحصل عندما يرى الباحث بأن عدد المستجوبين كبير عموماً، مما يفرض معالجتها كمياً، ولا شك في ان اعتماد المقابلة كأداة معاينة يحصل عندما يريد الباحث ان يستخرج من مقابلاته عناصر فكرية غنية وعميقة، ولا شك في ان اعتماد التوثيق كأداة معاينة يحصل عندما يرى الباحث بأنه لم يعد في امكانه جمع شهادات مباشرة، لكثرتها.

لا شك، اذن، في ان هذه المظاهر الملموسة تمثل بالفعل اشكال الممارسة العائدة الى انماط المعاينة وادواتها. ولكن السؤال ليس حول وجود اشكال ممارسة متعددة، وبالتالي، انماط معاينة متعددة، وادوات معاينة متعددة، وانما السؤال حول المعنى الذي يشرح ويفسر التعدد في اشكال الممارسة، وبالتالي، التعدد في انماط المعاينة، والتعدد في ادوات المعاينة. فما هو هذا المعنى؟ يستحيل الاجابة عن هذا السؤال عن طريق اشكال الممارسة فهي بحاجة الى تفسير، وليست مفسرة بذاتها.

المحطة الثانية

يستمد التعدد في انماط المعاينة، وادوات المعاينة، معناه ومغزاه من التعدد في نماذج البحث العلمي، ومن هذا المنظار، يعتبر التعدد في الانماط والادوات النتيجة المباشرة للتعدد في نماذج البحث العلمي. كيف؟ ولماذا؟

ما توصلنا اليه في تعرفنا الى البحث العلمي من الخارج وجود نموذجين من النماذج: نموذج الموضوع والاستقراء، ونموذج الذات والاستنباط.

- في نموذج الموضوع والاستقراء، لا يوجد الادراك من دون موضوع، اي لا بد من وجود الموضوع مستقلاً عن ادراك الباحث، كي يوجد الادراك، ويعني موضوع البحث العلمي في هذا السياق، الكشف عن وجود الموضوع، والاعلان عن وجوده، والتطابق مع وجوده.

وفي نموذج الموضوع والاستقراء المقياس الاول والاخير في الحكم على المعرفة هو المشاهدة الحسية، والمعرفة المستندة الى حدس الباحث وعقله ومنطقه لا معنى لها دون استناد الى المعرفة الحسية.

وفي نموذج الموضوع والاستقراء، الوقائع تكون كما هي فعلاً في المحسوس، والمعاينة تكشف الوقائع كما هي فعلاً، والبصر يكون غير مثقل بأي افكار مسبقة، والعقل يكون على شكل لوح فارغ تنقش الحواس عليه... الخ.

وفي النتيجة، عندما يكون نموذج البحث العلمي على هذه الشاكلة، فمن الطبيعي، والبديهي، والمتوقع، ان تكون المعاينة غير المباشرة هي النمط الذي يتبناه الباحث، فمع هذا النمط، يكون تدخل الباحث، في المعاينة، عند حده

الادنى، فيلجأ الباحث الى صياغة ادوات معاينة يستخدمها للتعرف الى الموضوع المستقل عنه وعن ادراكه. والموضوع هنا هو البشر.

وكذلك، عندما يكون نموذج البحث العلمي على هذه الشاكلة، فمن الطبيعي، والبديهي، والمتوقع، ان تكون الاستمارة هي اداة المعاينة التي يتبناها الباحث. فمع هذه الاداة، تكون المشاهدة الحسية اولاً، اي تجميع المعلومات الموجودة حول الموضوع في المحسوس.

وعند هذه النقطة، نفهم تماماً ما تقوله كتب العلم والبحث العلمي في بلدان الغرب حول كون المعاينة غير المباشرة تتلاءم مع معرفة مجموعة من السكان كما هي، وحول كونها تتلاءم مع تحليل ظاهرة مجتمعية استناداً الى المعلومات الخاصة بافراد المجتمع المعني. فمع هذه الاقوال، تكون الاشارة الى الموضوع المستقل عن الباحث في المحسوس، والى ضرورة تجميع المعلومات حول الموضوع كما هي موجودة في المحسوس.

• في نموذج الذات والاستنباط، لا يوجد الموضوع من دون ادراك، اي لا بد اولاً من وجود الادراك كي يوجد الموضوع، كما لا توجد حقيقة الا من خلال العقل البشري، والحواس لا تقدم لنا حقيقة الموضوع، وانما تقدم لنا مظهره.

وفي نموذج الذات والاستنباط المصدر الاول للمعرفة هو العقل والحدس العقلي، والمادة العقلية التي تكتسب بواسطة العقل هي وحدها التي تزودنا بالمعرفة.

وفي نموذج الذات والاستنباط، تكون فكرة الباحث اولاً، والمعاينة ثانياً.

وفي النتيجة، عندما يكون نموذج البحث العلمي على هذه الشاكلة، فمن الطبيعي، والبديهي، والمتوقع، ان تكون المعاينة المباشرة هي النمط الذي يتبناه الباحث. فمع هذا النمط، يكون تدخل الباحث، في المعاينة، عند حده الاقصى.

وكذلك، عندما يكون نموذج البحث العلمي على هذه الشاكلة، فمن الطبيعي، والبديهي، والمتوقع، ان تكون المقابلة هي اداة المعاينة التي يتبناها الباحث. فمع هذه الاداة يكون عقل الباحث، وادراك الباحث اولاً، فهو الذي يدير المقابلة، وهو الاساس فيها، وتفاعل الباحث مع الموضوع، في المقابلة، هو الذي ينتج المعرفة العلمية.

وعند هذه النقطة، نفهم تماماً ما تقوله كتب العلم والبحث العلمي في بلدان الغرب حول كون المعاينة المباشرة تتلاءم مع قيام الباحث نفسه بمعاينة الواقع المجتمعي مباشرة، من دون اللجوء الى وسائط غير مباشرة، وحول كونها تتلاءم مع ما هو غير لفظي (non- verbal)، ومع دراسة الاحداث لحظة حصولها. فمع هذه الاقوال، تكون الاشارة الى ان مصدر المعرفة هو عقل الباحث، وحدسه.

المحطة الثالثة

لا تقف الامور عند المحطة الثانية، فمع تعدد انماط المعاينة، بين المعاينة المباشرة، في تعبيرها عن نموذج الذات والاستنباط في البحث العلمي، وبين المعاينة غير المباشرة، في تعبيرها عن نموذج الموضوع والاستقراء في البحث العلمي، يختلف العلماء والباحثون، وفي خضم اختلافهم يتشكل حقل من النقد والنقد المضاد يتصف بعدد من الصفات. **فمن جهة**، النقد والنقد المضاد صحيحان على الدوام، ويتمتعان بالاهمية والجدارة العلمية ذاتها، ويستمدان حججهما من نمطي المعاينة المباشرة وغير المباشرة، **ومن جهة ثانية**، النقد والنقد المضاد يقعان داخل ما ينقدانه، اي ان النقد والنقد المضاد الموجه الى نمط معاينة ما، يسمح له بوعي اكبر عن طريق انتقال النقد، او النقد المضاد الى داخله وتحوله جزءاً لا يتجزأ منه. وعلى هذا الاساس، في حال تبنى الباحث نمط المعاينة المتمثل في المعاينة غير المباشرة، وكان تدخله في المعاينة، عند حده الادنى، يأتي رجل علم او باحث آخر ليثبت له، ببساطة شديدة وسهولة فائقة، عن طريق تبنيه لنمط المعاينة المتمثل في المعاينة المباشرة، ضرورة ان يكون تدخله، في المعاينة، عند حده الاقصى. وكذلك، في حال تبنى الباحث نمط المعاينة المتمثل في المعاينة المباشرة، وكان تدخله، في المعاينة، عند حده الاقصى، يأتي رجل علم او باحث آخر ليثبت له، ببساطة شديدة وسهولة فائقة، عن طريق تبنيه لنمط المعاينة المتمثل في المعاينة غير المباشرة، ضرورة ان يكون تدخله، في المعاينة، عند حده الادنى.

تلك هي المعضلة العلمية، انها ممارسة النقد والنقد المضاد، الصحيحان على الدوام. فالى اين تنتهي؟ وماذا ينتج عنها؟ في الحقيقة، ينتج عن النقد، والنقد المضاد، انتقال نقد نمط المعاينة الى داخله، وتحوله جزءاً لا يتجزأ منه، فيتشكل

نمط معاينة هو غير النمط في صورته النموذجية الصافية، المثالية وما يميزه هو التناقض الحاضر فيه. فمن جهة، ينتقل النقد الى داخل نمط المعاينة الاصلي، ومن جهة اخرى، يبقى نمط المعاينة الاصلي، فتكون الحصيلة خليطاً من نمطي معاينة متعارضين داخل النمط الواحد.

وهكذا، في نمط المعاينة المباشرة، تختلف المعاينة، بين ان تكون معاينة مباشرة من الخارج، وبين ان تكون معاينة مباشرة من الداخل (المعاينة بالمشاركة). فالمعاينة المباشرة من الداخل، تمثل المعاينة المباشرة في صورتها النموذجية المثالية، حيث نموذج الذات والاستنباط، وحيث تدخل الباحث عند حده الاقصى، وحيث لا ادوات معاينة، ولا وسائط غير مباشرة في المعاينة، واما المعاينة المباشرة، من الخارج، فتمثل انتقال النقد الى داخل نموذج الذات والاستنباط، والى داخل المعاينة المباشرة، وتحوله جزءاً لا يتجزأ منها، حيث تدخل الباحث عند حده الادنى، ولو كانت المعاينة المباشرة تفترض، في صورتها المثالية، ان يكون تدخله عند حده الاقصى.

وكذلك، في نمط المعاينة غير المباشرة، تختلف ادوات المعاينة، بين المقابلة شبه الموجهة، وبين المقابلة المفتوحة المعمقة، وبين الاستمارة ذات الاسئلة المغلقة، او الاستمارة ذات الاسئلة المفتوحة. فالمقابلة شبه الموجهة، والاستمارة ذات الاسئلة المغلقة، تمثلان المعاينة غير المباشرة، في صورتها النموذجية الخالصة، حيث نموذج الموضوع والاستقراء، وحيث تدخل الباحث عند حده الادنى، واما المقابلة المعمقة والاستمارة ذات الاسئلة المفتوحة، فتمثلان انتقال النقد الى داخل نموذج الموضوع والاستقراء والى داخل المعاينة غير المباشرة، وتحوله جزءاً لا يتجزأ منها، حيث تدخل الباحث في حده الاقصى، ولوكانت المعاينة غير المباشرة، تفترض، في صورتها المثالية، ان يكون تدخله عند حده الادنى.

الفصل الرابع

ما هي حصيلة المعاينة؟

بعد ان انتهت عملية البناء، واصبحت المعطيات جاهزة، اتى وقت الاعلان عنها، فبعد ان بدأ بناء المعطيات مع تحديد المكونات النظرية التي تستخدم في البناء، وبعد تحديد موقع البناء، مع تحديد ميدان الدراسة وانتقاء وحدات المعاينة، وبعد تحضير وسائل البناء، مع تحديد انماط المعاينة وادواتها، والنزول الى الحقل وتعبئة الاستمارات، والقيام بالمقابلات، وتفحص الوثائق، اتى وقت الاعلان عن حصيلة البناء. ويتضمن هذا الاعلان وجهين: الوجه المتعلق بالاعلان عن شكل البناء المنجز، والوجه المتعلق بالاعلان عن مضمون البناء المنجز. والمقصود بالاعلان عن شكل البناء المنجز، تقديم المعطيات التي حصل البناء فيها، مرتبة، منظمة، مصنفة، منسقة، حسب، المكوّنات النظرية، من متغيرات ومؤشراتها وابعاد نسقية ومؤشراتها. والمقصود بالاعلان عن مضمون البناء المنجز، تقديم التحليل والتفكير في المعطيات التي حصل البناء فيها، حسب الآليات والاواليات الذهنية والمنطقية الاستنباطية، او التحليلية الاستقرائية التي استخدمت في بنائها.

وبما ان الاعلان عن حصيلة البناء من المعطيات يأتي بعد عملية البناء ذاتها، وبما ان نموذجي البحث العلمي، المتمثلين في نموذج الموضوع والاستقراء، ونموذج الذات والاستنباط، يختلفان في المكوّنات النظرية المستخدمة في عملية البناء، ويختلفان في انماط المعاينة، وادوات المعاينة، فمن الطبيعي اختلاف الاعلان عن حصيلة البناء عند كل واحد منهما.

وعلى هذا، نقدم حصيلة المعاينة الكمية عند نموذج الموضوع والاستقراء اولاً، ثم حصيلة المعاينة الكيفية عند نموذج الذات والاستنباط ثانياً.

أولاً: الحصيلة الكمية للمعطيات عند نموذج الموضوع والاستقراء

تتدرج الحصيلة الكمية للمعطيات من الوصف والتجميع الى تحليل الروابط والعلاقات بين المتغيرات.

- يتحقق الوصف بواسطة تقنيات احصائية تركز، وتلخص، وتوزع، المعطيات العائدة الى المتغيرات، واكثر التقنيات الاحصائية شيوعاً في مجال الوصف الاحصائي هي المعدلات، والمتوسطات، والنسب المئوية، والتوزيعات التكرارية.

- تكون الروابط والعلاقات بسيطة عندما يتناول الباحث العلاقة بين متغيرين، واحد مستقل والاخر تابع، وتكون مركبة عندما يتناول العلاقة بين اكثر من متغيرين (multivariée).

- يتطلب التفسير تحديد المتغيرات المستقلة التي يرغب الباحث في الكشف عن اثرها في المتغيرات التابعة. ولكن، ما يواجهه كل تفسير يقوم على الحصيلة الكمية للمعطيات التلازم الطبيعي، والضروري بين «المتغيرات المستقلة» وبين «المتغيرات الدخيلة» دون ان يكون في امكان الباحث، منذ البدء، عزل هذين النوعين من المتغيرات عن بعضهما عزلاً تجريبياً. ويعني ذلك، ان العلاقة العلية (السببية) في البحث الاجتماعي تسمح بدخول متغيرات لا دلالة تفسيرية لها جنباً الى جنب مع المتغيرات التي ترتبط في ما بينها ارتباط السبب بالنتيجة. ولهذا، فان الارتباط الاحصائي، لو امكن الوصول اليه بأدق التقنيات الاحصائية، لا يبرهن، بالضرورة، على علاقات علية (سببية) بين المتغيرات. ومن اللازم على الباحث تنقية العلاقة الاحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، واستبعاد المتغيرات الدخيلة عن طريق استخدام المتغير المستقل الاختباري (variable- test).

ثانياً: أمثلة تطبيقية حول الحصيلة الكمية للمعطيات

تمثيل المرأة في مجلس النواب

مسألة البحث: تمثيل المرأة في المجالس النيابية.

مسألية البحث: حسب طبيعة التمثيل النيابي، يتحدد تمثيل المرأة في مجلس النواب.

فرضية البحث: لا تصلح المفاهيم، في مسألة البحث، وفي مسألية البحث، كما هي، كي يجري التحقق منها في المحسوس، فهي مفاهيم نظرية تقع على درجة عالية من التجريد. فماذا يفعل الباحث؟ عليه تحويلها الى مفاهيم إجرائية. فما هي المفاهيم النظرية؟ وما هي المفاهيم الإجرائية؟ يوجد في المسألة والمسألية المفهومان التاليان: «تمثيل المرأة» و«طبيعة التمثيل النيابي». وهما مفهومان يقعان على درجة عالية من التجريد ولا نراهما في المحسوس، فيجري تحويلهما الى مفهومين إجرائيين هما «حجم التمثيل النسائي» و« قانون الإنتخاب». ومع هذين المفهومين الإجرائيين نستطيع رؤية «تمثيل المرأة» في المحسوس من خلال حجمه، كما نستطيع رؤية «طبيعة التمثيل النيابي» في المحسوس من خلال قانون الإنتخاب. وعلى هذا، تكون الفرضية كالتالي: الرابط قوي بين قانون الإنتخاب، من جهة، وبين حجم التمثيل النسائي في مجلس النواب، من جهة ثانية.

المتغيرات

إننا نفترض ونريد ان نبيّن «حجم التمثيل النسائي» في المحسوس، ولكن، سرعان ما نكتشف ان هذا المفهوم الإجرائي ليس إجرائياً كفاية، فكيف سنرى حجم التمثيل النسائي في المحسوس؟ وفي الإجابة عن السؤال، يكون المتغير التابع: «نسبة النساء من مجموع عدد النواب»، فتكون هذه النسبة هي المتغير التابع الذي نسعى الى تفسيره. وكذلك، إننا نفترض ونريد ان نبيّن «قانون الإنتخاب» في المحسوس، ولكن، سرعان ما نكتشف ان هذا المفهوم الإجرائي ليس إجرائياً كفاية، فكيف سنرى «قانون الإنتخاب» في المحسوس؟ وفي الإجابة عن السؤال،

في المحسوس؟ وفي الإجابة، تكون المتغيرات التابعة، وهي ثلاثة متغيرات: المتغير الإيديولوجي، ويغطي المعتقدات المتعلقة بالواقع الإلهي وبكل ما يرتبط به مثل الإله، الشيطان، الجحيم، النعيم. . . الخ. والمتغير الشعائري الذي يستهدف الأفكار الدينية المؤداة في إطار الحياة الدينية كالصلاة، والقداس، والأسرار المقدسة، والحج. . . الخ. والمتغير العملي الذي يتعلق بوضع المباديء الدينية موضع التطبيق في الحياة اليومية كالعفو بدلاً من الإساءة، والإستقامة في دفع الضريبة. . . الخ. وكذلك إننا نفترض ونريد ان نبيّن «الشباب» في المحسوس، ولكن، سرعان ما نكتشف ان الشباب لا معنى لهم في المحسوس إلا بمقارنتهم مع فئة عمرية اخرى. فمع من سنقارنهم؟ وفي الإجابة عن السؤال يكون المتغير التابع المتمثل في ثنائية «الشباب بين 16 و 20 سنة والشيوخ».

المؤشرات: في مايلي جدول نضع فيه مؤشرات كل متغير من المتغيرات الثلاثة: الإيديولوجي، الشعائري، الممارسة العملية.

المتغيرات	المؤشرات	
المتغير الإيديولوجي	- الاعتقاد بالله - الاعتقاد بالشيطان - الاعتقاد بالنفس - الإعتقاد بالخطيئة - الإعتقاد بالتثليث	- الاعتقاد بالبعث - الإعتقاد بالجحيم - الإعتقاد بالنعيم - الإعتقاد بالتجسد - الاعتقاد بالروح
المتغير الشعائري	- الصلاة - القداس - الأسرار	- الإحتفال بالأعياد الدينية
المتغير العملي	- العفو عن المسيئين - التصريح عن جميع المداخيل لمصلحة الضرائب - العين بالعين والسن بالسن - الموت الرحيم - الزنا	

وفي النتيجة، نقدم الجدول الإحصائي التالي الذي يصنف المعطيات وينظمها ويرتبها. ونكتفي بتقديم الجدول العائد الى المتغير الأيديولوجي ومؤشراته.

مؤشرات المتغير الأيديولوجي	الشباب		الشيوخ	
	نعم	لا	نعم	لا
1- الإيمان بالله	%72	%28	%79	%21
2- الإيمان بالشيطان	%14	%86	%25	%75
3- الإيمان بالبعث	%13	%87	%14	%86
ـــــ ـــــ ـــــ				
10- الإيمان بالروح	%45	%55	%59	%14

ويتيح هذا الجدول، بالنسبة لكل مؤشر من المؤشرات العشرة، المقارنة بين إجابات الشباب وإجابات الشيوخ، والقيام بعد ذلك بتحديد الإختلاف او التطابق بين النتائج. ولكن هدفنا ليس ان نعرف إذا كان الشباب يؤمنون اكثر او اقل من الشيوخ بالشيطان مثلاً، او بالروح، او بالبعث... الخ. بل ان هدفنا هو اصلاً مقارنة درجة إيمان كل فئة بصورة إجمالية وبالنسبة للمؤشرات جميعها. ولهذا السبب، نلجأ الى مقياس (indice) يجمع ويوحد بين المؤشرات العشر. ولإيجاد هذا المقياس علينا القيام بالخطوات التالية: نجمع الإجابات بـ«نعم» التي يقدمها المستجوب للمؤشرات العشر، فنحصل على مقياس خاص بالمستجوب (4 من 10، أو 5 من 10، أو 2 من 10)، ثم نحتسب متوسط المقاييس الخاصة لكل المستجوبين الشباب، وكذلك للشيوخ. ولنفترض اننا حصلنا على مقياس 3,16 للشباب و 5,25 للشيوخ، فيعني ذلك انه من عشرة مؤشرات يقبل الشباب بالمتوسط بثلاثة مؤشرات والشيوخ بخمسة. وبعد الوصول الى المقياس المتعلق بمؤشرات المتغير الإيديولوجي، نقوم بالأمر نفسه بالنسبة لمؤشرات المتغير الشعائري، ومؤشرات المتغير العملي اليومي... الخ. لنصل اخيراً الى مقياس واحد للشباب، ومقياس واحد للشيوخ، يقدم درجة الايمان بصورة إجمالية، وبالنسبة للمتغيرات الثلاثة معاً.

الإنتحار

يقدم كتاب الإنتحار (le suicide) لإميل دوركايم نموذجاً في معالجة المعطيات وتحليلها. فكيف مارس دوركايم التحليل المتعدد المتغيرات (analyse multivaviéc)؟

- استند الى إشكاليته وفرضياته لتحديد المتغيرات المستقلة (التفسيرية) التي يرغب في الكشف عن اثرها في المتغير التابع (معدل الإنتحار). وهذه المتغيرات المستقلة هي التماسك المجتمعي الاسري، والتماسك المجتمعي الديني.
- استند الى إشكاليته وفرضياته ومتغيراته المستقلة لتحديد عدد من المتغيرات الدخيلة او الغريبة. وقد رآها متمثلة في الموقع الجغرافي، المناخ، فصول السنة، الليل والنهار، درجة الحرارة.
- درس الإرتباط الإحصائي بين المتغير التابع (معدل الإنتحار) وبين المتغيرات الدخيلة، فوجد ارتباطاً إحصائياً قوياً بينها.

فبالنسبة للمتغير الدخيل المتمثل في طول الليل والنهار، ينطلق دوركايم من جدول إحصائي يقارن حصة الإنتحار النسبية لكل شهر من اشهر السنة مع معدل طول النهار في فرنسا، ويصل الى التوزيع الإحصائي التالي: 60 % من الانتحارات تحصل في النهار، 22% في العصر، 8% في الليل. وبناء على هذا الجدول، يكون النهار كمتغير مستقل، هو السبب في الانتحار، وعندما يقال ذلك يكون المقصود الشمس والحرارة التي تحدث تأثيراً فوضوياً على الأجسام مما يرفع معدل الإنتحار.

وبالنسبة للمتغير الدخيل المتمثل في فصول السنة، ينطلق دوركايم من جدول إحصائي يقارن حصة الإنتحار النسبية لكل شهر من أشهر السنة في الريف الفرنسي، ويصل الى توزيع إحصائي يبيّن ان الشتاء يملك اقل معدل إنتحار، ويليه الصيف، في حين يملك الربيع اعلى معدل، ويليه الخريف. وبناء على هذا التوزيع، يكون الفصل السنوي، كمتغير مستقل، هو السبب في الانتحار، وعندما يقال ذلك يكون المقصود برودة الشتاء، وحرارة الصيف، وإعتدال الربيع، والخريف، حيث تخفض البرودة والحرارة من معدل الإنتحار.

• عمد الى تنقية العلاقة الإحصائية بإدخال متغير ثالث يختبر بواسطته العلاقة الإحصائية بين المتغير التاسع وبين المتغيرات الدخيلة. وهذا المتغير هو درجة النشاط المجتمعي.

فبالنسبة للمتغير الدخيل المتمثل في طول الليل والنهار، ينطلق دوركايم من جدول إحصائي يقارن حصة الإنتحار النسبية مع درجة النشاط المجتمعي اليومي، ويصل الى توزيع احصائي يبين ارتباطاً احصائياً قوياً بين درجة النشاط المجتمعي اليومي وبين معدل الإنتحار، حيث توجد لحظتان ناشطتان مجتمعياً، حسب الإحصاءات، يكون معدل الإنتحار فيهما مرتفعاً، قبل الظهر وبعده، وبين الفترتين فترة راحة حيث النشاطية المجتمعية معدومة فيبدو ان الانتحار يتوقف لحظة. وفي النتيجة، السبب في الإنتحار هو النشاط المجتمعي، والحياة المجتمعية. وهذا السبب يكشف حقيقة الإرتباط الوهمي بين طول النهار وبين معدل الإنتحار. فالنهار يشجع الإنتحارات لا بسبب الضوء والحرارة وانما لأنه وقت الأعمال الأكثر نشاطاً حيث تتقاطع العلاقات والروابط المجتمعية وتتشابك، وحيث الحياة المجتمعية اكثر كثافة وشدة.

وبالنسبة للمتغير الدخيل المتمثل في فصول السنة، ينطلق دوركايم من جدول إحصائي يقارن حصة الإنتحار النسبية مع درجة النشاط المجتمعي السنوية، ويصل الى توزيع إحصائي يبيّن إرتباطاً احصائياً قوياً بين درجة النشاط المجتمعي السنوية وبين معدل الإنتحار، حيث يوجد فصلان يخف فيهما النشاط المجتمعي، فيكون معدل الإنتحار فيهما منخفضاً، الشتاء، والصيف. وهكذا، كلما بعدنا عن الشتاء كلما زادت عمليات الإنتحار التي تبلغ اقصاها في شهر حزيران حيث درجة النشاط المجتمعي السنوية تبلغ ذروتها، اما في آب فكل شيء يهدأ، وعمليات الإنتحار تخف. وفي النتيجة، السبب في الإنتحار هو النشاط المجتمعي والحياة المجتمعية. وهذا السبب يكشف حقيقة الإرتباط الوهمي بين فصول السنة وبين الإنتحار. ففصل الشتاء يخفض من معدل الإنتحار لا بسبب البرودة وإنما لأن الحياة المجتمعية خفيفة فيه، والعلاقات الإنسانية نادرة، والسكان في حالة سبات حقيقي. وكذلك في فصل الصيف.

الاستماع الى البرامج الاذاعية

نستعير هذا المثل من عالم الاجتماع بول لازارسفيلد، وقد عرضه عالم الاجتماع الفرنسي ريمون بودون (Boudon)[1].

ويتعلق المثل بالاستماع الى البرامج الاذاعية، الدينية والسياسية والموسيقى الكلاسيكية، حسب العمر. ويعني ذلك ان العمر، في المثل، هو المتغير المستقل وان الاستماع الى البرامج الاذاعية هو المتغير التابع. وبنتيجة تجميع المعطيات كان الجدول الاحصائي الاول:

الاستماع الاذاعي	شباب	مسنون
برامج دينية	%17	%26
برامج سياسية	%34	%45
برامج موسيقى كلاسيكية	%30	%29
المجموع	**1000**	**1000**

وحسب هذا الجدول يظهر الارتباط الاحصائي القوي بين العمر (المتغير المستقل) والاستماع الاذاعي (المتغير التابع). فارتفاع العمر يؤدي الى ارتفاع معدل الاستماع الى البرامج الدينية والسياسية. واما في ما يتعلق ببرامج الموسيقى الكلاسيكية، فلا يظهر في الجدول اي ارتباط احصائي بين المتغير المستقل والتابع، اي ان الاستماع الى الموسيقى الكلاسيكية يحكمه المزاج الشخصي فقط ولا يحكمه العمر.

لم يكتف لازارسفيلد بالعلاقة العلية الحاضرة في الجدول الاول، فعمد الى ادخال متغير ثالث هو مستوى التعليم. وقد تمثل في توزيع المستجوبين الى فئتين: مستوى تعليمي مرتفع ومستوى تعليمي منخفض. وبنتيجة تجميع المعطيات العائدة الى المتغيرات الثلاثة كان الجدول الاحصائي التالي:

---

(1) R. Boudon, Méthodes en sociologie, PUF, Que sais-je, n° 1334.

	مستوى تعليمي مرتفع		مستوى تعليمي منخفض	
الاستماع الاذاعي	شباب	مسنون	شباب	مسنون
برامج دينية	%9	%11	%29	%32
برامج سياسية	%40	%55	%25	%40
موسيقى كلاسيكية	%32	%52	%28	%19

فما هي التغيرات في الروابط والعلاقات، وبالتالي، في العلاقة العلية (السببية)، التي يقدمها الجدول الثاني؟

اذا لم يكن الجدول الاول يسمح للباحث بأي تحليل يوصله الى علاقة علية (سببية)، تشرح وتفسر الاستماع الى برامج الموسيقى الكلاسيكية، فان الجدول الثاني يتيح له ذلك. وحسب هذا الجدول، ينعكس ارتفاع المستوى التعليمي ايجاباً على الاستماع الى الموسيقى الكلاسيكية، عند الشباب والمسنين على حد سواء.

واذا كان الجدول الاول سمح للباحث بتحليل اوصله الى علاقة علية (سببية) بين العمر والاستماع الى البرامج الاذاعية الدينية، فان الجدول الثاني اظهر ان مستوى التعليم اكثر اهمية من العمر في شرح وتفسير الاستماع الى البرامج الدينية.

واذا كان الجدول الاول سمح للباحث بتحليل اوصله الى علاقة علية (سببية) بين العمر والاستماع الى البرامج السياسية، فان الجدول الثاني اضاف الى العلاقة العلية الاولى، علاقة علية ثانية على الدرجة نفسها من الاهمية في الشرح والتفسير.

ثالثاً: الحصيلة الكيفية للمعطيات

يمثل التحليل الكيفي تمريناً ذهنياً في الربط بين العناصر، وفي رسم صورة ذهنية للظواهر، وحركتها، وعلاقاتها فيما بينها. ويمكن للتحليل الكيفي ان يتبدى في صور عدة.

● تتمثل الصورة الاولى في اعادة انتاج منطقية، لسيناريو تسلسلي (un comportment séquentiel)، من الوقائع والتصرفات. وعلى سبيل المثال، لنفترض ان الباحث يريد ان يدرس المفاعيل الناتجة عن تطبيق الشكل الانتخابي المتمثل في التمثيل النسبي، ونظام اللائحة الانتخابي، على حجم التمثيل النسائي في مجلس النواب. فيبدأ الباحث بفكرة تقول بأن تطبيق هذا الشكل يزيد من حصة التمثيل النسائي، ثم يبني نموذجين ذهنيين منطقيين (modèles logiques)، من الروابط والعلاقات، يتخيل فيهما، تفاعلات الوضع الحقيقي، وانعكاساتها على حجم التمثيل النسائي. وفي النموذج الاول، يتخيل الانتقال من التمثيل الفردي، والنظام الانتخابي الفردي، الى التمثيل النسبي ونظام اللائحة الحزبية، وتفاعلاته، ونتائجه، في حين يتخيل في النموذج الثاني الانتقال من التمثيل النسبي ونظام اللائحة الحزبية، الى التمثيل الفردي، والنظام الانتخابي الفردي، وتفاعلاته، ونتائجه. ومع اجتماع النموذجين، يكون في متناول الباحث سيناريوهان تسلسليان يقدم كل واحد منهما الدليل العكسي على جدارة النموذج الاخر.

وفي النتيجة، تتطلب هذه الصورة الاولى، من صور التحليل الكيفي، المقارنة الضمنية بين نموذجين يعتمدهما االباحث ذهنياً ومنطقياً. ويطلق على هذه الصورة، في كتب العلم والبحث العلمي في بلدان الغرب، تسمية (pattern- maching) بالاجنبية.

● تتمثل الصورة الثانية في التحليل الوثائقي (l'analyse documentaire)، الذي يتضمن محطتين: التحليل الاولي (l'analyse préliminaire)، والتحليل الحقيقي (l'analyse proprement dite)، ففي المحطة الاولى، يجري التقييم

النقدي للوثيقة، والتأكد من طبيعتها وهويتها، ومصدرها، ومفاهيمها الاساسية، ومنطقها الداخلي. واما في المحطة الثانية، فتستخرج، من الوثيقة، مسألة البحث، والمسألية، والفرضية.

وما يميز هذه الصورة، لجوء الباحث الى اجراء احترازي للتأكد من التحليل الكيفي الذي يقدمه. ويتمثل هذا الاجراء في التركيز على عدد من الحالات الشاذة، وتحليلها، والتأكد من كونها تنتمي الى الشواذ الذي يثبت تحليل الباحث، وليس الشواذ الذي ينقض هذا التحليل ويرسم علامات استفهام حوله.

• تتمثل الصورة الثالثة في تحليل المضمون (l'analyse de contenu)، الهادف الى شرح وتفسير مضمون الاتصالات بين البشر، كالاعمال الادبية، ومقالات الصحف، والوثائق الرسمية، والبرامج السمعية البصرية، وتصريحات السياسيين، وتقارير الاجتماعات، والمقابلات... الخ. ويتحقق هذا الهدف من خلال الاجابة عن خمسة اسئلة: من يتكلم؟ (qui parle?)، كي يقول ماذا؟ (pour dire quoi?)، بأي اسلوب او طريقة؟ (par quels procédés?)، الى من يوجه الكلام؟ (à qui?)، بهدف احداث اي تأثير؟ (Avec quel effet recherché?). وهكذا، يكوّن الباحث المحلل لنفسه المعرفة، وهي تختلف بين ان يكون موضوعها المتكلم نفسه، كتحليل المضمون المتعلق بصحيفة للتعرف الى ايديولوجيتها او تحليل المضمون المتعلق بجمعية ما للتعرف الى آليات اشتغالها، وبين ان يكون موضوعها التعرف الى الشروط المجتمعية التي يوجد المضمون فيها.

وفي تعابير اخرى، يندرج تحليل المضمون في سياقين مختلفين، فإما تحليل المضمون لأن الباحث يجد فيه معرفة مفيدة في دراسة صاحب المضمون، واما تحليل المضمون لأن الباحث يجد فيه معرفة مفيدة في دراسة الشروط المجتمعية التي يوجد المضمون فيها.

ولقد اخذ الحيز الخاص بتحليل المضمون يتعاظم اكثر فأكثر في البحث الاجتماعي، خصوصاً لأنه يتيح امكانية المعالجة للمعلومات والشهادات التي تنطوي على درجة عالية من العمق والغنى، ويوفق بين التشدد المنهجي، **من جهة**، والعمق الابداعي **من جهة اخرى**. ويدين هذا التقدم بالكثير، وبشكل خاص الى رولان بارت (Roland Barthes)، وكلود ليفي-ستروس (Claude Levi-Strauss)،

والجيدراس جوليان (Algidras Julien)، وغريماس (Greimas)، وبشكل عام، يمكن التمييز بين ثلاثة انماط من تحليل المضمون:

تحليل المضمون التكويني (thématique)، الذي يركز على العناصر التكوينية، ويتبع في تركيزه، التصنيف حسب فئات. وهو التحليل الذي يحتسب ويقارن درجة التكرار في عدد من الخصائص، او في الاحكام والتقييمات، الحاضرة في المضمون، وتجميعها في فئات ذات دلالة. والمسار في هذا النمط كمي اساساً.

تحليل المضمون الشكلي (formel) الذي يتناول اشكال الترابط بين الافكار، وتتابعها، وتدرجها. فإما تحليل العبارات والمفردات، وطول الجملة، ونظام الكلمات، والترددات. . .، واما تحليل الالفاظ، والتدرج في الخطاب، وترتيب مقاطعه، والاعادات فيه، والانقطاعات في وتيرته.

تحليل المضمون البنيوي (structural) الذي يركز على كيفية، أو طريقة، تنسيق العناصر، ويحاول اظهار جوانب ضمنية وكامنه، ويكشف عن المبادئ والاسس المنظمة للعناصر، بغض النظر عن العناصر ذاتها، ويعلن عن الانتظام الخفي للمجريات في المضمون.

خاتمـة

يحتل هذا الكتاب موقعه بين سلسلة من الكتب نستند فيها جميعها الى الفكرة التالية: ما يجري في الواقع العربي الملموس هو ممارسة استحالة وجود النموذج الغربي الحديث. فالنموذج التحديثي الغربي يطرح نفسه كنموذج عالمي ويحول في الوقت نفسه دون ان يكون واقع المجتمعات الاخرى من طبيعته. والاستحالة هي التي تمارس ولا يمارس غيرها منذ قرنين من الزمن. واذا كانت استحالة وجود النموذج الغربي الحديث تمارس في الواقع، فهي تمارس في الفكر العربي ايضاً، ولا يمارس غيرها فيه منذ قرنين من الزمن.

على هذا الاساس، قدمنا في هذا الكتاب استحالة تعرف بلداننا الى العلوم الحديثة المنتقلة الينا من بلدان الغرب.

مع الامل بأن تنتهي سلسلة الكتب الى كتاب واحد تتحول فكرة الاستحالة فيه الى نظرية الاستحالة.

عبد الله إبراهيم

البحث العلمي في العلوم الاجتماعية

لا تقدم كتب العلم المنتقلة إلينا من بلدان الغرب المعنى في البحث العلمي، وإنما تقدم الأشكال المختلفة والمتنوعة لممارسة هذا المعنى، والأشكال المختلفة والمتنوعة لاستخدام هذا المعنى استخداماً وظيفوياً. والمشكلة ليست في بلدان العلم في الغرب، فهي بلدان العلم، ولا يسعها، سوى تقديم أشكال ممارسة المعاني العلمية وأشكال استخدامها. إنما المشكلة عندنا، في بلداننا، فعلينا التعرف إلى المعاني العلمية خارج أشكال ممارستها وخارج أشكال استخدامها، كي يكون ممكناً لنا التعرف إلى أشكال ممارستها، وأشكال استخدامها.





الدار البيضاء: ص.ب 4006 (سيدنا)
بيروت: ص.ب: 113/5158
www.ccaedition.com
markaz@wanadoo.net.ma

ISBN 978-9953-68-270-4
9789953682709